الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **9**

الخميس، 21 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد دينيس فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غفور (سنغافورة).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

خطاب السيد روس كون، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد روس كون، رئيس جمهورية ناورو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روس كون، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كون (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ناورو، أود أن أهنئ سعادة السيد دينيس فرانسيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. من دواعي سرورنا دائما أن نرى دولة جزرية صغيرة نامية أخرى تتولى زمام القيادة. واسمحوا لي أن أؤكد للرئيس تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين في قيادته هذه الهيئة في مجال إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد تشابا كوروشي على قيادته المتميزة خلال الدورة السابعة والسبعين، وأن أنوه بالمبادرات الناجحة العديدة التي اضطُلع بها خلال فترة ولايته، بما في ذلك مواصلة برنامج زمالة رئيس الجمعية العامة، الذي يعزز ويدعم مشاركة شباب الجيل القادم من الدبلوماسيين.

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بخالص التعازي إلى حكومتي المغرب وليبيا وشعبيهما في أعقاب الزلازل والفيضانات المدمرة التي وقعت مؤخرا، وذلك في خضم سعيهم لإيجاد سبل الإغاثة والتعافي خلال هذه الفترة.

وبصفتي الرئيس الجديد لناورو، يشرفني أن أتكلم هنا في مؤسسة مبنية على مُثُل السلام والعدل والاحترام وحقوق الإنسان والتسامح والتضامن – مؤسسة تعتبر فيها جميع البلدان متساوية. وبوصفنا أصغر دولة عضو في هذه الهيئة، فإن لهذه المُثُل صدى مهم. إننا جميعا جزء من نظام مترابط يزداد صغرا، ويزداد اعتمادنا على بعضنا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

البعض لمواجهة التحديات العالمية كل يوم. هل سينجو الأقوياء فقط أم سنعمل على ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب؟ هل سنصلح هذه المؤسسة ونكفل إحراز تقدم فيها لتعكس حقائق اليوم أم سنستمر بنفس الطريقة التي عفا عليها الزمن – طريقة لا تجسد واقعنا الحالي المعاش؟ فإذا أردنا أن ننهض بأنفسنا وبالأجيال القادمة وأن نكفل سيرنا على طريق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع، فعلينا جميعا أن نكرس أنفسنا لإيجاد طريق للمضي قدما يجسد العالم كما هو الآن، وهو عالم يبتليه حاليا الإجحاف.

يجب أن تكون الخطوة الحاسمة في سبل المضي قدما هي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ تمكن مجتمع الأمم المتحدة في عام 2015 من الاجتماع لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واحتفل بهذا الإنجاز المتمثل في تعددية الأطراف في ذلك الوقت، علينا أن نعترف بأننا بعيدون عن المسار الصحيح لتحقيق تلك الأهداف – وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة للناس والكوكب. وبالنظر إلى الموارد التي تم تخصيصها على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن هذا أمر مقلق جدا. نحن نرى أن هذا الإخفاق في الإنجاز بشكل كبير في ضوء الموارد المقدمة هو دليل على أن التمويل لا يجري تخصيصه أو استخدامه على النحو السليم. في منطقتنا، هناك الكثير من ورش العمل، والدراسة تلو الدراسة، والعديد من المناقشات دون دعم كاف للمشاريع المهمة في الميدان. إنها جزيرة صغيرة، بالله عليكم. يبدو الأمر كما لو أننا نحاول إطلاق صاروخ إلى الشمس.

علاوة على ذلك، فإن حقائق ما هو مطلوب للتنفيذ ميدانيا في جزيرة صغيرة في المحيط الهادئ، ذات قدرة محدودة وعدد سكان محدود، نادرا ما تؤخذ في الحسبان كما ينبغي. يمكن أن تصبح المسائل المتعلقة بالأشياء الصغيرة، التي يمكن للاقتصادات الأكبر استبعادها – على سبيل المثال، الحصول على المواد الأساسية – مستعصية عندما يحاول بلد ما بناء مدرسة أو إصلاح طريق. إذا كنا جادين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيجب علينا ضمان وصول الموارد المطلوبة إلى الأماكن الصحيحة. ويشمل ذلك أماكن مثل ناورو حيث كانت قدرتنا على التقدم أقل من المرغوب فيه، وذلك في مواجهة أزمات عالمية متعددة تتراكم فوق التحديات الوطنية. ومن أجل إعادة ناورو وغيرها إلى المسار الصحيح لتحقيق خطة عام 2030 يجب أن نتخذ خطوات جريئة وننشئ ونبني شراكات قائمة على الاحترام المتبادل بين الأنداد.

ولبناء هذه الشراكات المستدامة سنحتاج إلى نظام أكثر إحكاما ودقة لتصنيف نقاط الضعف. واستنادا إلى المعايير الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية – الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي – فإن ناورو غير مؤهلة للحصول على منح أو قروض. مع ذلك، فإن الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي وحدهما لا يُظهران بشكل كاف مواطن ضعف ناورو، وبالتالي لا يمكننا الحصول على التمويل الذي تمس الحاجة إليه للتمكين من تنفيذ الاستراتيجيات والأنشطة الإنمائية الوطنية. ويوفر مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد حلا عمليا لتلك المسألة وسيكفل قياس قدرات ناورو كما هي حقا – دولة جزرية صغيرة نامية تكافح وتحتاج بشدة إلى معونة مالية كبيرة. تدعو ناورو الدول الأعضاء إلى اعتماد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إنشاء أمانة مؤقتة تدعم تشغيله وتنفيذه من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك كمعيار للحصول على تمويل منخفض التكلفة وطويل الأجل على أساس هذا المؤشر. وإيجاد هذه الصورة الأكثر دقة لظروفنا الوطنية سيكون أساسا مهما يمكن أن تُبنى عليه شراكات حقيقية ودائمة. وغني عن القول إن أي تصنيف للحصول على المعونة ينبغي تطبيقه بطريقة منصفة وغير مسيسة. لقد شعرنا بخيبة أمل شديدة لسماعنا أن تصنيف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد تم التلاعب به في بعض الحالات من أجل مصالح سياسية بحتة. ولا يمكن السماح بحدوث ذلك، لأنه يقوض سلامة النظام برمته وهو ليس سوى تلاعب صارخ به.

هناك مسار آخر لتسريع العمل بشأن خطة عام 2030 يتمثل في الإقرار بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإدماجها في عملنا على كل المستويات. وستتاح هذه الفرصة عندما نجتمع في

مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا في أيار/مايو من العام المقبل. إذا كان لنا أن نفي بالوعود التي تمثلها الأمم المتحدة فيجب أن يحقق المؤتمر القادم للدول الجزرية الصغيرة النامية التحول اللازم لضمان أن تكون هذه الدول أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اعتماد برنامج عمل أكثر تركيزا وقابلية للقياس ومزود بموارد كاملة ومصمم خصيصا لظروف هذه الدول ويوفر حلولا عملية وتنفيذية للتعجيل بتنميتنا المستدامة. إن دعم شركاء التنمية والمجتمع الدولي، بما في ذلك التمويل، أمر مهم جدا لبرنامج العمل للسنوات العشر المقبلة، ونحن نسعى إلى المضي قدما نحو تحقيق الرخاء القادر على الصمود.

وحتى لو قطعنا هذه الأشواط نحو تحقيق خطة عام 2030 فإن أي تقدم يتم إحرازه معرض للخطر إذا لم نتصد لخطر تغير المناخ. لم تعد الآثار السلبية مشكلة مستقبلية. لقد رأينا بأنفسنا الكوارث المتزايدة باستمرار: الحرائق والأعاصير وموجات الحر والمحيطات المحترقة. ما نوع الإرث الذي نوجده؟ من الضروري أن يسرّع المجتمع العالمي جهوده للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والحفاظ على حد 1,5 درجة مئوية لارتفاع درجة الحرارة في متناول اليد. ولا يمكن التأكيد على ذلك بما فيه الكفاية، ولذا سأقولها مرة أخرى: من الضروري أن يسرّع المجتمع العالمي جهوده للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والحفاظ على حد 1,5 درجة مئوية لارتفاع درجة الحرارة في متناول اليد.

ندعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات طموحة في تنفيذها لاتفاق باريس والقرارات المتخذة بموجب اتفاق باريس، بما في ذلك ميثاق غلاسكو للمناخ وخطة شرم الشيخ للتنفيذ. ونشير إلى خيبة أملنا لأن هدف حشد 100 بليون دولار سنويا لم يتحقق ولأن توزيع الأموال المخصصة لم يكن عادلا. وهكذا، فإننا ننضم إلى الدعوة إلى إصلاح النظام المالي الدولي لجعل تمويل المناخ والتنمية أكثر ملاءمة ويُسرا في التكلفة وتهيئته لمكافحة حجم أزمات المناخ. تتطلع ناورو إلى أن يكون المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في الإمارات العربية المتحدة، مؤتمرا مجديا ويحقق الطموح والالتزام المشتركين لإحراز تقدم والحفاظ على حد 1,5 درجة مئوية لارتفاع درجة الحرارة في المتناول.

ونظل ندعو الأمين العام أيضا إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن. فمن شأن ذلك أن يحسن قدرة الأمم المتحدة على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، بما في ذلك من خلال الإبلاغ المنتظم عن الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ. وبالمثل، نرى الحاجة إلى السعي لإيجاد مسارات إضافية للعمل المناخي، ونأمل أن تؤدي الآراء الاستشارية الصادرة عن المحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الدولية إلى إطلاق إجراءات مناخية أكثر طموحا.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، تؤكد ناورو أنه لا يمكننا توقع تباطؤ مسار الانبعاثات العالمية وتخفيضها ما لم يتم توفير بدائل مجدية للطاقة. تحمل معادن قاع البحار العميق الحل، حيث توفر العقيدات المؤلفة من عدة معادن البديل للبلدان الأكثر تسبُّبا في الانبعاثات لتحقيق انتقال عادل للطاقة بعيدا عن الوقود الأحفوري ونحو تكنولوجيات طاقة أنظف ومتجددة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، تدعو ناورو أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار إلى الوفاء بالتزامهم ووضع الصيغ النهائية لنظم الاستغلال التي تكفل جمع المعادن في قاع البحار بأقصى قدر من المسؤولية والاحترام لنظامنا الإيكولوجي البحري مع توفير المنافع للبشرية جمعاء.

وبوصفنا دولة محيطية كبيرة فإن المحيط السليم والمنتج والقادر على التكيف هو الدعامة التي يقوم عليها مستقبلنا. إننا فخورون بمشاركتنا بهمة في المفاوضات والإبرام الناجح للاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ترحب ناورو باعتماد الاتفاق في وقت سابق من هذا العام، وتدعو إلى تقديم الدعم الدولي من أجل بناء قدرتنا للتصديق على أحكام الاتفاق الملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية،

وتنفيذ تلك الأحكام، بما في ذلك حفظ التنوع الأحيائي، واستخدام مكوناته بصورة مستدامة، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية على نحو عادل ومنصف.

أخيرا، وكما فعلنا من قبل، فإننا ننوه بالأهمية البالغة لضمان استدامة مصائد الأسماك. ويشمل ذلك ضمان عدم الإفراط في الصيد، ودفع أسعار عادلة للجزر الصغيرة مقابل الأسماك المأخوذة من مياهنا، والقضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

إن رؤية ناورو الوطنية الطويلة الأجل، على النحو المبين في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، تحدد مستقبلا تسهم فيه فرادى الشراكات وتلك المجتمعية والتجارية والحكومية في تحقيق نوعية حياة مستدامة لجميع سكان ناورو. والرسالة الرئيسية لتلك الاستراتيجية هي الشراكة من أجل نوعية الحياة. وستكون الركيزة الأساسية ضمان صحة شعبنا.

ولتحقيق ذلك، تظل ناورو ملتزمة باستراتيجية للصحة تركز على الوقاية. خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اتبعت ناورو استراتيجية صارمة تتمثل في "الكشف عن الإصابات واحتواؤها"، مما تطلب من جميع زوار ناورو الخضوع للاختبار والحجر الصحي على الحدود. وقد حمت هذه الاستراتيجية ناورو خلال معظم فترة الجائحة، ومنحت النظام الصحي وقتا ثمينا لإنشاء جناح لرعاية الحالات الحادة من أجل علاج وعزل مرضى كوفيد-19 المحتملين، وتبسيط أنظمة الاختبار وبروتوكولات العلاج، وتطعيم الأفراد المعرضين للإصابة في المجتمع. والنظم التي تم تطويرها لمكافحة كوفيد-19 متاحة الآن للاستجابات المستقبلية للجائحة، إذا لزم الأمر. إننا نشيد بشركائنا ونشكرهم على دعمهم في هذا الصدد.

مع ذلك، لا تزال ناورو عرضة لخطر تفشي الأمراض المعدية. وقد أثبتت الجائحة الحاجة الملحة إلى استثمارات واسعة النطاق من أجل تعزيز الاحتياجات المؤسسية والبنية التحتية للنظام الصحي الهش في ناورو. في واقع ما بعد الجائحة، يجب أن نضمن تركيز جهود إعادة البناء على بناء القدرة على الصمود. ولا بد أن نظل يقظين في كفالة بقاء معدلات التطعيم لدينا مرتفعة وعدم تقويضها بسبب انتشار المعلومات الخاطئة وإشاعة الخوف من خلال وسائط الإعلام الرئيسية ووسائل التواصل الاجتماعي. تحتاج ناورو إلى الدعم والخبرة الفنية لتطوير حلول مبتكرة، مثل الطب الإلكتروني وتطوير واستخدام التقنيات الرقمية لإحالات المرضى الخارجيين وسجلات المرضى، وذلك من أجل معالجة المخاطر الفيروسية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر أصدقاءنا من كوبا. ولا يزال هناك الكثير لنتعلمه من ابتكاراتهم في مجال الصحة. لقد طورت كوبا لقاحات كوفيد-19 الخاصة بها. علاوة على ذلك، فإنهم يساعدون الآخرين من خلال نشر وحداتهم الطبية في جميع أنحاء العالم. وكوننا بلدا صديقا مخلصا لكوبا، فإننا ندعو إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ويجب علينا أيضا أن نشيد بجمهورية الصين (تايوان) وأن نشكرها على مساعدتها ودعمها فيما يتعلق بنظامنا الصحي. إنها تظل رائدة في تطبيق الممارسات الجيدة في احتواء الأمراض ومواجهتها. ندعو إلى الاعتراف بها وبحقها في المشاركة والانخراط معنا جميعا في هذا المنتدى العالمي بشأن هذه المسألة وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، وبذلك عدم ترك أي شخص خلف الركب.

إن التعليم هو من العناصر الحاسمة الأخرى لتسريع العمل بشأن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع. تواصل ناورو إعطاء الأولوية لتعزيز وتطوير قطاع التعليم والاستثمار فيه نظرا لدوره المحوري كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الوطني، تهدف ناورو إلى تحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاقه ومداه.

وفي واقع ما بعد الجائحة، يتمثل الشاغل المباشر، عالميا ومحليا، في معالجة الفجوة التعليمية. هناك حاجة ماسة إلى الابتكار وزيادة الاستثمار وتحسينه من أجل زيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته. كما نعطي الأولوية للبنية التحتية عالية الجودة،

المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الفريدة لناورو. وسيتعين أن يُقابل ذلك بمناهج دراسية ذات صلة وأطر فعالة للرصد والتقييم، مثل وضع أسس للمقارنة.

لا يمكن أن يحدث أي من ذلك بدون معلمينا. لا يزال جذب المعلمين والاحتفاظ بهم يمثل مشكلة – ليس فقط في ناورو، ولكن في جميع أنحاء العالم. تتجلى مطالب مهنة التدريس والافتقار إلى الدعم لها في عدم توفر المعلمين المؤهلين في جزيرتنا. يجب علينا أن نفعل المزيد والأفضل على تلك الجبهة، بما في ذلك استعراض نماذج التعليم من خلال زيادة مشاركة المنازل وتطوير نماذج بديلة وغير مكلفة للتعليم عن طريق تكنولوجيات الاتصالات ومن خلال تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس بغية تعزيز تنفيذ البرامج.

يجب أن نتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن نعمل معا لدعم النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد من أجل ضمان السلم والأمن والرخاء على الصعيد الدولي لتحقيق عالم آمن وعادل للجميع، لا يترك أي بلد خلف الركب. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تتسم الأمم المتحدة بسرعة التحرك ميدانيا، ويجب أن تتصدى للتحديات العالمية التي نواجهها اليوم.

أود أن أشارككم ما علمني إياه الدهر. إن مجتمعنا – ناورو، والمحيط الهادئ، والجزر الصغيرة، والمجتمع الدولي – يغدو أقوى عندما نقف متحدين. ويصبح ذلك أكثر إلحاحا بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المشترك التي يمكن أن تفيد شعوبنا في الأجيال القادمة. ولكن يجب أن نقف متحدين من أجل الأشياء الصحيحة والأشياء المهمة والأشياء الصعبة.

باختصار، أكرر الملاحظات الافتتاحية للأمين العام غوتيريش، إننا بحاجة إلى تجديد نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف، وإصلاح مجلس الأمن، وإعادة تصميم الهيكل المالي الدولي لأنه ببساطة لم يعد يعمل وهو نظام عفا عليه الزمن وظل قائما لفترة طويلة جدا. وفي حالة ناورو، شأننا شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، نصبح ضحايا في إطار الهيكل العالمي ونقوّض حريتنا وإسماع صوتنا كدولة ذات سيادة.

بارك الرب جمهورية ناورو، وبارك الرب الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطحب السيد روس كون، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عمر سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غينيا – بيساو.

اصطُحب السيد عمر سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عمر سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إمبالو (*تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): من على هذا المنبر في الأمم المتحدة، أود أولا أن أتقدم بأحر التعازي القلبية إلى حكومتي المملكة المغربية وليبيا، وأن أعرب عن مشاعر التضامن الأخوي مع شعبي هذين البلدين الصديقين.

وأود أن أهنئ السيد دنيس فرانسيس، ممثل ترينيداد وتوباغو، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وأتمنى له كل النجاح خلال فترة ولايته. أود أيضا أن أهنئ سلفه، السيد تشابا كوروشي، ممثل هنغاريا، على النتائج التي تحققت خلال فترة رئاسته. كما أهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إنجازاته في سبيل تعزيز السلام والتنمية في العالم.

لقد عرض المتكلمون الذين سبقوني على هذا المنبر تحليلات وملاحظات مهمة بشأن التحديات الراهنة والوضع الدولي. لذلك

سأركز على الإجراءات الملموسة التي أرى أنها متوقعة منا – نحن الأمم المتحدة.

بالنسبة لغينيا – بيساو، أفضل تصدٍ للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي يشمل تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي. ونرى أن تعددية الأطراف أداة لا غنى عنها وواجب أخلاقي إذا أردنا أن نبني معا عالما يسوده التضامن والرفاه للجميع. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب باختيار موضوع هذه الدورة للجمعية العامة ودلالته، حيث يشدد على أهمية الثقة والتضامن العالميين والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع.

من المتوقع أن نتخذ إجراءات منسقة لتنفيذ قراراتنا، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وذلك لضمان تمويل التنمية وحماية كوكبنا وتحسين العيش فيه بشكل جماعي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نمتثل لاتفاق باريس والاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك صندوق الخسائر والأضرار للبلدان الضعيفة، ولا سيما الدول الجزرية مثل بلدي، غينيا – بيساو.

ويجب أن نُدخل التغييرات المطلوبة في هيكل السلم والأمن الدوليين وفي النظام المالي العالمي لتمكينهما من الاستجابة للسيناريو الدولي الحالي. يجب لإصلاح مجلس الأمن، الذي يُعتبر ضروريا منذ فترة طويلة، أن ينظر في موقف الاتحاد الأفريقي بغية ضمان تمثيل واقعي وأكثر إنصافا يتسق مع الدور المُرَجَّح المتزايد لأفريقيا في بناء التوازن في العالم والحفاظ عليه.

منذ أن أصبحت رئيسا لجمهورية غينيا – بيساو في عام 2020 ونحن نركز على الحوار وبناء السلام والاستقرار السياسي، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وخارجها. لقد استرشدنا بتلك المبادئ أيضا خلال فترة رئاستنا لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي قبلناه بتصميم وإحساس متزايد بالمسؤولية، والتي انتهت في تموز/يوليه الماضي. وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تكرار الانقلابات وانتكاسات الديمقراطية وسيادة القانون في بعض البلدان في منطقتنا دون الإقليمية، وذلك في انتهاك صارخ لحرية اختيار الشعوب على النحو الذي تعبر عنه صناديق الاقتراع.

على الرغم من الآثار الضارة للحصار المطول المفروض على شعب كوبا إلا أن الدولة الشقيقة دعمت دائما ولا تزال تدعم بلدان أفريقيا. نكرر نداءنا من أجل إنهاء ذلك الحصار الجائر وغير العقلاني، والذي يشكل عقبة أمام تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الكوبي. وينطبق الشيء نفسه على إخوتنا وأخواتنا في فنزويلا، الذين يجب ألا ننساهم أيضا والذين يجب أن نظهر تضامننا معهم.

كما تعلمون، انقضى عام منذ أن توليت منصبي رئيسا لتحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا. وبوصفنا رؤساء دول وحكومات، نواصل إعطاء الأولوية لمكافحة الملاريا في أفريقيا. ونتيجة لهذا الجهد، جرى تفادي أكثر من 1,5 بليون حالة إصابة بالملاريا وإنقاذ حياة 10,5 ملايين شخص في أفريقيا منذ عام 2000. أدعو أفريقيا والمجتمع الدولي إلى العمل. وإذا أردنا تحقيق أهدافنا العالمية لعام 2030 المتمثلة في القضاء على أوبئة الملاريا وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، فعلينا أن نعمل الآن.

في هذا العام يحتفل شعب جمهورية غينيا – بيساو بمرور 50 عاما على وجودها كدولة مستقلة وذات سيادة. وهكذا، وبصفتي موفدا من أمة غينيا – بيساو، فإنني ممتن على المساعدات الاستثنائية التي قدمها الاتحاد السوفياتي السابق وجمهورية غينيا كوناكري وكوبا والجزائر والمغرب والسويد وبلدان أخرى لنضالنا من أجل التحرير، وكذلك الأمم المتحدة في زيارتها التاريخية لمناطقنا المحررة، مما يؤكد وجود سيطرة فعالة سياسية وإدارية وعسكرية. بهذه المناسبة المهيبة المتمثلة في مرور 50 عاما على الاستقلال، سيعزز شعب جمهورية غينيا – بيساو تصميمه وقدراته لتوطيد الوحدة الوطنية وحشد المزيد، على النحو الوارد في النشيد الوطني لغينيا – بيساو، من أجل بناء السلام والتقدم في وطننا الأبدي.

في هذا المنعطف التاريخي في تاريخ جمهورية غينيا – بيساو، وقبل أن أنهي ملاحظاتي، أود أن أؤكد من جديد، باسم حكومة غينيا

– بيساو وشعبها، ومن على هذا المنبر وأمام العالم، التزامنا المستمر واستعدادنا لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والتعاون مع جميع الحكومات والشعوب الصديقة من أجل تحقيق السلام والتنمية العالميين وحماية كوكبنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية غينيا – بيساو على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد عمر سيسوكو إمبالو، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بيرم بيغاي، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطُحب السيد بيرم بيغاي، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيرم بيغاي، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيغاي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم، وأعرب عن تقديري البالغ للجمعية العامة. تشكل الجمعية منبرا فريدا للتعاون العالمي وتوفر الأمل في عالم أفضل.

أود أن أعرب عن خالص التهاني للرئيس فرانسيس على انتخابه، وأن أعرب عن أطيب تمنياتي له بدوام النجاح في قيادة الجمعية. أود أيضا أن أعرب عن فائق تقديري للأمين العام غوتيريش على جهوده المتواصلة لتحقيق السلام في العالم وعلى وقوفه بحزم دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان في مواجهة المحنة الكبيرة في عصرنا. إن قيادته تعزز الثقة في الأمم المتحدة. وإعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي أمران ضروريان أكثر من أي وقت مضى للمصالحة والتفاهم الجيد والمزيد من التعاون – فهما السبيل الوحيد الذي يمكننا من مواجهة تحديات اليوم المشتركة والعالمية التي لا تؤثر على الحاضر فحسب، بل تهدد أيضا مستقبل الأجيال القادمة. وينبغي أن يبدأ كل ذلك بتقييم المناطق والبلدان على أساس إسهامها وليس على أساس إخفاقاتها.

لقد تغير الكثير منذ عام 1955، حين أصبحت ألبانيا دولة عضوا في الأمم المتحدة. ألبانيا التي كانت ذات يوم بلدا منعزلا على نفسه تفخر الآن بكونها عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي وبدأت مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي. وحاليا تختتم ألبانيا فترة ولايتها الأولى كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وفي هذا الشهر نترأس تلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة بشكل مثمر للمرة الثانية. وبوصف ألبانيا جزءا من غرب البلقان فإنها تواصل الإسهام الثابت في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ويؤدي الألبان دورا حاسما في جنوب شرق أوروبا. إننا نشكل الغالبية العظمى في جمهوريتين مستقلتين، ألبانيا وكوسوفو. ونشكل أقلية تأسيسية في مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وأقلية كبيرة في الجزء الجنوبي من صربيا.

وطوال تاريخنا التزمت ألبانيا بسياسة الصداقة وعلاقات حسن الجوار. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمات التي تتكرر من وقت لآخر في العلاقات فيما بين جيرانها. وما فتئت ألبانيا وكوسوفو تناصران السلام بدلا من التوتر والنزاعات، ونظل ملتزمين بذلك المسار. ونأمل أن يتم تقدير إسهامنا هذا وألا نسمح بأن تطغى الروايات المعاكسة على مساعينا. وفي هذا السياق، تؤيد ألبانيا الحوار الصعب الذي لا يزال مستمرا بين كوسوفو وصربيا، والذي ييسره الاتحاد الأوروبي بوساطة متأنية وتدعمه الولايات المتحدة بقوة. وفي الوقت نفسه، تظل ألبانيا حساسة إزاء سلامة كوسوفو وازدهارها.

لقد تمكنت كوسوفو من تضميد العديد من الجروح العميقة من الماضي المأساوي. إن نهوض الصرب في كوسوفو يجسد المعايير والقيم الأوروبية، وينبغي تطبيق الشيء نفسه على الأقلية الألبانية في وادي بريشيفو في جنوب صربيا. وللأسف لا نزال نشعر بالقلق إزاء حذف عناوين مساكنهم وعدم وجود استثمارات كبيرة وحوافز اقتصادية في تلك المنطقة. وقد أثبتت كوسوفو أنه لا حاجة إلى أن يولد الألمُ

العداءَ بل يمكن أن يتحول إلى تفهم ودعم. ومع ذلك لا تزال كوسوفو تنتظر اعتراف العديد من البلدان باستقلالها. وآمل أن تعترف تلك البلدان قريبا بإسهام كوسوفو في تحقيق مجتمع عالمي أكثر عدلا وسلاما وأن تمنحها التقدير الذي تستحقه. اعترفوا باستقلال كوسوفو.

على الرغم من كون ألبانيا دولة صغيرة ذات ديمقراطية فتية إلا أنها تملك تاريخا تخللته الحروب التي لم تخترها والهيمنة التي لم تسع إليها ولم تقبلها. ولئن كانت تلك الذكريات مؤلمة فإنها قدمت أيضا دروسا قيّمة جدا. وبسبب تاريخ ألبانيا تحديدا فإنها تولي أهمية كبيرة للقانون الدولي كخط دفاعها الأول. إننا نؤمن إيمانا قويا بالمبادئ التي يستند إليها النظام الدولي القائم على القواعد، حيث تقوم العلاقات بين الدول على الاحترام، بدلا من القوة المطلقة. وهذا الالتزام هو السبب في أننا ندين باستمرار وبشكل لا لبس فيه العدوان العسكري على أوكرانيا، وسنواصل القيام بذلك. وعلى الرغم من حجم ألبانيا إلا أنها ما فتئت تشارك بنشاط في الساحة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي في السعي إلى تحقيق السلم والأمن. ومع ذلك فإننا نسلم بأن التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة مجدية بدون أساس من السلم والأمن الحقيقيين. ومن المحزن أن وَقع العمل العدواني الروسي غير المبرر وبلا استفزاز ضد جارتها يطغى على كلماتنا. لقد أثرت هذه الحرب العبثية والخبيثة بشكل مباشر وغير مباشر على مختلف أبعاد التنمية المستدامة، ليس لأوكرانيا والمنطقة فحسب ولكن أيضا للعالم بأسره. لقد عطلت هذه الحربُ العبثيةُ التجارةَ، وتسببت في عدم الاستقرار الاقتصادي، ودمرت البنية التحتية، بما في ذلك شبكات النقل والمرافق الصناعية، وحولت الانتباه والموارد بعيدا عن مواجهة التحديات المشتركة وتعزيز التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. أدت الحرب في أوكرانيا إلى توتر الاستقرار الإقليمي وأثرت على التعاون بين الدول. وقد سلطت الضوء على التوترات الجيوسياسية وقوضت العلاقات الدبلوماسية، مما أعاق التعاون الدولي بشأن مبادرات التنمية المستدامة. وكما شهدنا، فإن الآثار غير المباشرة للحرب، التي تشمل النزوح والهجرة والمخاوف الاقتصادية والأمنية، يمكن أن يكون لها تداعيات عالمية تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رحبت ألبانيا بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي دعا إليه الأمين العام وبالإعلان السياسي المعتمد فيه. إنه معلم بارز في إعادة تنشيط جهودنا والتزاماتنا المشتركة بتنفيذ خطة عام 2030. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن نجاح أهداف التنمية المستدامة يكمن في جهودنا الجماعية لمواجهة التحديات التي تعيق التنمية المستدامة. وتعني الجهود الجماعية الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتقديم دعم أفضل للبلدان النامية. وتسلم ألبانيا بحتمية إدخال الإصلاحات وتقف على أهبة الاستعداد للعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي في كفالة وتهيئة بيئة تسمح للبلدان النامية بالمشاركة بنشاط في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه.

أود أن أؤكد أن ألبانيا ملتزمة بخفض مستويات الفقر وعدم المساواة على الصعيد المحلي بحلول عامي 2027 و 2030، بما يتماشى مع مساهماتنا المناخية المحددة وطنيا. إننا ندرك الحاجة إلى التزامات سياسية شاملة لدفع التحولات الضرورية في مجالات الطاقة والغذاء والتحول الرقمي والاجتماعي اللازمة لتحقيق تلك المعايير. إن مواءمة ميزانيتنا الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وتعميم منظور المساواة بين الجنسين، وتنشيط قدرات القطاع العام وتعزيز بياناتنا وأنظمة المراقبة لدينا هي من بين الإجراءات الأساسية التي نعطيها الأولوية. وتدرك ألبانيا أهمية هذه الدورة بوصفها لحظة محورية لعالمنا. إنها فرصة للتحول من الخوف إلى الأمل ومن التشاؤم المتزايد إلى العمل المتسارع. إننا ملتزمون بأداء دورنا والتعاون مع المجتمع الدولي لضمان التحقيق الناجح لخطة عام 2030.

أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية إلى موقف ألبانيا بشأن واحدة من أكثر المسائل التي نوقشت اليوم، وهي مسألة تعددية الأطراف. تظهر التحديات الحرجة اليوم أن الرُشْد العالمي هو السبيل الوحيد للخروج. ونحن ندرك أن السلام لا يتجزأ. لا يمكننا تأمين السلام على حساب الناس الذين يموتون في الحروب. فلا يمكن لأحد أن يتمتع

حقا بسلام دائم حتى يتمتع به الجميع. وتدرك ألبانيا أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة. فلا يمكننا ضمان الحقوق الأساسية للجميع إذا اخترنا مجموعة فرعية واحدة من الحقوق وتجاهلنا الباقي. من الصعب مشاهدة المعاناة الناجمة عن التعذيب أو المجاعة. إنها معاناة غير مقبولة وغير ضرورية ويمكن وضع حد لها إذا شملنا جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ألبانيا هي أحد المرشحين لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقبلة التي ستجرى الشهر المقبل. وإذا انتُخبنا فسنكون نصيرا لحقوق الإنسان بأوسع معانيها. ويشمل ذلك حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الأقليات، والحق الأساسي في تكافؤ الفرص. سنعمل مع البلدان الأخرى لحماية حقوق الإنسان وحرياته وتعزيزها والدفاع عنها كشرط حيوي للتنمية والازدهار الفردي والجماعي.

أما على الجبهة الإقليمي فنحن نترقب بحماسة مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، الذي سيعقد في تيرانا في تشرين الأول/أكتوبر. إننا ملتزمون بتحويل منطقتنا إلى نموذج للثقة والشراكة التي تتجاوز الحدود والمجتمعات. إن تعددية الأطراف أمر أساسي لمساعينا الجماعية. وهي، قبل كل شيء، رؤية للكيفية التي يمكن بها لتعاون الدول تحقيق نتائج أفضل للجميع. في الأساس، يتعلق الأمر بتوقعات السلوك المقبول في المستقبل. وتعددية الأطراف هي أحد المفاتيح المعيارية. فهي تتطلب منا أن ننظر ليس فقط فيما إذا كانت الترتيبات القائمة فعالة أو كفؤة، بل أيضا فيما إذا كانت الممارسات والعمليات المتعددة الأطراف القائمة منصفة وعادلة.

لقد حان الوقت لأن نشارك دون شروط وبشكل كامل وحسن نية في تحقيق إصلاحات مُجدية لمنظمتنا، وفي القلب منها مجلس الأمن. فلا يجوز لأي دولة أو حكومة أو فرد أن يكون فوق القانون. تؤيد ألبانيا إصلاح الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية، وذلك بهدف تعزيز قدرة المنظمة على التصدي للتحديات والتهديدات الناشئة الراهنة للسلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. تكمن سلطة مجلس الأمن في قدرته على التدخل بشكل حاسم في خدمة السلم والأمن. وينبغي ألا يكون السؤال بعد اليوم هو ما إذا كان المجلس يستطيع أن يتدخل في الشأن الداخلي للدول أم لا. ينبغي بدلا من ذلك أن يكون السؤال: كيف يمكن للمجلس أن يتدخل بطريقة ذكية ومدروسة وحسنة التوقيت خدمةً للقيم والولاية التي أنشئ من أجلها؟

لقد شهد بلدي منذ حصوله على الاستقلال في عام 1912 تحولا إقليميا كبيرا. تفتخر ألبانيا حاليا بالمناظر الطبيعية الحضرية والريفية الخلابة، والتي أشجع الجميع هنا مِنْ صَمِيمِ قَلْبِي على استكشافها. لقد ذكرت ذلك ليس لمجرد توجيه الدعوة لزيارة ألبانيا، ولكن أيضا للتأكيد على أهمية التحول الإقليمي الذي ينتظرنا. وفي مواجهة تغير المناخ يمتد هذا التحدي كعامل مشترك عبر أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وآمل أن يتمكن بلدي ودولتنا من التصدي بفعالية لذلك التحدي من خلال حماية مواردنا الطبيعية وتراثنا الثقافي. ينبغي أن ينطوي نهجنا على احترام تنوع تلك الموارد والتعاون مع المجتمعات المحلية المشاركة في كل من المسائل البيئية وجهود الحفاظ على الثقافة. ولدي اعتقاد راسخ بأن ذلك النهج يعزز الديمقراطية – والتي هي نظام سياسي قادر بشكل فريد على ضمان التنمية المستدامة والعادلة. في مثل هذا العالم يمكن لأجيالنا الشابة أن تجد الفرح والازدهار. ويمكن لجهودنا الجماعية أن تمهد الطريق أمامهم ليرووا قصة تعاون ناجح – قصة تتمحور حولنا وحول هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد بيرم بيغاي، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الفريق أول عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان.

اصطحب الفريق أول عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الفريق أول عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس البرهان: باسم شعب وحكومة السودان أهنئكم السيد الرئيس على توليكم رئاسة هذه الدورة. كما أشكر رئيس الدورة السابقة والسيد الأمين العام على جهودهما في مواجهة التحديات التي واجهت عالمنا في العام الماضي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دِبا (غامبيا).

منذ 15 نيسان/أبريل المنصرم يواجه الشعب السوداني حرباً مدمرة شنتها عليه قوات الدعم السريع المتمردة، وتحالفت معها مليشيات قبلية وأخرى إقليمية ودولية، واستجلبت مرتزقة من مختلف بقاع العالم لتمارس أبشع الجرائم في حق السودانيين. مارست هذه المجموعات القتل والنهب والسرقة والاغتصاب والاستيلاء على منازل المواطنين وممتلكاتهم، ودمرت الأعيان المدنية من مرافق للخدمات ومستشفيات ومقار للدولة ودواوين الحكومة. وحاولت طمس تاريخ وهوية الشعب السوداني، وذلك بالاعتداء على المتاحف والآثار وسجلات الأراضي والسجلات المدنية وسجلات المحاكم. كذلك نهبت المصارف والبنوك والشركات العامة والخاصة، وأطلقت سراح المساجين والمعتقلين الذين من ضمنهم مطلوبون للعدالة الدولية وإرهابيون.

هذه المجموعات المتمردة مارست جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في معظم بقاع السودان، فمارست التطهير العرقي وتهجير السكان من مناطقهم. أيضا مارست العنف الجنسي والقتل على أساس العرق والتعذيب وكل ما يرقى إلى أن يوصف بأنه جرائم حرب. حدث ذلك في دارفور وفي الخرطوم. وما حدث في غرب دارفور في الجنينة كان بمثابة صدمة للضمير العالمي. كذلك، مشابه له حدث في طويلة، وفي مورني، وفي منواشي، وحتى في الخرطوم. ما حدث يمثل خير شاهد على ممارسات هذه القوات والمجموعات المتحالفة معها.

نطالبكم، السيد الرئيس والمجتمع الدولي، اعتبار هذه القوات والمجموعات المتحالفة معها مجموعات إرهابية، تستوجب أن يقف الجميع في وجهها، ويحاربها لحماية الشعب السوداني والإقليم، بل والعالم، حيث تسببت في مقتل الآلاف ونزوح وتشريد الملايين.

رغم أن هذه القوات قد فعلت ما ذكرتْ، إلا أننا منذ بداية هجومها على الدولة، طرقنا كل السبل من أجل إيقاف هذه الحرب، فكانت الاستجابة لكل مبادرة قُدمت من الأشقاء والأصدقاء، فجلسنا في جدة بمبادرة كريمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وحققنا تقدماً جيداً لولا تعنت المتمردين ورفضهم الخروج من الأحياء السكنية. أيضا، قبلنا مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومبادرة دول الجوار التي انعقدت في مصر، وما زلنا حتى اليوم نمد أيادينا من أجل السلام ومن أجل إيقاف هذه الحرب ورفع المعاناة عن شعبنا. كذلك، قبلنا مبادرة من الأشقاء في تركيا وجنوب السودان وأوغندا لإيجاد حلول، لكن كلها اصطدمت برفض المتمردين للحلول السلمية، وإصرارهم على تدمير الدولة وإبادة وتهجير شعبها.

هذه الحرب يصنفها البعض بأنها حرب داخلية بين طرفين مسلحين لكن الاعتداء لم يتوقف عند القوات المسلحة، بل شمل كل مكونات الدولة، فالمواطنين الأبرياء ليسوا جزءا من القوات المسلحة؛ والمساليت في غرب دارفور ليسوا جزءا من القوات المسلحة؛ منازل المواطنين ليست جزءا من القوات المسلحة. إذا، هذه الحرب لا ينبغي أن تصنف بين القوات المسلحة والدعم السريع، بل شملت كل مكونات الدولة. لكنني أؤكد لكم أن خطرها أصبح يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، حيث استعان المتمردون بمجموعات خارجة عن القانون ومجموعات إرهابية من عدة دول في الإقليم والعالم مما يعتبر شرارة لانتقال الحرب إلى دول أخرى في المنطقة حول السودان لأن التدخلات الإقليمية والدولية لمساندة هذه المجموعات أصبحت ظاهرة وواضحة، مما يعني بأن هذه أول الشرارة التي ستحرق الإقليم والمنطقة وتؤثر مباشرةً على الأمن والسلم الدوليين.

اسمحوا لي أن أشكر الجهود المقدرة التي بذلتها الأمم المتحدة، برعاية الأمين العام، لدعم الوضع الإنساني في السودان. كذلك نقدر

جهود وكالات الأمم المتحدة المختلفة والوكالات الدولية والإقليمية الأخرى، وجهود الدول الشقيقة والصديقة التي بادرت بتقديم المساعدات الإنسانية والوقوف بجانب الشعب السوداني لتخفيف آثار هذه الحرب الإجرامية. من جانب حكومة السودان، فقد تم فتح المطارات والموانئ وتسهيل حركة وعبور وتقديم المساعدات للقوافل وتذليل الصعاب التي تواجه العمل الإنساني. حيث تم تنسيق الجهود بحيث تصل المساعدات لكل المحتاجين والمتضررين، وهنا نناشد الوكالات والدول الإيفاء بتعهداتها لسد الفجوة الكبيرة في الغذاء والدواء والإيواء لقطاعات واسعة من الشعب السوداني تضررت جراء هذه الحرب التي يشنها متمردو الدعم السريع بقيادة أسرة دقلو .

تولى الرئيس رئاسة الجلسة.

إننا ما زلنا عند تعهداتنا السابقة بنقل السلطة إلى الشعب السوداني بتوافق عريض وتراض وطني تخرج بموجبه القوات المسلحة نهائياً من العمل السياسي، ويكون تداول السلطة بالطرق الشرعية والسلمية المتمثلة في الانتخابات؛ حيث أننا نرى أن تكون هنالك مرحلة انتقالية قصيرة تدار فيها الدولة بحكومة مدنية من المستقلين يتم خلالها معالجة الأوضاع الراهنة الأمنية الإنسانية والاقتصادية وإعادة الإعمار، تعقبها انتخابات عامة يختار من خلالها السودانيون من يحكمهم. كما نؤكد التزام الدولة بمواصلة الحوار مع الممانعين، إخواننا عبدالعزيز الحلو وعبد الواحد محمد نور، للانضمام إلى مسيرة البناء الوطني؛ حيث أننا في ظل التزامنا التام باتفاقية السلام الموقعة في جوبا عام 2020، قد قطعنا شوطاً مقدراً في إحلال السلام ومعالجة جزء كبير من معضلات بناء الدولة السودانية.

وأؤكد التزام السودان بدعم المرأة والطفل والقطاعات الهشة لضمان تمتعهم بكافة حقوقهم، وحمايتهم في ظل النزاعات القائمة حالياً، مع تجديد التزام حكومة السودان بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.. وفي هذا الصدد، فإن وقف وتجميد المساعدات الإنسانية والمساعدات الدولية في الفترة الماضية، قد أثر سلباً في تنفيذ تلك الأهداف، وأثر بصورة مباشرة في توسيع فجوة الحماية الاجتماعية ومجابهة التغيرات المناخية ومواجهة أزمة الغذاء وفاقم من أوضاع النازحين واللاجئين. وهنا، نناشد المانحين ووكالات الإغاثة المختلفة بالاستمرار في دعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في السودان وتقديم المساعدة للمحتاجين من النازحين واللاجئين .

قبل أن أختتم، أجدد التأكيد بالمطالبة بتصنيف مجموعات الدعم السريع المتمردة والمليشيات المتحالفة معها كمجموعات إرهابية، ارتكبت كل الجرائم التي تضعها في هذا التصنيف؛ وضرورة التعامل الحاسم مع من يدعمها. فالقتل والحرق والاغتصاب والتهجير القسري والنهب والسرقة والتعذيب ونقل الأسلحة والمخدرات واستجلاب المرتزقة وتجنيد الأطفال، جرائم تستوجب المحاسبة والعقاب. كما أؤكد أن مؤسسات الدولة الشرعية القائمة، من حكومة وقوات مسلحة وأجهزة أخرى، لن تسمح بانتهاك سيادة الدولة أو النيل من كرامتها أو النيل من كرامة شعبها مهما كانت الكلفة. هنا، لا بد أن أذكّر منظماتنا الإقليمية أن تتحرر من الوصاية وتنظر إلى مصلحة الشعوب الأفريقية حتى تستعيد ثقة الأفارقة. فالحلول لمشاكلنا لن نستجدي أحداً ليشاركنا في حلها حسب مصالحه أو مصالح بلده.

السيد الرئيس، ختاماً لك الشكر؛ وأشكر أيضا معالي الأمين العام لتفهم أوضاعنا الداخلية والوقوف بجانب الشعب السوداني ودعمه المستمر. كما أشكر دول جوار السودان وأشقاءه وأصدقاءه الذين وقفوا إلى جانبه، كذلك الشكر لمنظماتنا الإقليمية، فشعب السودان يتقدم لكم جميعاً بالشكر على مساندته لتجاوز هذه المحنة والهجمة البربرية التي تعرض لها من مجرمي الدعم السريع الإرهابيين.

كما أنتهز هذه السانحة لأعرب عن تضامن الشعب السوداني مع أشقائه في المغرب وليبيا لما أصابهم من كوارث مؤخراً. ولا بد لي من أن أشكر جموع الشعب السوداني التي وقفت وساندت وتحملت طيلة الأشهر الماضية كل تلك التضحيات لتخليصها من غدر المجموعات الإرهابية المتمردة .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند 8 من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

كلمة فخامة السيد هان جينغ، نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

اصطحب السيد هان جينغ، نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هان جنغ، نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد هان جنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الحالة الأمنية الدولية قاتمة في الوقت الحاضر والانتعاش الاقتصادي يفتقر إلى الزخم والفجوة الإنمائية تتسع. وتتزايد الكوارث الطبيعية وأنماط الطقس القاسية. ويواجه النظام العالمي تحديات متعددة. وفي مواجهة التغيرات العميقة في العالم وفي عصرنا والتاريخ، وجه الرئيس الصيني شي جين بينغ نداء كبيرا لبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية ودعا المجتمع الدولي إلى البناء المشترك لعالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك، عالم منفتح وشامل ونظيف وجميل. ومنذ ذلك الحين، اقترح الرئيس شي جين بينغ مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية. وقد أَثْرَت تلك المبادرات رؤية بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية وحددت طريقا نحو تحقيق هذا الهدف. وأدرك المزيد والمزيد من البلدان أنها جميعا تتقاسم مصلحة كبيرة في البقاء المشترك وأن الوحدة والتعاون هما الطريق الصحيح.

إن الاتجاه التاريخي للسلام والتنمية والتعاون المربح للجميع لا يمكن وقفه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أدعو إلى اتخاذ خطوات في أربعة مجالات.

أولا، ينبغي لنا أن نتمسك بالإنصاف والعدالة وأن نحمي السلام والأمن. فأمن جميع البلدان مترابط. أجل، يؤثر أمن بلد ما على أمن البلدان الأخرى. ومن المهم اتباع رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام والشروع في السير على طريق الأمن الذي يتسم بالحوار بدلا من المواجهة والشراكة بدلا من التحالف والنتائج المربحة للجميع بدلا من لعبة صفرية المحصلة.

وينبغي لنا أن نعالج الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان وأن نحل الخلافات والنزاعات بطريقة سلمية من خلال الحوار والتشاور. فالتواصل والحوار وسيلة هامة لتحقيق التعاون الأمني الدولي، وينبغي ألا تنسى أطراف النزاع أو المواجهة ذلك مطلقا. إن وقف الأعمال العدائية واستئناف محادثات السلام هو السبيل الوحيد لتسوية الأزمة الأوكرانية. وتؤيد الصين جميع الجهود التي تفضي إلى الحل السلمي للأزمة الأوكرانية وتقف على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق السلام في وقت مبكر.

إن القضية الفلسطينية هي لب قضية الشرق الأوسط. ويكمن المخرج الأساسي في حل الدولتين. وستواصل الصين دعم الشعب الفلسطيني في سعيه وراء القضية العادلة المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

وما فتئت الصين تدعو دائما إلى احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والتقيد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتعارض الصين الهيمنة وسياسات القوة وأحادية الجانب وعقلية الحرب الباردة. وقد فرض عدد قليل من البلدان بشكل تعسفي جزاءات غير قانونية وانفرادية، مما قوض بشدة الانسجام والاستقرار في العلاقات الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم معا تلك الأعمال. وتؤيد الصين بقوة الشعب الكوبي في كفاحه العادل دفاعا عن سيادته ورفض التدخل الخارجي والحصار. ونقدر جهود كوبا لمكافحة الإرهاب.

ويجب علينا أن نحافظ على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. ويجب عدم خوض حرب نووية، ويجب عدم استخدام الأسلحة النووية. إن الصين هي البلد الوحيد من بين

الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذي تعهد بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية. وتعلق الصين أهمية كبيرة على تحديد الأسلحة التقليدية وستكمل قريبا تصديقها على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وستتعاون الصين مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهود إزالة الألغام، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، لمساعدتها على إزالة الألغام في وقت مبكر. وتدعم الصين الأمم المتحدة في العمل باعتبارها السبيل الرئيسي لإنشاء إطار ومعايير وقواعد مقبولة على نطاق واسع لإدارة الذكاء الاصطناعي، على أساس الاحترام التام لمبادئ وممارسات الإدارة في جميع البلدان. ثانيا، ينبغي لنا أن نسعى إلى تحقيق المنفعة المتبادلة وتحقيق نتائج مربحة للجميع وتحقيق التنمية للجميع. وينبغي وضع التنمية في صميم جدول الأعمال الدولي، وينبغي أن تصل فوائد التنمية إلى كل بلد وكل فرد بطريقة أكثر إنصافا. وستواصل الصين الإسهام في بناء مجتمع عالمي للتنمية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين. وقد أطلق أكثر من 000 3 مشروع تعاون في إطار هذه المبادرة. وقدم خط السكك الحديدية السريع بين الصين وأوروبا 000 16 خدمة شحن في عام 2022، مما يدل تماما على حيوية مبادرة الحزام والطريق. وفي الشهر المقبل، ستستضيف الصين منتدى الحزام والطريق الثالث للتعاون الدولي. وسنواصل تعزيز التعاون في إطار الحزام والطريق وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يجب علينا أن ننفذ اتفاق باريس بشكل كامل وفعال. فينبغي للبلدان المتقدمة أن تفعل المزيد لخفض الانبعاثات وتزويد البلدان النامية بالتمويل والتكنولوجيا والدعم في مجال بناء القدرات. وستواصل الصين السعي إلى الحفاظ على البيئة على أساس الأولوية والنهوض بالتنمية الخضراء وخفيضة الكربون والتوقف عن بناء مشاريع جديدة للطاقة تعمل بالفحم في الخارج ودعم الدول النامية الأخرى بقوة في تطوير الطاقة الخضراء وخفيضة الكربون ومساعدتها على بناء المزيد من مشاريع الطاقة الخضراء. وستواصل الصين الاستجابة بنشاط لتغير المناخ.

ثالثا، ينبغي لنا أن نبقى منفتحين وشاملين وأن ننهض بالحضارة الإنسانية. إن تنوع الحضارات رصيد لا يقدر بثمن للتنمية البشرية؛ والواقع أن التنوع سمة مميزة للحضارة الإنسانية. وينبغي للبلدان والحضارات المختلفة أن تزدهر معا باحترام بعضها بعضا، وأن تتقدم معا بالاستفادة من مواطن قوة بعضها البعض، وأن تسعى إلى تحقيق نتائج مربحة للجميع من خلال السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة، مع تنحية الخلافات جانبا.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسألة تسعى جميع البلدان إلى تحقيقها، وضمان حياة جيدة للناس هو الحق النهائي من حقوق الإنسان. وإذ أن للبلدان تاريخ وتقاليد وظروف مختلفة، يجب علينا – ولا يسعنا إلا – أن نستكشف طريقا لتنمية حقوق الإنسان يناسب ظروفنا الوطنية استجابة لاحتياجات شعوبنا. فينبغي لنا أن ننهض بمسألة حقوق الإنسان الدولية من خلال الحوار والتعاون وأن نعارض التسييس وازدواجية المعايير، ولا سيما باستخدام حقوق الإنسان والديمقراطية كأداة سياسية للتدخل في شؤون البلدان الأخرى.

رابعا، ينبغي لنا أن نظل مخلصين لتعددية الأطراف وأن نُحَسِّن الحوكمة العالمية. إن الصين حازمة في دعم النظام الدولي، وفي صميمه الأمم المتحدة. فينبغي للأمم المتحدة أن تحرز تقدما في جميع مجالات الركائز الثلاث، الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، بطريقة متوازنة، وأن تحرص على أن تعمل جميع البلدان معا على صون الأمن العالمي، وأن تتشاطر الإنجازات الإنمائية، وأن ترسم مسار مستقبل العالم. وينبغي للبلدان الكبرى أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تفي بالتزامها بتعددية الأطراف.

ستعقد الأمم المتحدة مؤتمر قمة المستقبل، العام المقبل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع اتجاه عالم متعدد الأقطاب والديمقراطية في العلاقات الدولية، وأن يغتنم هذه المناسبة لتعزيز الإصلاح في مجالات مثل السلام والأمن والاقتصاد والمالية والتجارة بطريقة منسقة، وأن

يزيد تمثيل البلدان النامية ورأيها، ويجعل الحوكمة العالمية أكثر عدلا وإنصافا.

وقد عقد الحزب الشيوعي الصيني، في تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمره الوطني العشرين الذي قدم فيه مخططا ملهما لتحقيق نهضة كبيرة للأمة الصينية على جميع الجبهات من خلال السعي إلى تحقيق التحديث الصيني. إن التحديث الصيني يشمل عددا كبيرا من السكان. ويهدف إلى تحقيق الرخاء لجميع أبناء الشعب الصيني وتعزيز التقدم الأخلاقي والمادي والثقافي وتحقيق الانسجام بين البشرية والطبيعة والتنمية السلمية. وبالسعي إلى تحديث الصين، سنعزز السلام والتنمية العالميين ونقدم إسهامات جديدة وأكبر في تقدم الحضارة الإنسانية.

وتظل الصين ملتزمة بالانفتاح بشكل كامل على العالم. فالاقتصاد الصيني، اليوم، بالفعل جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. وسنواصل توسيع ذلك من خلال الانفتاح بطريقة منهجية من أجل تعزيز تحرير التجارة والاستثمار وتيسيرهما وزيادة فتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين الأجانب. وسنواصل إضافة زخم جديد للتنمية الاقتصادية العالمية، ونرحب بمشاركة جميع البلدان في الفرص والفوائد التي أوجدتها تنمية الصين.

وتظل الصين ملتزمة بسياسة خارجية مستقلة. إن الاستقلالية سمة تحدد دبلوماسية الصين وتحدي الهيمنة سمة مميزة لدبلوماسية الصين. وبغض النظر عن مرحلة التطور التي تصل إليها الصين فإنها لن تمارس الهيمنة والتوسع على الإطلاق. وستتمسك الصين بالقيم المشتركة للبشرية – السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية – وستواصل النهوض بتنمية سلمية ومنفتحة وتعاونية ومشتركة.

وتظل الصين ملتزمة بحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولا توجد سوى صين واحدة في العالم. وحكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأسرها، وظلت تايوان جزءا لا يتجزأ من أراضي الصين منذ العصور القديمة. ولا ينبغي لأحد أو قوة أن تقلل من شأن عزم الشعب الصيني الراسخ وإرادته القوية وقوته على حماية سيادته وسلامته الإقليمية. إن تحقيق إعادة توحيد الصين بصورة كاملة طموح مشترك لجميع أبناء وبنات الأمة الصينية. وسنواصل السعي إلى إعادة التوحيد السلمي بأكبر قدر من الإخلاص وبأقصى جهد.

وستظل الصين عضوا في الأسرة الكبيرة للبلدان النامية. ووالصين عضو طبيعي في الجنوب العالمي بوصفها أكبر دولة نامية. فهي تتنفس نفس الهواء الذي تتنفسه البلدان النامية الأخرى وتتشاطر معها نفس المستقبل. والصين حازمة في دعم الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية. وهي تدعم وتحترم جهودها الرامية إلى اتخاذ قرار مستقل بشأن مسارات تنميتها، بما يتماشى مع ظروفها الوطنية.

وستعمل الصين بلا كلل لتعزيز بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية، بغية الوفاء بمهمة بلد رئيسي والمسؤولية عن مستقبل البشرية. وستعمل الصين مع جميع الدول الأخرى المحبة للسلام الملتزمة بالتنمية من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للعالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية، أشكر نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد هان جينغ، نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد تيموكو ميلييت كوني، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب السيد تيموكو ميليت كوني، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن من دواعي سروري البالغ أن أرحب بالسيد تيموكو ميلييت كوني، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كوني (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): من على هذا المنبر، وبصفتي ممثلا لرئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد

الحسن واتارا، أود أن أعرب، باسمه وبالأصالة عن نفسي، عن تحيات حارة وودية. وأود أيضا، بالنيابة عن الرئيس الحسن واتارا، أن أهنئ بحرارة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، لا على انتخابه فحسب، بل كذلك على إدارته الفعالة لأعماله. وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى للأمين العام عن امتنان كوت ديفوار ودعم الحكومة الإيفوارية الكامل لمبادراته المختلفة الرامية إلى ضمان أن تكون الأمم المتحدة "مركزا لتنسيق أعمال الأمم"، أكثر من أي وقت مضى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دبا (غامبيا).

تنعقد دورتنا في سياق عدم يقين شديد بالنسبة لكوكبنا ولدولنا التي تواجه أزمات واسعة النطاق. وهذا الوضع يعوق بشكل كبير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويحد من قدرتنا على التصدي الجماعي لتلك التحديات. وعندما يحين وقت التقييم، يجب علينا أن نواجه حقيقة أن الموارد المتوقع أن تمول تلك الخطة الهامة لم تتوفر بعد، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ويجب علينا، في مواجهة تلك الملاحظة، أن نتصرف بسرعة ونظهر تضامنا لكفالة استدامة تمويل أهداف التنمية المستدامة وإمكانية التنبؤ به. ولا يمكن أن يظل طموح خطة عام 2030 النبيل رهنا للإنفاق الأمني الذي يزداد عاما بعد عام في جميع أنحاء العالم. ولذلك يرحب وفد بلدي بموضوع الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة ذي الصلة، الذي يدعونا إلى تقديم التزامات أكبر وبذل جهود أكبر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكي نفعل ذلك، يجب علينا أن نخفض فورا كلفة النزاعات التي تقوض تنمية بلداننا بإيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وآليات حلها سلميا. وفي الوقت نفسه، يجب على حكوماتنا تعزيز قدرة اقتصاداتنا على الصمود حتى تتمكن من الإسهام في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وترحب كوت ديفوار باهتمام خاص، في ذلك السياق، بمقترح الأمين العام بوضع خطة جديدة للسلام، الأمر الذي يتطلب منا أن نعيد التفكير في أولوياتنا من حيث الحفاظ على أمننا الجماعي وتوطيده.

لقد حان الوقت لكي يحشد المجتمع الدولي ويتصرف حتى يلتزم طرفا النزاع في أوكرانيا وجميع شركائهما الخارجيين بتسوية سياسية لتلك الحرب. فإلى جانب خطر تصاعد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، يؤجج النزاع التضخم العالمي ويتسبب في نقص في المواد الغذائية الأساسية ويهدد بالزج بالملايين من الناس في مجاعة. في ضوء نطاقها وتداعياتها والتدفقات المالية التي تحولها، توجه الحرب في أوكرانيا ضربة قاضية لتمويل أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب أفريقيا في مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تزعزع استقرار مساحات شاسعة من القارة، من منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي. وتنطوي مكافحة الإرهاب على تكلفة مالية باهظة للبلدان الأفريقية، ولا سيما كوت ديفوار، التي تستضيف أيضا آلاف اللاجئين من البلدان المجاورة التي تمر بأزمات. ومن المؤكد أن الموارد المالية الكبيرة المخصصة لهذا الأخير ستكون شحيحة للتمويل ذي الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحيثما تدير الجماعات الإرهابية المسلحة عملياتها تعمل على عكس مسار عقود من التقدم في القطاعات الرئيسية للتعليم والصحة والثقافة والعمل. وعلاوة على ذلك، فإنها تحرم النساء والأقليات من حقوقهم الأساسية وترفض جميع مفاهيم الحرية والديمقراطية. وفي ذلك الصدد، يدعو بلدي الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى استكشاف سبل لتمويل خطة العمل ذات الأولوية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2019، والتي كان تنفيذها بطيئا. وتكفل كوت ديفوار، من جانبها، التشغيل الفعال لأكاديمية جاكفيل الدولية لمكافحة الإرهاب، التي أنشئت بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وبدعم منهم وتتمتع بالفعل بسمعة ممتازة.

ويظل تغير المناخ مسألة رئيسية وله تأثير كبير على اقتصاداتنا وقدرتنا على التغلب على تحدي تمويل التنمية. والبلدان النامية، مثل كوت ديفوار، المسؤولة بشكل هامشي فقط عن تغير المناخ، تتأثر بشكل غير متناسب وتعاني أشد المعاناة من عواقبه. وبلدي، بوصفه منتجا زراعيا، ملتزم بتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة آثار تغير

المناخ بغية تحسين قدرة الناس على الصمود، الأمر الذي يشمل، أولا، زيادة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛ وثانيا، تشجيع الناس على تنمية الوعي المدني فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. وتحقيقا لتلك الغاية، نحث الشركاء الذين تعهدوا بتقديم دعمهم في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عقد في أبيدجان في أيار/مايو 2022، على مواصلة دعمهم لتنفيذ مبادرة أبيدجان، المعروفة أيضا باسم برنامج تراث أبيدجان. وتمثل تلك المبادرة المرجعية، التي تهدف إلى استعادة الأراضي وحفظ التنوع البيولوجي وتنمية الزراعة المسؤولة، فرصة يجب أن نغتنمها لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

يجب على الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، في مواجهة تحديات اليوم، الوفاء بالتزاماتهم المالية بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وكذلك تسهيل بدء نفاذ صندوق الخسائر والأضرار المتفق عليه في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 27)، الذي عقد في مصر. وترحب كوت ديفوار بنجاح مؤتمر قمة المناخ الأفريقي، التي عقدت في نيروبي يومي 5 و 6 أيلول/سبتمبر 2023، والعمل المتميز للقارة لضمان سماع صوتها في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 28)، الذي سيعقد في دبي.

وأغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي إلى دعم التوصيات الواردة في إعلان نيروبي بشأن تغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة قدرة القارة على إنتاج الطاقة المتجددة. وقد أدى انتشار الظواهر الجوية المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ في السنوات الأخيرة وعواقبها إلى دمار مادي واسع النطاق وخسائر مأساوية في الأرواح البشرية. ويمحو هذا الدمار – كلفة تقاعسنا عن العمل بشأن تغير المناخ – التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للبلدان الأكثر عرضة لآثار الاحترار العالمي. وهذا يوضح مدى الحاجة إلى المزيد من التضامن والموارد المخصصة لتمويل أهداف التنمية المستدامة لمكافحة الانحباس الحراري العالمي وتكييف اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

وكشفت جائحة فيروس كورونا عن هشاشة أنظمتنا للرعاية الصحية، ومن بين تأثيرات أخرى، أبطأت وتيرة النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية. وقبل كل شيء، كان بمثابة تذكرة بأهمية بناء تضامن دولي حقيقي لمواجهة التهديدات المتعددة الأوجه التي لا تزال البشرية ضعيفة أمامها. ولا تزال عواقب الجائحة تثقل كاهل اقتصاداتنا وقدرتنا على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة. ويجب علينا أن نستفيد من جميع الدروس المستفادة من آفة يمكن أن تهدد العالم بأسره مرة أخرى. ولذلك السبب يرحب وفد بلدي بعقد اجتماعات الدورة الحالية الرفيعة المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها؛ ومكافحة مرض السل؛ والتغطية الصحية الشاملة. وفيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة، أود أن أذكر بأن بلدي أنشأ برنامجا للتغطية الصحية الشاملة بدأ تنفيذه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019. وآمل أن يتيح تشاطر الخبرات في الدورة الحالية فرصا لتعزيز نظمنا للرعاية الصحية.

وتعزز كوت ديفوار، تحت قيادة رئيسها، تقدمها الديمقراطي الذي تشهد عليه الانتخابات البلدية والإقليمية الأخيرة وانتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت في 2 و 16 أيلول/سبتمبر، على التوالي. وقد حظيت الانتخابات بمشاركة جميع التجمعات السياسية الرئيسية في البلد وأجريت في بيئة شفافة وسلمية، ما يدل على النضج السياسي للشعب الإيفواري. ويسمح الاستقرار والسلام والديمقراطية التي تسود كوت ديفوار للرئيس الحسن واتارا بمتابعة مشروعه الرامي إلى إحداث نقلة في بلده وتحديثه.

وعزز التقدم البارز الذي أحرزته كوت ديفوار في جميع القطاعات إحراز تقدم كبير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأدت قوة الاقتصاد الإيفواري إلى انخفاض كبير في معدل الفقر، الذي يبلغ حاليا حوالي 36.5 في المائة، منخفضا من 56 في المائة في عام 2011، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر إلى 20 في المائة بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، ومنذ عام 2015، مكن مشروع طموح لشبكة الأمان الاجتماعي الإنتاجية من تقديم المساعدة للأسر الأكثر احتياجا. وبالمثل، اعتمدت الحكومة مشروعا طموحا للدعم الاجتماعي، يسمى PSGouv، لمكافحة أوجه الضعف الاجتماعي.

وساعدت سياسة الحكومة وخطط التنمية الوطنية المتعاقبة على تحسين التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كوت ديفوار. بيد أن التقدم الاجتماعي قد قُوض بشدة بسبب التدفقات الكبيرة من اللاجئين من البلدان المجاورة المنكوبة بالإرهاب.

لقد توصلنا جميعاً إلى نفس النتيجة. إن دولنا بعيدة كل البعد عن أن تكون في وضع يمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتمويل خطتنا الإنمائية يجسد الحاجة الملحة إلى نهج متعدد الأطراف للتصدي للتحديات العالمية الراهنة. ويجبرنا ذلك أيضاً على النظر في الحاجة إلى إصلاح الحوكمة العالمية على جميع المستويات واستعادة معنى التضامن بين الدول – وهو مبدأ عزيز على الرئيس الحسن واتارا وقد شجعَنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في بيانه الافتتاحي للدورة الحالية، على تبنيه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد تيموكو ميليت كوني، نائب رئيس جمهورية كوت ديفوار، من المنصة.

خطاب السيدة جيسيكا ألوبو، نائبة رئيس جمهورية أوغندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة رئيس جمهورية أوغندا.

اصطُحبت السيدة جيسيكا ألوبو، نائبة رئيس جمهورية أوغندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيدة جيسيكا ألوبو، نائبة رئيس جمهورية أوغندا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة ألوبو (أوغندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين وأؤكد له دعم أوغندا الكامل. وأود أن أشكر السيد تشابا كوروشي على قيادته للدورة السابعة والسبعين. كما أود أن أشيد بمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته والتزامه بعمل الأمم المتحدة.

إننا، إذ نحتفل بمرور 78 عاماً على وجود الأمم المتحدة، نتوق إلى منظمة نشطة تستطيع التصدي للتحديات العالمية الحالية والناشئة. ونعتقد أن تعددية الأطراف تظل آلية أساسية وحاسمة للتصدي للتحديات المشتركة التي نواجهها معاً بوصفنا دولاً متضامنة. ونتعهد بالعمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة لجعل منظمتنا ملائمة للغرض وذات صلة بعصرنا. وفي ذلك الصدد، تظل أوغندا ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وللتصدي للمظالم التاريخية التي ارتُكبت ضد شعوب أفريقيا، على النحو الذي حدده الموقف الأفريقي المشترك والوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وتقرّ أوغندا بأن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وفي هذا الصدد، واصلت الحكومة اتخاذ إجراءات جريئة لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الوطني. وتشمل الإجراءات الملحوظة تفعيل الاستعراضات المحلية الطوعية وعقد مؤتمر وطني لأهداف التنمية المستدامة، يعقد سنوياً بمشاركة جميع الجهات المعنية، لمناقشة التقدم المحرز حتى الآن والاتفاق على الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال الكامل. وعلى الصعيد الوطني، نواصل تسجيل تقدم مطرد في تنفيذ خطة عام 2030 والتي سيتم توثيق التقدم المحرز فيها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث الذي سيقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2024.

إن السلام والأمن أساسيان وحاسمان لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، نحن بحاجة إلى التفكير في المقاصد الأصلية للأمم المتحدة والعمل على حلّ النزاعات التي هي من صنع الإنسان وانعدام الأمن على المستوى العالمي من خلال التعاون والدبلوماسية والوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، واصلت أوغندا العمل مع الشركاء لدعم وتعزيز مبادرات السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وخارجها بغية

القضاء على الإرهاب وانعدام الثقة والظروف الأخرى التي تقوض التنمية.

وما زلنا نشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية، ولا سيما المبادرات المتخذة في إطار الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. تستند مشاركتنا إلى القيم الأساسية لتعددية الأطراف. وبوصفنا المجتمع الدولي، يجب أن نكون ثابتين في تصميمنا على دعم الحوار والحل السلمي للنزاعات، أينما وقعت حولنا وفي أي مكان آخر في العالم.

لقد كانت أوغندا في طليعة الدول التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين من داخل المنطقة وتصنف كواحدة من أكبر البلدان المضيفة للاجئين. وتعرب أوغندا عن امتنانها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين على الدعم والمساعدة المقدمين للبلد واللاجئين، على التوالي. ونحن نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح. ولا تزال أوغندا ملتزمة بتحمل مسؤولياتها والتزاماتها في التصدي لمحنة اللاجئين، بوصفها رائدة في السياسة التقدمية للاجئين المبينة في إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وبصفتنا أحد المشاركين في عقد المنتدى العالمي للاجئين، فإننا نثني على جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى لالتزامها المستمر على مدى السنوات الثلاث الماضية، وندعو الدول الأعضاء والجهات المعنية إلى مواصلة التزامها بالتعهد باتخاذ مبادرات تعزز مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وهو أمر أساسي للميثاق العالمي بشأن اللاجئين، في المنتدى العالمي القادم للاجئين.

ينص دستور أوغندا على حماية حقوق وحريات جميع الأوغنديين، فضلاً عن تعزيز الثقافة. ولدى أوغندا ضمانات مؤسسية تعالج المظالم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وينص الهدف الرابع والعشرون من الدستور على أن القيم الثقافية والعرفية تتسق مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وكرامته وديمقراطيته. إن نهجنا تجاه حقوق الإنسان هو احترام قيم الآخرين، ونتوقع من الآخرين احترام قيمنا المتجذرة بعمق في ثقافتنا. لذلك ندعو إلى الاحترام المتبادل للسيادة. ونعتقد أن اعتبارات حقوق الإنسان، لا سيما في مواجهة القيم الثقافية المتباينة، ينبغي ألا تصبح العامل المحدد لعلاقتنا الطويلة الأجل مع شركائنا الإنمائيين الذين سنواصل المشاركة معهم على نحو فاعل.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تشغل النساء أكثر من 34,9 في المائة من المقاعد البرلمانية والتنفيذية في أوغندا. وبغية تعزيز التمكين الاقتصادي، شرعت أوغندا في تنفيذ برامج لتخفيف حدة الفقر تستهدف مشاركة النساء والشباب في الاقتصاد. ونعمل حالياً على تعزيز القيمة المضافة وسلسلة القيمة والمشتريات العامة من مختلف برامج تنظيم المشاريع النسائية في أوغندا. ومع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستشارك المرأة في التجارة عبر الحدود داخل المنطقة. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالعمل في أوغندا لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

لا يزال تغير المناخ يقوض قدرة جميع الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، ما زلنا نشهد ظواهر مناخية وجوية قصوى تتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وما زلنا نشعر بالقلق لأن البلدان التي أسهمت إسهاماً أقل في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة لا تزال تتأثر بشكل غير متناسب بآثار تغير المناخ. وفي هذا الصدد، تتقدم بلدي بخالص تعازيها لشعب المغرب في أعقاب الزلزال المدمر الذي بلغت قوته 6,8 درجة وأودى بحياة أكثر من 800 شخص، ولشعب ليبيا في أعقاب العاصفة دانيال التي أسفرت عن فيضانات وخسائر في الأرواح لم يسبق لها مثيل.

ولمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، تواصل أوغندا اتخاذ تدابير جريئة للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره تمشياً مع مساهماتنا الطموحة المستكملة المحددة وطنياً، بما في ذلك عن طريق زيادة فرص الحصول على أشكال الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة والميسورة التكلفة لتعزيز الإنتاج وإضافة القيمة؛ وزيادة الغطاء الحرجي والأراضي الرطبة؛ ومناصرة تفعيل الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ. بيد أننا نلاحظ أن الافتقار إلى وسائل التنفيذ الكافية ما زال يقوض

جهودنا الرامية إلى التصدي بشكل كاف لآثار تغير المناخ. لذلك نكرر دعوتنا للأطراف من البلدان المتقدمة للوفاء بالتزامها، بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بتقديم 100 بليون دولار سنوياً للأطراف من البلدان النامية حتى عام 2025 لمساعدتها في التخفيف من الآثار والتكيف معها.

وما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء الاتجاه المتزايد نحو فقدان التنوع البيولوجي. ونعتقد أن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للمقررات المعتمدة في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أمر أساسي للتصدي بفعالية لفقدان التنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، واصلت حكومة أوغندا اتخاذ إجراءات جريئة لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك الاستعادة الكاملة لجميع الأراضي الرطبة المتدهورة، وإعادة التحريج ومحاكمة المتورطين في أنشطة غير قانونية تقوض حفظ النباتات والحيوانات. ونرى أن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لا يزالان التزاماً يقع على عاتق جميع الدول وعلى البشرية. لذلك نحثّ المجتمع الدولي على تزويد البلدان النامية بوسائل كافية للتنفيذ، من حيث التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لدعم جهودها الرامية إلى التصدي لتحديات فقدان التنوع البيولوجي.

لا تزال البلدان النامية تواجه تحديات تمويلية غير مسبوقة تقوض قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد أن الحاجة الملحة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي أساسية وحاسمة في التصدي لتلك التحديات. ويجب أن تكون تلك الإصلاحات جوهرية لضمان تمثيل البلدان النامية تمثيلاً جيداً وقدرتها على المشاركة بفعالية وكفاءة في عمليات صنع القرار في تلك المؤسسات المالية الدولية. ونرى أنه ينبغي لتلك المؤسسات المالية الدولية أن تدعم البلدان النامية في جهودها الإنمائية، وفقاً لسياساتها الوطنية وأطرها القانونية.

فرضت جائحة مرض فيروس كورونا العديد من التحديات على النظم الصحية العالمية والخدمات الصحية الأساسية. ولم تتسبب الأزمة في عكس مسار المكاسب الصحية التي تحققت بشق الأنفس فحسب، بل تسببت أيضاً في مصاعب اقتصادية شديدة، لا سيما في البلدان النامية مثل أوغندا. وقد شهدنا فقدان الوظائف على نطاق واسع، واضطرابات في سلاسل التوريد، وانخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية، وزيادة في معدلات الفقر. تزيد هذه النكسات الاقتصادية من تفاقم التحديات القائمة لتنفيذ خطة عام 2030. ففي أوغندا، على سبيل المثال، وعلى الرغم من التقدم السابق، يبلغ معدل الحصول على الرعاية الصحية الشاملة اليوم 65 في المائة، وهو أقل بكثير من هدف أهداف التنمية المستدامة البالغ 100 في المائة.

وعلى الرغم من أن الأزمة مثبطة للهمم، إلا أنها توفر لنا فرصاً لإعادة التفكير وتعزيز التزامنا بالرعاية الصحية وأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التحديات، يسعدني أن أبلغكم بأن أوغندا سجلت إنجازات إيجابية في بعض التدابير الفعالة لمكافحة الأمراض، كما يتضح من استجابتها السريعة والناجحة لفاشية الإيبولا. ومن خلال الجهود الدؤوبة وتعاون أخصائيي الرعاية الصحية والحكومة، أعلنت أوغندا نهاية فاشية الإيبولا الناجمة عن فيروس إيبولا في السودان في 11 كانون الثاني/يناير 2023، بعد أربعة أشهر فقط من تأكيد وجود الحالة الأولى في أيلول/سبتمبر 2022. ويؤكد هذا الإنجاز أهمية الترصد وتتبع المخالطين والوقاية من العدوى ومكافحتها في التخفيف بسرعة من أزمات الصحة العامة. ويمكننا، من خلال العمل معاً والاستفادة من الخبرة والبنية التحتية التي تم تطويرها في تلك المجالات، المساهمة بشكل جماعي في عالم أكثر صحة وأقدر على امتصاص الصدمات.

لا تزال حركة بلدان عدم الانحياز طرفاً فاعلاً رئيسياً في التصدي للتحديات العالمية الحالية والناشئة في الأمم المتحدة. ولا تزال الحركة ذات أهمية في خدمة مصالح دولها الأعضاء، تمشياً مع مبادئها ومقاصدها التأسيسية. وفي ذلك الصدد ستعمل أوغندا عن كثب، بوصفها الرئيس القادم لحركة عدم الانحياز، مع البلدان الأخرى في الحركة لزيادة تعزيز مبادئ المنظمة وقيمها والدور الهام الذي تؤديه الحركة في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى. وبصفتنا مضيفين

للقمة التاسعة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، نتطلع إلى الترحيب برؤساء دول وحكومات الحركة في كمبالا في الفترة من 19 إلى 20 كانون الثاني/يناير 2024.

أخيراً، يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصراً قوياً من عناصر التعاون الدولي فيما بين بلدان جنوب الكرة الأرضية؛ ولا بد من تعزيز هذا التعاون. وما زلنا نشهد التضامن الذي أبدته بلدان جنوب الكرة الأرضية في تقديم الدعم لنظيراتها العالمية لمواجهة التحديات المتعددة. لذلك نشيد بتلك البلدان على تضامنها. وستواصل أوغندا دعم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين الشمال والجنوب في الأمم المتحدة. وبوصفنا البلد المضيف لمؤتمر قمة الجنوب الثالث، المقرر عقده في كمبالا في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، نتطلع إلى الترحيب بقادة مجموعة الـ 77 والصين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة جيسيكا ألوبو، نائبة رئيس جمهورية أوغندا، من المنصة.

خطاب السيد محمد جالو، نائب رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية غامبيا.

اصطُحب السيد محمد جالو، نائب رئيس جمهورية غامبيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد محمد جالو، نائب رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد جالو (غامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنقل إلى الجمعية العامة تحيات حارة ورسالة حسن نية للسلام والتقدم والاستقرار من الرئيس أداما بارو وحكومة وشعب غامبيا – ساحل أفريقيا المبتسم.

نهنئ الرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين ونشكر سلفه، السيد تشابا كوروشي، على قيادته الممتازة خلال الدورة السابعة والسبعين. ونعرب أيضاً عن امتناننا للأمين العام لمنظمتنا، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته العملية خلال هذه الأوقات العصيبة والمضطربة التي يشعر بها العالم بأسره.

يواجه العالم أزمات لا تحصى وتحديات عديدة هائلة تثير تساؤلات خطيرة حول استعداد مؤسساتنا وترتيباتنا المتعددة الأطراف وقدرتها على البقاء في حالة حدوث أزمة أو جائحة أخرى. إن أولويات عصرنا تستحق اهتمامنا وعملنا الجماعيين على وجه الاستعجال. لذلك يجب أن نضطلع بإصلاحات رئيسية وأن ننظم مؤسساتنا على نحو أفضل لجعلها ملائمة للغرض. ويجب أن يبدأ تحقيق ذلك بتجديد إيماننا بكل من ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف الشاملة.

ولهذه الأسباب، نعتقد أن موضوع الدورة الحالية، "إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي: تسريع وتيرة العمل بشأن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع"، يرسم صورة عن روح غامبيا الوطنية المتمثلة في السلام والتقدم والازدهار. إن عالمنا بحاجة ماسة إلى إعادة بناء تلك الثقة المفقودة، ويجب أن نعمل في إطار مؤسساتنا المتعددة الأطراف للمساعدة في استعادتها، أولاً وقبل كل شيء من خلال إصلاح أنفسنا وإعادة تزويدنا بالأدوات المناسبة. إننا نحتاج إلى التعاون بشكل أفضل وتقاسم عبء الحلول بشكل منصف – من التخلف الإنمائي إلى تغير المناخ، ومن الديون التي لا يمكن تحملها إلى أزمات تكاليف المعيشة، ومن النزاعات إلى التهميش – وذلك من خلال المزيد من الشراكات والتضامن.

إن أمامنا سبع سنوات أخرى قبل انتهاء عقد العمل، ومع ذلك فإن قصة تحقيقنا العالمي لأهداف التنمية المستدامة ليست إيجابية كثيراً. إنها قصة التزامات لم يتم الوفاء بها، وتعاون دولي ضعيف، وافتقار لتضامن عالمي حقيقي. إنها قصة شائعة جداً عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الالتزامات العالمية. وبالتالي، يجب أن ندرك تلك التحديات

العالمية ونضاعف جهودنا من خلال إعادة إلزام أنفسنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب. وإذا بقينا على مسارنا الحالي دون اتخاذ إجراءات تصحيحية، فإن أكثر شعوب العالم ضعفاً ستتخلف عن الركب أكثر بكثير مما يمكننا حتى فهمه. وبوصفنا من أقل البلدان نمواً، ندعو إلى التنفيذ الثابت لبرنامج عمل الدوحة الجديد لضمان ألا يصبح هذا عقداً ضائعاً آخر من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها.

وبالنظر إلى الحقائق الاقتصادية القاسية الحالية في جميع أنحاء بلدان الجنوب، فإن العديد من البلدان النامية تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها مما يعرّض للخطر قدرتها على انتشال نفسها من الفقر. وفي سعينا إلى التعافي بعد الجائحة، تؤدي خدمة الديون إلى تقليص اقتصاداتنا بشدة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ومن الضروري إيجاد سبل للتصدي لذلك العبء على وجه الاستعجال، لأن معظم بلداننا معرضة لخطر التخلف عن الركب. وهدفنا هو التعافي من خلال إعادة بناء اقتصاداتنا بشكل أفضل وأسرع بكثير وخلق حيز للسياسات من شأنه أن يولّد النمو مرة أخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده مع شعور عميق بالإلحاح من خلال مبادرات جديدة وقائمة لإيجاد حلول دائمة لمشكلة الديون. باختصار، يجب أن نعود إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ترتبط مسألة تخفيف عبء الديون عن أقل البلدان نمواً بضرورة إجراء مزيد من الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية وآلياتها لصنع القرار، ولا سيما تلك المتعلقة بتمويل التنمية والديون. ونضم صوتنا إلى أصوات البلدان النامية الأخرى في الدعوة إلى إجراء إصلاحات تكفل مشاركتنا الأكبر وصوتنا الأقوى في صنع القرار. ونود أيضاً أن نرى آليات متطورة تدمج على نحو كاف شواغلنا ومصالحنا في القرارات التي تؤثر علينا. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيباً قوياً بتخصيص مقعد دائم للاتحاد الأفريقي مؤخراً في مجموعة الـ 20. فمن شأن ذلك أن يوسع إلى حد كبير صوت أفريقيا ومشاركتها في مناقشة المسائل الجيوسياسية والإنمائية العالمية التي تتعلق برفاه شعوبها.

إن تغير المناخ من القضايا العالمية الهامة التي تؤثر سلباً على أفريقيا بطرق غير متناسبة. وتدفع أفريقيا ثمناً باهظاً للغاية للاحترار العالمي، على الرغم من أنها أقل مساهمة في تغير المناخ. ومن الواضح أن الأحداث المناخية الكارثية التي تؤثر حالياً على عالمنا تجعل من الضروري والملح اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي لتغير المناخ من أجل عالم أكثر ملاءمة للعيش. لا يفتقر العالم إلى التزامات العمل المناخي ولا الموارد المالية اللازمة لمضاهاة طموحاتنا، لكننا نفتقر إلى الإرادة السياسية الحقيقية للعمل بشكل حاسم. متى سنفي بالالتزام السنوي البالغ 100 بليون دولار لمكافحة هذه الظاهرة؟ وهل سنتفق يوماً على طرائق إنشاء صندوق للخسائر والأضرار في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؟ هذه أسئلة مهمة ينبغي طرحها، بالنظر إلى انعدام الثقة السائد الذي لا يزال يميز الحوار العالمي بشأن تغير المناخ والعمل المناخي. وعلينا أن نعمل دون تأخير وأن نعيد بناء الثقة في كفاحنا الجماعي ضد الاحترار العالمي.

إننا نعمل في غامبيا، من خلال مساهمتنا المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، من خلال مبادرات ومشاريع مختلفة لمكافحة تغير المناخ. وندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماتهما تجاه أمنا الأرض بشعور أكبر من الإلحاح.

وباسم شعب غامبيا، أتقدم بتعازينا القلبية وبأعمق مواساتنا إلى دولتي تركيا والمغرب في أعقاب الزلازل الأخيرة التي ضربت بلديهما. وقلوبنا مع المجتمعات المتضررة وهي تتعافى من تلك الأحداث المأساوية. وبالإضافة إلى ذلك، نتعاطف مع جميع البلدان التي عانت مؤخراً من العواقب المدمرة للفيضانات المميتة وحرائق الغابات والكوارث الطبيعية الأخرى التي تفاقمت بسبب آثار تغير المناخ. تشكل تلك الأحداث تذكرة صارخة بالحاجة الملحة إلى العمل الجماعي للتصدي للتحديات التي يفرضها مناخنا المتغير. وتؤكد غامبيا من جديد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ويواجه عالمنا أيضاً عدة تحديات تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وفي أفريقيا، ما زلنا نواجه تهديدات الإرهاب والقرصنة وعودة

ظهور التغييرات غير الدستورية للحكومات والصراع الأهلي والنزاعات المسلحة في جميع أنحاء منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وهذا السيناريو مشابه لما يجري في أجزاء من الشرق الأوسط. كما أن النزاع المستمر بين روسيا وأوكرانيا هو مسألة أخرى تثير قلقاً جيوسياسياً خطيراً في ضوء تأثيره العالمي الأوسع. وينبغي أن تكون الإخفاقات المؤسسية والمعاناة الإنسانية والكم الهائل من الخسائر في الأرواح بمثابة تنبيه لجميع الدول الأعضاء. والقول بأن المؤسسات والآليات والعمليات التي أنشأناها في أعقاب الحرب العالمية الثانية غير كافية من حيث منع ويلات الحرب سيكون تقليلاً من حجم المشكلة. لذا فهناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في تصدينا للنزاعات ووضع ترتيبات جديدة وفعالة لتسوية النزاعات وإدارتها.

وتعوقنا اليوم نقاط الضعف في مؤسساتنا وترتيباتنا، وهي حالة تتفاقم إلى حد كبير بسبب انعدام الثقة والافتقار إلى التضامن الدولي الحقيقي. وفي مواجهة النزاع المستمر بين روسيا وأوكرانيا، ندعو الأطراف المتحاربة إلى منح السلام فرصة. كما ندعوهم إلى احترام قدسية الحياة البشرية. فلا يمكن إنهاء هذه النزاعات إلا من خلال التفاوض والحوار السياسي. كما ندعو أشقاءنا وشقيقاتنا في منطقة الساحل والقرن الأفريقي إلى اختيار السلام بدلا من النزاع المسلح.

لقد التزمت غامبيا، منذ انتقالنا السياسي في عام 2017، بتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويترسخ الحكم الرشيد والمساءلة والإصلاحات المؤسسية تدريجيا في مجتمعنا. وسيظل الحفاظ على السلام الذي استثمرنا فيه بكثافة وبنائه أولوية للحكومة. كما أنشأنا آليات عدالة انتقالية أسفرت عن نتائج جوهرية، ونحن ملتزمون تماما بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات التي أنشئت في عام 2018.

وتواجه منطقة غرب أفريقيا تحديات خطيرة فيما يتعلق بالتنمية والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والسلام والأمن. وإذ نتصدى لتلك التحديات الإقليمية، أود أن أؤكد للجمعية أننا في غامبيا ملتزمون حقا برعاية ديمقراطيتنا الفتية وبناء المؤسسات وحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية، فضلا عن تمكين المرأة والشباب. إننا نتمتع الآن بفوائد الديمقراطية، ونعتقد أنها أفضل شكل من أشكال الحكم لشعبنا.

وعلاوة على ذلك وضعت الحكومة مؤخرا، في سعينا لتحقيق عوائد الديمقراطية بشكل شامل وبناء غامبيا أكثر أمنا وازدهارا، خطة تنمية وطنية جديدة تركز على الانتعاش الأخضر 2023-2027 خلفا لخطة التنمية الوطنية 2018-2021. وعلى الرغم من أن غامبيا تقدر الدعم والشراكة اللذين تلقتهما خلال تنفيذ خطة التنمية الوطنية، فإنها تلتمس الدعم والشراكة المستمرين من جميع أصدقائها وشركائها والمجتمع الدولي من أجل النجاح في تنفيذ خطتها الإنمائية الرئيسية الجديدة.

إن السعي إلى تحقيق السلام في جميع أنحاء العالم هو أحد الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة. وقدرة المنظمة على التكيف مع مواجهة تحديات السلام والأمن الجارية أو الجديدة أو الناشئة جديرة بالتفكير الرصين. وتتطلب بعثات حفظ السلام في الحالات التي يتوطن فيها الإرهاب أو التطرف العنيف أو عنف العصابات حوارا جادا داخل المنظمة. وينبغي ألا يكون أي مجتمع رهينة بسبب أن ترتيباتنا المؤسسية غير مكيفة على نحو فعال للعمل في مثل تلك الحالات. وقد نجح حفظ السلام التقليدي في كثير من الحالات، ولكنه تعرض لضغوط هائلة في الآونة الأخيرة. وتشير تلك التجارب الصعبة، كما تجسدت في بعض بعثات حفظ السلام في أفريقيا، إلى الحاجة إلى الحكمة من أجل الإصلاح.

وقد اتفقنا مع بنغلاديش، كدليل على التزامنا بمهام حفظ السلام ودعما لعمل الأمين العام من أجل حفظ السلام – بدعم من الأمانة العامة – على النشر المشترك لكتيبة في بعثة مناسبة لحفظ السلام. وذلك ترتيب مبتكر يتعاون فيه بلدانا لتعزيز السلام.

وأود أن أتشاطر معكم بعض الأفكار بشأن التطورات والحالات السياسية الدولية الراهنة التي تتطلب اهتمامنا. إن إساءة معاملة المهاجرين في جميع أنحاء العالم مسألة تثير قلقا بالغا لدى وفد بلدي. فالمهاجرون بشر لهم حقوق إنسانية، ويستحقون أن يعاملوا معاملة

إنسانية. ونشعر بالفزع إزاء المعاملة القاسية والمهينة التي يتعرض لها المهاجرون على حدود معينة في أفريقيا وخارجها. وندعو الأمم المتحدة إلى التحقيق في تلك الحوادث والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، بغية حمايتهم وأسرهم. إن تجريم الهجرة أو معاملة المهاجرين كمجرمين أمر غير مقبول. فلنفتح مسارات قانونية للهجرة وتنظيم وضع المهاجرين بما يتماشى مع التزاماتنا الدولية، بما في ذلك الالتزامات بموجب الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

لقد استمر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لفترة طويلة جدا. ويتطلب الصراع حلا دائما. فلا بد من وقف الأنشطة الاستيطانية. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار الخسائر في الأرواح والإصابات التي يعاني منها الفلسطينيون في المنطقة.

وأود أن أشيد مرة أخرى بالمملكة المغربية على الجهود التي تواصل بذلها من أجل حل النزاع في الصحراء المغربية. وتجدد غامبيا دعمها القوي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تعتقد أنها تشكل حلا توافقيا جادا وموثوقا وواقعيا يمكن أن يحل النزاع على النحو الذي أكدته قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن علاقتنا الثنائية مع جمهورية الصين الشعبية تقوم على مبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل والالتزام بالتنمية ذات المنفعة المتبادلة. ولذلك، نؤيد سياسة الصين الواحدة تأييدا قويا.

وأود أن أسلط الضوء على أن إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن، أمر طال انتظاره. ويتطلب تهميش أفريقيا ونقص تمثيلها في عضوية المجلس اتخاذ تدابير تصحيحية. فبعد أكثر من 75 عاما من وجودها، تستحق تلك الهيئة إصلاحات عاجلة لاستعادة ثقة العالم. وتعزيزا لتلك الدعوة، يؤيد وفد بلدي بقوة الموقف الأفريقي المشترك بشأن تلك المسألة الهامة.

وفي الختام، فإن إعادة بناء الثقة عبر الطائفة الواسعة من المسائل التي أَثَرتُها مسألة ذات أولوية قصوى. والحاجة الملحة إلى إعادة بناء الثقة في مؤسساتنا المتعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم واضحة بشكل صارخ.

ولكي نتجنب استبعاد أضعف الأعضاء في عقد العمل هذا، تدعو غامبيا إلى المزيد من التعاون الدولي والتضامن المتجدد. فيمكننا جميعا أن نحدث فرقا كبيرا إذا التزمنا بإحياء التضامن العالمي خلال هذه الأوقات الحرجة. والترياق لتحدياتنا العالمية الحالية هو العمل العالمي المتضافر والتضامن الدولي المستدام وزيادة الشراكات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمد جالو، نائب رئيس جمهورية غامبيا، من المنصة.

خطاب السيد تيودورو نغويما أوبيانغ مانغ، نائب الرئيس المسؤول عن الدفاع والأمن الوطنيين في جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب الرئيس المسؤول عن الدفاع والأمن الوطنيين في جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو نغويما أوبيانغ مانغ، نائب الرئيس المسؤول عن الدفاع والأمن الوطنيين في جمهورية غينيا الاستوائية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد تيودورو نغويما أوبيانغ مانغي، نائب الرئيس المسؤول عن الدفاع والأمن الوطنيين في جمهورية غينيا الاستوائية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أوبيانغ مانغي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، أود أن أبدأ بتهنئة فخامة السيد دنيس فرانسيس على انتخابه بالإجماع رئيسا للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وأتقدم بتلك التهاني إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد له بيقين وثقة مطلقين أن بإمكانه التعويل على دعم وتعاون جمهورية غينيا الاستوائية خلال فترة رئاسته.

ونود أن نعرب عن تضامننا الصادق مع المملكة المغربية ودولة ليبيا على إثر المآسي التي شهدها هذان البلدان الشقيقان مؤخرا، والتي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح وتدمير هائل للبنية التحتية.

موضوع الدورة العادية الثامنة والسبعين للجمعية العامة هو "إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي: تسريع وتيرة العمل بشأن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع".

نحن في الواقع نرحب بأهمية هذا الموضوع، لأنه يتناسب تماما مع السياق الحالي للمشاكل الأكثر إلحاحا التي يواجهها العالم حاليا، بما في ذلك الحروب، وتزايد الجماعات المسلحة، والتهديد الحقيقي للإرهاب والارتزاق، وتغير المناخ، واحتمال حدوث أزمات صحية جديدة، والأزمة الاقتصادية والمالية، فضلا عن أزمة الغذاء، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى مجاعة في بلدان مختلفة. المرحلة الحالية عصيبة لدرجة تقتضي من قادة العالم البحث عن حلول دائمة وتوافقية وتحويلية ومستدامة باعتبار أن التحديات المتشابكة لها تأثير شامل وسلبي على جميع القارات.

ومرة أخرى نحن هنا لنشجب وندين تدخل بعض البلدان واستغلال مواردنا الطبيعية، التي لا تزال تشكل عاملا حاسما في مفاقمة التخلف والنزاعات وعدم الاستقرار، فضلا عن الحالة المقلقة جدا والخطيرة بشكل متزايد التي تمر بها بلدان منطقة الساحل ومناطق أخرى في القارة الأفريقية، مع آثار سلبية جدا على تنميتها.

أفريقيا تستحق الاهتمام من مبادرات الدعم والمساعدة كأولوية، مع تجسيد حاسم لالتزامات تمويل التنمية المستدامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – دون ترك أي أحد خلف الركب للتغلب على جميع الظواهر التي تعوق تنمية أفريقيا.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الأزمات المزمنة التي تعاني منها هايتي. إن هايتي حاليا محاصرة من قبل عصابة من المجرمين تلحق أضرارا جسيمة بالسكان. ولذلك تقترح غينيا الاستوائية عقد مؤتمر للأمم المتحدة من أجل هايتي، بغية إجراء تحليل متعمق وإيجاد حل مستدام ودائم.

وتكرر غينيا الاستوائية بإصرار تأكيد الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي يعد حاليا أحد أكبر أشكال الظلم ويشكل فشلا خطيرا في تطبيق القانون الدولي. ولا تزال القارة الأفريقية تعاني من الظلم التاريخي المتمثل في كونها القارة الوحيدة التي ليس لها تمثيل دائم في مجلس الأمن، على الرغم من أن جزءا كبيرا من المسائل المدرجة في جدول أعمال جهاز صنع القرار هذا هي مسائل تهم أفريقيا.

في هذا العالم المتزايد الترابط، حيث لا يمكن لأحد أن يسير بمفرده، نرفض بشدة فرض تدابير قسرية أحادية الجانب وتتعارض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. نحث الدول على الامتناع عن سنها وتطبيقها، لأنها تعوق بشدة تنمية الدول، لا سيما في البلدان النامية.

ونرفع صوتنا مرة أخرى من أجل الإنهاء الفوري للحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على جمهورية كوبا منذ عدة عقود. إن هذا البلد الشقيق يستحق الفرصة للاندماج في السياق العالمي كبلد ذي سيادة.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أبلغ الجمعية بأن حكومة غينيا الاستوائية قد وضعت الخطة الاستراتيجية لعام 2035 للتنويع الاقتصادي، ونود أن ينضم إلينا شركاؤنا في تنفيذ هذه الخطة. وتحقيقا لهذه الغاية نوجه الدعوة إلى رجال الأعمال من جميع الدول الصديقة والشقيقة للحضور والاستثمار في السوق الوطنية الجذابة.

إننا نعيش في عالم تسوده العولمة. لذلك يتوقع منا إقامة شراكات داعمة للتعاون والتضامن من خلال حوار صريح وشامل من أجل تسوية النزاعات الحالية وأوجه عدم المساواة سلميا، فضلا عن خلافاتنا. وندعو إلى ضرورة وأهمية إعطاء أولوية أكبر لتعددية الأطراف والتعاون الدولي، وكلاهما ضروري جدا للتصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية بأسرها في الوقت الراهن. وتصميمنا على معالجة القضايا

الملحة – من تغير المناخ إلى السلام والأمن والتنمية – هو تصميم قوي. ولا يساورني شك في أنه بروح التضامن الحقيقية لن تكون هناك صعوبة لا يمكننا التغلب عليها من أجل خير كوكبنا وشعوبه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي، نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، من المنصة.

خطاب السيد فيليب إسدور مبانغو، نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطُحب السيد فيليب إسدور مبانغو، نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد فيليب إسدور مبانغو، نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مبانغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بنقل التحيات الأخوية للجمعية العامة من السيدة سامية سولوهو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، التي لم تتمكن من حضور هذه الدورة الهامة الحالية بسبب الالتزامات الوطنية الملحة. وإنه لشرف عظيم وامتياز لي أن أخاطب الجمعية بالنيابة عنها وباسم شعب بلدي.

وأود أيضا أن أنضم إلى الذين تكلموا قبلي في تهنئة رئيس الجمعية العامة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وأتعهد بدعم تنزانيا الكامل لرئاسته. وبالمثل، أود أن أشيد بسلفه، السيد تشابا كوروشي، الذي أدار الجمعية بنجاح خلال الدورة السابعة والسبعين. وبنفس الطريقة، أشيد بالأمين العام والأمانة العامة على خدمتهما المتفانية للبشرية في مواجهة العديد من التحديات العالمية الهائلة.

في هذا العام تجتمع الجمعية على وجه التحديد بهدف إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي. إلا أن الصوت المثابر لبلدان الجنوب الذي يدعو منفردا إلى شق الطريق مباشرة نحو السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع لم يلق آذانا صاغية على مدى عقود حتى الآن. إن التضامن التاريخي القوي حتى الآن والأخوة والالتزام بمبادئ عدم التدخل والمساواة بين الأمم والمنفعة المتبادلة، التي ورثها لنا الآباء المؤسسون للأمم المتحدة، آخذة في التلاشي. ونتيجة لذلك الشلل في تعددية الأطراف، بدأنا نشهد الآن تحولا في الصفائح التكتونية للجغرافيا السياسية وإنشاء كتل جديدة تسعى إلى أن تحل محل النظام العالمي المختل وظيفيا بشكل واضح الآن. لقد تلاشت الثقة بين الدول، وهناك تآكل في سيادة القانون وعودة إلى الأحادية. وأصبحت فعالية منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف موضع شك أكثر من أي وقت مضى، مما يستدعي إصلاحها فورا. وكل هذا يحدث في وقت يعاني فيه العالم من توابع جائحة مرض فيروس كورونا، والغضب المستمر من تغير المناخ، والنزاعات المسلحة المروعة، وانعدام الأمن الغذائي العالمي، وأزمة الطاقة والديون التي تلوح في الأفق، والفقر المستمر، وتزايد عدم المساواة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

علاوة على ذلك، كان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مخيبا للآمال، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم الوفاء بوعود بلدان الشمال بالتمويل والتكنولوجيا والحيز المالي المحدود في معظم البلدان الأفريقية. ومن أجل إعادة بناء الثقة، من الضروري أن تفي بلدان الشمال بوعودها وأن تستمع إلى أصوات بلدان الجنوب. وبالمثل، يجب على بلدان الجنوب أن تعيد هندسة جهودها المحلية لحشد الإيرادات، بما في ذلك عن طريق وضع حد لنزيف ثروتها من الموارد الطبيعية وتدفقات رأس المال غير المشروعة إلى الخارج.

لا يمكن إنكار أن السلام شرط أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن المفارقات أن بعض الدول لا تزال تطلق النار والقذائف على بعضها البعض حتى في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن الإنتاج الضخم للأسلحة والارتفاع الشديد في الإنفاق العسكري على النزاعات المسلحة يعرضان للخطر الوعود التي قطعناها جميعا لأشد الفئات ضعفا بيننا – الأطفال والشباب والنساء والفقراء – ببناء عالم أفضل ومزدهر وتهيئة الفرص للجميع، دون ترك أي أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، تشيد تنزانيا إشادة كبيرة بالأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة في صون السلام والأمن الدوليين. ونشيد بخطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي كشف النقاب عنها في 20 تموز/يوليه، والتي تقدم رؤية عظيمة للجهود المتعددة الأطراف لإحلال السلم والأمن على أساس القانون الدولي. ولذلك أناشد كل واحد منا في الجمعية العامة أن يولي الاعتبار الواجب للأولويات المنصوص عليها في الخطة، لأنها تتوافق بشكل جيد مع روح وجوهر موضوع الدورة الحالية للجمعية.

وتظل تنزانيا ملتزمة ومستعدة تماما للعمل مع منظومة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن العالميين لجعل العالم مكانا أكثر أمنا للعيش فيه، ليس لنا فحسب، بل والأهم من ذلك للأجيال القادمة. وتؤمن تنزانيا إيمانا راسخا بأن العالم بحاجة إلى زيادة الاستثمار في الحوار والدبلوماسية لمنع نشوب النزاعات المسلحة وحلها. يجب تجنب الحروب والمواجهة بأي ثمن، لأن الجميع في الحرب يخسرون، بما في ذلك الأطراف غير المتحاربة. وفي هذا الصدد، أسهمت تنزانيا وستواصل الإسهام في جهود صنع السلام وحفظ السلام في أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم. واعتبارا من آذار/مارس، احتلت تنزانيا المرتبة الثانية عشرة بين أكبر المساهمين من 125 بلدا تساهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحث تنزانيا المجتمع الدولي على زيادة دعمه للمبادرات الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام في الأجزاء التي مزقتها الحروب في القارة الأفريقية. وأولئك الذين يشاركون في تأجيج النزاعات في أفريقيا، إما بغرض التربح من تجارة الأسلحة أو الحصول على الثروة المعدنية الملطخة بالدماء، ينبغي أن تتعقبهم الأمم المتحدة وتدينهم علانية. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، عززت تنزانيا قدرتها على التصدي للإرهاب العابر للحدود بالعمل مع جيراننا وشركائنا الدوليين، وخاصة من خلال تبادل المعلومات والاستراتيجيات.

قبل ثلاثة أيام اجتمعنا في هذه القاعة لإجراء استعراض ثان لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ومن المحبط أن نلاحظ أننا، في منتصف الطريق، قد خرجنا عن المسار المؤدي إلى تحقيق معظم الأهداف. ويكشف التقرير المرحلي للأمين العام أن التقدم نحو تحقيق 15 في المائة فقط من الغايات الـ 140 يسير على الطريق الصحيح، في حين أن التقدم نحو تحقيق نسبة مذهلة تبلغ 37 في المائة من الأهداف إما راكد أو حتى تراجع عن خط الأساس لعام 2015. ويتطلب هذا الأداء الضعيف تعزيز التنفيذ والشراكة، ولا سيما إعطاء الأولوية لزيادة الاستثمار في البشر.

تلتزم تنزانيا تماما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على النحو المتوخى. وفي تموز/يوليه قدمت تنزانيا تقريرها الوطني الطوعي الثاني، الذي يبين أن هناك تقدما كبيرا بشكل عام فيما يتعلق بالأهداف 2 إلى 7 من أهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من الزيادة في نسبة الاكتفاء الغذائي، وتوافر الأدوية الأساسية، وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والزيادة في معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم قبل الابتدائي والابتدائي، والإنجازات الهامة التي تحققت في الريادة في مجال المساواة بين الجنسين، وتحسين تغطية الإمداد بالمياه في المناطق الحضرية والريفية ونسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء. ومع ذلك، لم يسجل سوى تقدم معتدل في إطار الأهداف 1 و 8 و 10 من أهداف التنمية المستدامة. ولضمان التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة، فإن تنزانيا مصممة على اتخاذ إجراءات لزيادة تحسين الجهود المتعلقة بالإيرادات المحلية، مع الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما نعطي الأولوية للاستثمارات في قطاعات الخدمات الاجتماعية والزراعة والأعمال التجارية الزراعية والقيمة المضافة والبنية التحتية، فضلا عن تنمية مهارات الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر أساسي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لقد أصبح تغير المناخ أكبر تهديد للعالم. وأدت الكوارث الطبيعية الأخيرة التي دمرت مناطق في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم إلى مضاعفة الآثار الفظيعة لتغير المناخ. وفي ذلك الصدد، تقدم تنزانيا أعمق تعازيها لحكومتي وشعبي ليبيا والمغرب على الخسائر في الأرواح والممتلكات التي سببتها الفيضانات والزلازل في بلديهما. وعلاوة على ذلك، دق تقرير التقييم السادس الذي صدر مؤخرا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ناقوس الخطر بشأن حقيقة أن العالم ليس على المسار الصحيح للنجاح في البقاء دون حد 1.5 درجة مئوية للزيادة الإجمالية في درجة الحرارة المتفق عليها في باريس. ومما يبعث على القلق أن التقرير يشير أيضا إلى أن أفريقيا ترتفع درجة حرارتها بوتيرة متسارعة تفوق المعدل العالمي. ونتيجة لذلك، استمر تغير المناخ في التأثير سلبا على أفريقيا وإعاقة تقدمها، وسيستمر في ذلك. ولذلك، تكرر تنزانيا دعوتها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة من قبل جميع الدول لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز تدابير التخفيف والتكيف. ويجب علينا معا تهيئة بيئة مواتية وتسهيل الاستثمارات اللازمة لإطلاق العنان للموارد لتوسيع نطاق تنفيذ التزاماتنا المناخية وخفض انبعاثات الكربون في الاقتصاد العالمي. ويجب علينا، نحن المجتمع العالمي، أن نتصرف على وجه الاستعجال. وتكرر تنزانيا أيضا دعوتها إلى انتقال منصف وعادل إلى الطاقة النظيفة في أفريقيا.

إن للتدابير القسرية الانفرادية آثار سلبية خطيرة على الاقتصادات والأرواح البريئة التي تستهدفها، ولا سيما النساء والأطفال، وهم نفس الأشخاص الذين التزمنا بعدم تركهم خلف الركب. وتظل تنزانيا ثابتة في معارضتها للظلم، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه. إننا نقف ضد فرض جزاءات اقتصادية ظالمة وغيرها من التدابير القسرية الانفرادية التي تقوض السيادة والرخاء للجميع. كما نواصل التضامن مع إخواننا وأخواتنا الذين ما زالوا محرومين من حقوقهم في تقرير المصير أو يعيشون تحت الاحتلال أو الهيمنة. وندعو إلى رفع العقوبات الجائرة ووضع حد للاحتلال والقهر. وكذلك تدعو تنزانيا إلى الحل السلمي لجميع النزاعات الإقليمية وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزام تنزانيا الثابت بدعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في تنفيذ خطتنا العالمية المشتركة. وندعو الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم إلى إسكات أسلحتها وصواريخها وإعطاء الأولوية للسلام. ولنعمل تجاه بعضنا بعضا بتواضع لا بغطرسة. ولنلتزم بالحكمة التقليدية التي تخبرنا أن مبدأ العين بالعين يعمي الجميع. ولنعمل معا لمعالجة أزمة المناخ وتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونداؤنا المتواضع هو أن تجلب الأصوات والوعود والحلول التي قدمت واقترحت على هذا المنبر الأمل لليائسين والكرامة للمقهورين والعدالة للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فيليب إسدور مبانغو، نائب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، من المنصة.

خطاب السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطحب السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد رولي (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب جمع الدول هذا في الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. إنني أقف أمام الجمعية لأتكلم بالنيابة عن أمة فخورة تحتفل بقيادة الجمعية العامة للعام المقبل من قبل ابن من تربة ترينيداد وتوباغو. إننا فخورون بكم، السيد الرئيس. وأتقدم إليكم مرة أخرى بتهاني الحارة باسم حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو وأؤكد لكم دعمنا الكامل. وأود كذلك أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفكم،

سعادة السيد تشابا كوروشي، على إدارته المقتدرة لأعمالنا خلال الدورة السابعة والسبعين.

وأود أن أعرب عن أعمق تعازينا لحكومتي وشعبي المغرب وليبيا وتضامننا معهما في أعقاب المآسي الأخيرة في بلديهما، والتي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وسبل العيش وتدمير الممتلكات.

سيترك التفكير الواقعي لدى العديد من المراقبين – في منتصف الرحلة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 – شعورا متشائما بأن العالم في خطر وأننا معرضون لخطر التقصير بشكل كبير في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. فقد شهدنا مجموعة من الأزمات المتتالية في أجزاء كثيرة من العالم. ودق الأمين العام ناقوس الخطر مؤخرا، قائلا إن فترة الاحترار العالمي قد انتهت وأن فترة الغليان العالمي قد حلت. وقد تجاوزت الاستثمارات في أدوات الحرب بكثير الاستثمارات في أدوات السلام وبناء السلام. فبعض النزاعات التي طال أمدها مستمرة من دون أي بادرة تذكر على وقف إطلاق النار، والبعض الآخر لا يزال يندلع ويتصاعد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مقلقة. وكل ذلك يسهم في تضاؤل روح تعددية الأطراف في أممنا المتحدة، وهو الغرض ذاته الذي أنشئت المنظمة من أجله. وقد رأينا بصيصا من الأمل ينطفئ بسبب ظلام اليأس، حيث يدفع أضعف سكان العالم أعلى الأثمان. ولا يزال الجنوب العالمي يواجه ظروفا صعبة فيما يتعلق بالنظام المالي العالمي، الأمر الذي يعوق إمكانات تحقيق تلك البلدان نموا اقتصاديا وتنمية مستدامة. وعلى هذه الخلفية، أتساءل، هل هذا هو الإرث الذي نريد أن نتركه للأجيال القادمة؟

إن ترينيداد وتوباغو، بوصفها عضوا مسؤولا في منظمتنا، ملتزمة بالقيام بدورها لتحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن الدوليين للجميع. غير أن قدرتنا على الإبحار بمصيرنا بأمان إلى ميناء التنمية المستدامة بحلول عام 2030 قد أعيقت بتحديات وتهديدات، وبعضها وجودي. ويتمثل أحد هذه التهديدات في انتشار الأسلحة النارية غير المشروعة واستخدامها في مجتمعنا، الأمر الذي – كما هو الحال في ولايات قضائية أخرى – يجلب معاناة لا توصف للعديد من الأسر والمجتمعات وللأمة بأسرها. واليوم فقط شهدنا فقدان خمسة أفراد من عائلة واحدة، قتلوا على يد مهاجم بسلاح هجومي.

وقد ساءت الحالة إلى حد كبير بسبب تسارع توافر هذه الأسلحة تجاريا، إلى جانب الاتجار غير المشروع من بلدان التصنيع إلى الأراضي التي تكاد تكون غير محمية في منطقة البحر الكاريبي. وشهدت ترينيداد وتوباغو، التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليون نسمة، أكثر من 600 جريمة قتل في العام الماضي، 90 في المائة منها تتعلق بمسدسات أو – على نحو متزايد – أسلحة هجومية. وعلى الرغم من بذلنا قصارى جهدنا وتعدينا الكبير على مواردنا الشحيحة أصلا، شهدنا بالفعل أكثر من 400 عملية قتل عنيفة مدفوعة بالأسلحة النارية هذا العام. وهذه أزمة مشتركة بين جميع الأقاليم تقريبا في منطقة البحر الكاريبي ويجب إضافتها إلى التحديات التي تقف في طريق معالجة أي من أهداف التنمية المستدامة التي حُدِّدَت بالفعل. وقد حاولت ترينيداد وتوباغو، سواء بشكل فردي أو كجزء من الجماعة الكاريبية، استنباط حلول وتدخلات للتصدي لتلك التحديات بصورة مجدية وكلية. ولذلك السبب، استضفنا في وقت سابق من هذا العام ندوة إقليمية للجماعة الكاريبية تتناول الجريمة والعنف بوصفهما مسألة من مسائل الصحة العامة، حيث شعرنا أنه يتعين علينا تعزيز الحوار الرامي إلى الحد من العنف ومنع الجريمة والحث عليه في مجتمعنا. وفي ذلك السياق، ندرك الحاجة إلى التعاون على جميع المستويات.

وبناء على ذلك، تظل ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما كاملا بمعاهدة تجارة الأسلحة وأهدافها المعلنة. ونتطلع أيضا إلى مواصلة العمل بشكل تعاوني مع شركائنا الإقليميين والدوليين، ولا سيما الولايات المتحدة، للحد على وجه السرعة من الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية غير المشروعة، التي ينتج معظمها صانعو الأسلحة ومروجوها هنا في هذا البلد. ونشيد بالدعم الأخير والمستمر الذي قدمته الولايات المتحدة في مشاركة ترينيداد وتوباغو والجماعة الكاريبية بشكل أعم في مواجهة تلك الآفة المنتشرة، التي لا تزعج سلامتنا فحسب، بل تهدد إحساسنا بالأمن بل وتهدد دولنا الديمقراطية نفسها، ونقدره.

ونسلم بأن انتشار الجريمة العنيفة، المصاحب لأزمات أخرى متصاعدة، يوفر ظروفا خصبة لزعزعة استقرار أي بلد. وفي ذلك السياق، تؤيد ترينيداد وتوباغو موقف الجماعة الكاريبية بأنه ينبغي لجميع الدول أن تحترم البحر الكاريبي بوصفه منطقة سلام. ونتيجة لذلك، وإذ نخوض معركتنا في هذه المنطقة، يظل يساورنا قلق بالغ إزاء التطورات في البلد الشقيق في الجماعة الكاريبية، هايتي، التي تترتب عليها عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية وأمنية رهيبة لا يمكن تصورها. ونشيد بقرار حكومة كينيا عرض المساعدة بقيادة وحدة متعددة الجنسيات في هايتي ونرحب بقرار حكومتي جزر البهاما وجامايكا المساهمة بأفراد فيها. والعرض الذي قدمته رواندا بتقديم المساعدة هام وجدير بالثناء أيضا.

ونحث المجتمع الدولي على التعاون مع هايتي بغية التوصل إلى حل موثوق به لأزمتها الحالية يمكن أن يضمن عدم تخلف البلد وشعبه عن الركب. وأود أن أذكر الجميع بنصيحة ديفيد رودر موسيقار الكاليبسو الشهير في ترينيداد وتوباغو في أغنيته الكلاسيكية الخالدة "هايتي"، التي يقول فيها: "هايتي، أنا آسف". وعلى حد تعبيره :

"أرفض تصديق أننا أناس طيبون/سنشيح بقلوبنا وأعيننا بعيدا إلى الأبد/هايتي، أنا آسف/لقد أسأنا فهمك/يوما ما سندير رؤوسنا/وننظر إلى داخلك".

وقد جاء ذلك اليوم. ذلك اليوم هو الآن. ويجب علينا نحن، الأمم المتحدة المجتمعون هنا، أن نعطي الأولوية للإذن بتقديم المساعدة الخارجية التي تحتاج إليها هايتي حاجة ماسة. فهايتي، شأنها شأن أي مكان آخر في العالم، تستحق السلام. هايتي تستحق الرخاء. هايتي تستحق التقدم وهايتي تستحق الاستدامة. وتتطلب هايتي تدخل الأمم المتحدة الآن. وأود أن أؤكد للجمعية أن ترينيداد وتوباغو، بوصفها وسيطا نزيها، تظل ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع حكومة هايتي وجميع أصحاب المصلحة الآخرين للتوصل إلى حل محلي يمكن أن يعالج الأزمة في ذلك البلد معالجة شاملة.

وترى ترينيداد وتوباغو أنه يجب أن يكون هناك التزام عالمي بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من أجل إعادة بناء الثقة وإعادة إشعال التضامن العالمي. ويجب أن يكون احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية أمرا بالغ الأهمية ودائما. ونواصل، في ذلك الصدد، تسجيل استيائنا وخيبة أملنا إزاء الأعمال العدائية الجارية في أعقاب العمل العسكري ضد أوكرانيا. وعلى الرغم من أننا بعيدون جغرافيا عن تهديد النزاع، فإننا لسنا غير متأثرين. ومن المخيب للآمال حقا أن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي ساعدت على استقرار أسعار الغذاء العالمية وربما حمت الملايين من خطر المجاعة وانتشار الجوع والمجاعة، قد انتهت. ولاحظنا بقلق بالغ أن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في تموز/يوليه للمرة الأولى منذ شهور. وتشكل تلك الحالة مصدر قلق كبير للجماعة الكاريبية لأننا نعترف بأن الأمن الغذائي لا يزال مسألة حاسمة لمنطقتنا وعنصرا حيويا في سعينا لتنفيذ خطة عام 2030.

إن من المؤسف أيضا أنه بعد كل هذا الوقت، لا يزال التوصل إلى حل موثوق به للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بعيد المنال. وتؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد، في ذلك الصدد، تأييدها القوي لحل الدولتين على أساس التفاهم المتبادل والتسامح والاحترام، الذي من شأنه أن يشكل أساسا لإسرائيل وفلسطين للعيش بوصفهما جارتين مسالمتين ومسؤولتين. ونظل نحث كلا الجانبين على إعادة الالتزام بحل عادل ودائم وشامل يمكن أن يضمن السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع.

ويصادف عام 2023 ذكرى معلمين هامين للغاية للمجتمع الدولي، حيث نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي. وترينيداد وتوباغو، بوصفها بلدا ما فتئ يدافع منذ أمد بعيد عن المحكمة الجنائية الدولية، تهنئ المحكمة على إنجازها. واعترافا بذلك المعلم، نود أن نتذكر ونشيد برائد بارز في المحكمة، الراحل آرثر ن. ر. روبنسون، رئيس الوزراء السابق ورئيس جمهورية ترينيداد وتوباغو. وقد رأينا أدلة كافية للاقتناع بأن جهوده، التي أسفرت جزئيا عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لم تذهب سدى. ولذلك السبب، تظل ترينيداد وتوباغو ثابتة في دعمها لعمل

المحكمة وولايتها، لأننا نعتقد أن الوصول إلى العدالة عنصر حاسم في تحقيق السلام المستدام. ولذلك، نواصل حث البلدان التي لم تخضع بعد لولايتها القضائية على أن تفعل ذلك حتى تتمكن من الوفاء بولايتها كمحكمة عالمية حقا.

وإذ نسلم بأن المحكمة الجنائية الدولية توفر منارة أمل للوصول إلى العدالة، فإننا نسلم أيضا بأنه من الظلم المطلق أنه بعد مرور 75 عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال التمييز ضد حقوق الإنسان الأساسية وعدم تقبلها قائمين. ويظل يساورنا القلق إزاء حقيقة أن النساء والفتيات ما زلن في بعض الأوساط محرومات من أنواع الفرص المتاحة للرجال والفتيان، مما يعوق سعينا الجماعي لبناء مجتمعات سلمية ومستدامة. فمن المفارقات أننا نحاول تنفيذ خطة عام 2030 بينما نترك شرائح كبيرة من المجتمعات تتخلف عن الركب. ويجب أن يسمح لنا جميعا بأن نعيش حياة خالية من الخوف وخالية من جميع أشكال العنف، حياة نُحترم فيها ولا تُمس كرامتنا وحريتنا. ويجب أن تشكل تلك المثل أيضا الطريق إلى الأمام نحو المصالحة والحقيقة والعدالة.

ويعزى التخلف المستمر لدول منطقة البحر الكاريبي والعديد من الدول الأخرى مباشرة إلى الديون غير المسددة التي سببتها قرون من الاستعباد والاستغلال الاقتصادي للأفارقة من قبل الأوروبيين. وأحفاد هؤلاء الناس يقطنون جزر البحر الكاريبي، حيث يكافحون بشجاعة ضد ما تبقى من قسوة تلك الجرائم التاريخية، حتى في الوقت الذي تمر عليهم فيه أسوأ آثار تغير المناخ وتهديد مستمر بالاستبعاد من النظم المالية الرئيسية في العالم. وتواصل ترينيداد وتوباغو الدعوة، في ذلك الصدد، إلى اتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة لضمان العدالة التعويضية على المعاناة التي لا توصف للملايين في العالم النامي، ونرحب بدعم أفريقيا في ذلك المسعى لتحقيق العدالة.

إن ما لا يمكن إنكاره هو أن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا لنا جميعا ولا يعترف بالحدود الجغرافية. ونقر كذلك بأن شعوبنا، شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية والأقل مسؤولية عن أزمة المناخ، هي الأكثر تضررا بشكل غير متناسب. وقد أخبرنا الخبراء أن شهر تموز/يوليه الماضي كان الشهر الأسخن على الإطلاق وأن درجات حرارة المحيطات العالمية وصلت أيضا إلى مستويات قياسية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أننا لاحظنا بقلق مبرر التحذير الرهيب الأخير من العلماء بأننا سنتجاوز، في غياب عمل مناخي طموح، عتبة درجة الحرارة الحرجة البالغة 1.5 درجة مئوية. غير أن التطورات الأخيرة أظهرت أنه لا ينبغي فرض الأهداف الصفرية الصافية الطموحة بشكل مفرط على الدول الجزرية الصغيرة.

والمطلوب منا أن نغير قواعد اللعبة بشأن هذه المسألة. وتقع على عاتقنا مسؤولية لم تقع على عاتق أي جيل آخر من القادة تجاه بقاء الحياة واستمرار وجودها على هذا الكوكب. وسيكون إجراء تقييم عالمي في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أمرا بالغ الأهمية، ويجب أن ينتج خارطة طريق تقرب العالم من أن يكون على المسار الصحيح من خلال ضمان توافق المساهمات المحددة وطنيا مع هدف 1.5 درجة مئوية. ويجب أن تصبح المساهمات المحددة وطنيا مساهمات تنفذ على الصعيد الوطني. وترينيداد وتوباغو بصدد تنفيذ التزامها بتركيب بعض الهياكل الأساسية لتوفير الطاقة المستدامة. ونحث البلدان المتقدمة على زيادة دعمها للتجديد الثاني لموارد الصندوق الأخضر للمناخ. وإذا ما تم الوفاء بتلك الالتزامات بالكامل عاجلا وليس آجلا، فإنها ستقطع شوطا طويلا في إعادة بناء الثقة وإعادة إشعال التضامن العالمي، لا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب.

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية بشدة على العالم النامي، حيث تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ترينيداد وتوباغو وجيرانها في منطقة البحر الكاريبي أقسى آثار التداعيات الاجتماعية – الاقتصادية. ولذلك السبب، سيكون برنامج العمل للسنوات ال 10 المقبلة حاسما لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتوصل إلى مخطط عالمي طموح وتحويلي يدفع

طموحات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية نحو ازدهار طويل الأجل وقادر على الصمود. وسنواصل كذلك الدعوة إلى مراعاة المؤسسات المالية الدولية للظروف المحددة للبلدان النامية والتحديات التي تواجهها. ولذلك، تعيد ترينيداد وتوباغو تأكيد دعمها لوضع مؤشر متعدد الأبعاد لأوجه الضعف ومبادرة بريدجتاون وأي جهد آخر يلبي أكثر احتياجات البلدان النامية إلحاحا، بما في ذلك البلدان التي تواجه تحديات سيولة وديون حرجة.

وقد رحبت ترينيداد وتوباغو، في وقت سابق من هذا العام، بالاعتماد التاريخي للاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وقد شاركت ترينيداد وتوباغو، إلى جانب شركائها في الجماعة الكاريبية، مشاركة نشطة في المفاوضات. ونحن على ثقة تامة بأنه عندما تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ، ستعود الفوائد على البشرية جمعاء.

وتتوخى خطة عام 2030 تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، استنادا إلى روح التضامن العالمي المعزز. ومع ذلك، سيكون من المستحيل على شقيقاتنا وأشقائنا في كوبا تحقيق تلك الأهداف إذا ظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي عفا عليه الزمن المفروض على ذلك البلد قائما. فقد ظل شعب كوبا يكافح، لأكثر من ستة عقود، مع تضاؤل كبير في احتمالات رسم مسار نحو الرخاء والتقدم المجدي والتنمية المستدامة. ولذلك، تكرر ترينيداد وتوباغو دعوتها إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وبالتأكيد إلى رفع اسم كوبا من أي إدراج غير مبرر كدولة راعية للإرهاب زعما.

وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، كان عام 2023 عاما بالغ الأهمية بالنسبة لنا في الجماعة الكاريبية. فبالإضافة إلى انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، سيدي الرئيس، احتفلنا مؤخرا في بورت أوف سبين بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الجماعة الكاريبية تحت شعار "50 عاما من القوة: أساس متين لنبني عليه". وقد كان بالفعل ملتقى للأحداث الاحتفالية، حيث ابتهجنا جميعا بانتخاب أعضاء الجماعة الكاريبية في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية. وفي ذلك الصدد، نهنئ غيانا على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ونهنئ سورينام وهايتي على انتخابهما لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

واسترشادا بميثاقنا وروح تعددية الأطراف، هناك قول مأثور شائع يمكننا أن نستخدمه كمصدر إلهام. "البداية هي أن نتضافر؛ وإحراز التقدم هو أن نظل متضافرين؛ والنجاح هو أن نعمل معا". وإذا استطعنا تطبيق ذلك المبدأ، فلا يساورني شك في أننا نستطيع تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع. وستضطلع ترينيداد وتوباغو بدورها. وما زلنا نتمسك بمبادئنا، وننشر دبلوماسيتنا وقيادتنا في خدمة الصالح العام والتقيد بالقانون الدولي والعمل مع الدول الأعضاء في التزامنا بجعل هذا العالم أكثر أمنا وصحة وبشكل أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد كيث رولي، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، من المنصة.

خطاب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

اصطُحب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، إلى المنصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميتسوتاكيس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن موضوع الجمعية العامة لهذا العام يطلب منا أن نعجل بوتيرة العمل نحو تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع. وأود القول بأنه هدف جدير

بالثناء ومهم الآن أكثر من أي وقت مضى. ولكن يجب أن أسأل أيضا ما إذا كان هذا الهدف قريبا بما فيه الكفاية. إنني أطرح هذا السؤال ليس لأنني أرغب في اختبار صبر الجمعية، بل لأنه على الرغم من أن الحلول الجماعية المتعددة الأطراف يمكن أن تحدث فرقا، وغالبا ما تحدث فرقا، يبدو لي أن الكثير من تلك الحلول لا يرقى إلى مستوى طموحاتنا. فكلماتنا لا تتطابق تماما مع أفعالنا، وإنجازاتنا لا تلبي تماما توقعاتنا. ويبدو الأمر كما لو أن الدول في الأمم المتحدة ليست متحدة بما فيه الكفاية.

وبالنسبة لي، يتجلى هذا الأمر بشكل أوضح في مجالين أساسيين – معالجة تغير المناخ وإدارة الهجرة، وكلاهما سيكون في صميم ترشيح اليونان لمجلس الأمن للفترة 2025–2026. وإذا انتخبت اليونان، فإنها ستجعل المناخ والهجرة من المبادئ الأساسية خلال فترة عضويتها في المجلس، بالإضافة إلى التركيز على القانون الدولي والأمن البحري. ويرجع ذلك إلى أن النهج الجماعي الحالي للمجتمع العالمي في التعامل مع المناخ والهجرة، على الأقل جزئيا، يشير إلى الفشل في التوفيق بين خطابه وتنفيذه للسياسات. وبالنظر إلى حقيقة أننا شهدنا للتو أكثر فصول الصيف سخونة على الإطلاق، وأننا نتحدث بدلا من أن نتصرف عندما يتعلق الأمر بمعالجة الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية أو حتى تنفيذ الاتفاقات عبر الوطنية القائمة، فإننا في الواقع نخفق.

يجب أن نعمل بجدية أكبر وبشكل جماعي لتغيير ذلك. قبل 12 شهرا من هذه المنصة ذاتها حذرت من أنه بدون التعاون المتعدد الأطراف ستصبح الآثار المدمرة لتغير المناخ قريبا هي القاعدة وليس الاستثناء (انظر A/77/PV.10). وبعد 12 شهرا أصبح هذا للأسف هو المعيار الجديد بالفعل. في هذا الصيف اجتاحت الفيضانات والحرائق وموجات الحر والانهيارات الأرضية جنوب أوروبا وشمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، مما جلب دمارا غير مسبوق للمنطقة، من سلوفينيا إلى ليبيا ومن إيطاليا إلى اليونان. ولم يكن ذلك أكثر وضوحا بالنسبة لليونانيين مما كان عليه الحال في منطقة إيفروس، في شمال شرق بلدي، حيث اشتعل أكبر حريق سُجل على الإطلاق في الاتحاد الأوروبي بشكل مستمر لمدة أسبوعين تقريبا. قُتل إجمالا 20 شخصا وفقد المئات منازلهم وسبل عيشهم، وسُوِيت مساحة أكبر من مساحة مدينة نيويورك بالأرض وتحولت إلى رماد. لقد كافح حوالي 700 من رجال الإطفاء من جميع أنحاء أوروبا ببسالة لاحتواء هذا الحريق الضخم المدمر، لكنهم لم يتمكنوا من احتوائه.

كما لو أن هذا لم يكن كافيا، فبعد 10 أيام ضربت اليونان العاصفة دانيال. وشهدت منطقة ثيساليا، في وسط بلدنا، ضعف هطول الأمطار في يوم واحد مقارنة بالهطول في لندن في عام كامل. وكانت تلك أسوأ عاصفة تضرب اليونان منذ أكثر من قرن. لقد شقت العاصفة دانيال طريقها المدمر ليس فقط عبر بلدي ولكن إلى ليبيا أيضا، حيث وصلت إلى مدينة درنة الساحلية، والتي يبلغ عدد القتلى فيها الآن عشرات الآلاف. إن تأثير تلك الأحداث عبر البحر الأبيض المتوسط لم يسبق له مثيل، حيث فُقدت الأرواح، ودُمرت الأعمال التجارية، وانقلبت المجتمعات رأسا على عقب، وتقوض التماسك الاجتماعي، وتعرضت البيئة الهشة لأروع موائلنا الطبيعية للخطر الشديد. إنني بالطبع أقبل أن أزمة المناخ ليست ذريعة لكل شيء، لكن العلم واضح. إن درجات الحرارة غير المسبوقة، التي يغذيها الاحترار العالمي، تهيئ الظروف التي تدفع تلك الأحداث الكارثية. ولم تعد هذه أزمة أفقر الناس أو بلدان الجنوب. فمعركتنا غير المتكافئة مع الطبيعة تخاض الآن في جميع أنحاء جنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص.

هذا هو الواقع الجديد لتغير المناخ. وتواجه اليونان والعديد من أصدقائنا وجيراننا حول البحر الأبيض المتوسط الآن تحديات مماثلة لتلك التي واجهتها البلدان الأشد تضررا من تغير المناخ. ومثل تلك البلدان، نحن بحاجة إلى استجابة أكثر تنسيقا. وقد قمنا في اليونان بضخ مئات الملايين من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ. لقد قدمنا أول قانون متعلق بالمناخ على الإطلاق، ونقود مقترحات طموحة بهدف إزالة الكربون من جزرنا. ونحن نتشارك مع الشركات متعددة الجنسيات في السعي وراء التكنولوجيا الخضراء الجديدة. إننا نستثمر بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة، لأنه بالنظر إلى أصولنا الطبيعية من الرياح والشمس والبحر فإن الإمكانات هائلة. ومع ذلك، في حين

أننا نتصرف بشكل حاسم بشأن التخفيف من الآثار في الأجل الطويل إلا أننا مذنبون بشكل جماعي بعدم التركيز بشكل كاف على التكيف في الأجل القصير، على الرغم من أن المهمة المتمثلة في أن نصبح أكثر قدرة على الصمود تتعلق بإجراء تغييرات اليوم، وليس غدا. وعلى كل حال، الأزمة هنا بالفعل. إنها تؤثر على حياتنا اليوم، ولها بالفعل تأثير كبير على اقتصاداتنا.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يمثل ذلك فشلا في توفير الموارد المالية فضلا عن فشل السياسات. نحن ننفق مبالغ زهيدة على التكيف والإغاثة في حالات الطوارئ. ولدينا صندوقان مستنفدان تماما، ويجب أن يتغير ذلك. ولهذا السبب كتبت في وقت سابق من هذا الأسبوع إلى قادة إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وفرنسا وقبرص وكرواتيا ومالطة، التي تشكل إلى جانب اليونان مجموعة دول البحر الأبيض المتوسط وجنوب الاتحاد الأوروبي التسع المعروفة باسم "يوميد 9". اقترحت في رسالتي حلين لمسألة التكيف في الأجل القصير. الأول هو أننا لا بد وأن ندرك أن الظروف تتطلب منا الآن أن نتصرف خارج إطار ميزانية الاتحاد الأوروبي الطويلة الأجل وقواعد إعانات الدولة. والحل الثاني هو أنه يجب أن نقود الجهود على مستوى الاتحاد الأوروبي لتحديد وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة ومزودة بالموارد المناسبة لمعالجة التحديات الجديدة التي نواجهها الآن.

لكن هذا لا يتعلق فقط بأوروبا. ففي نهاية المطاف، لا تختلف المشاكل التي تواجه جنوب أوروبا وشمال أفريقيا عن المسائل التي واجهتها كندا هذا الصيف، أو باكستان في الصيف الماضي، عندما عانى ذلك البلد أيضا من فيضانات كارثية. ولهذا السبب أدعو إلى إنشاء تحالف عالمي للتكيف – منتدى يمكننا من خلاله تقديم تفكير جماعي جديد، وتعاون متجدد، وإمكانية الحصول على تمويل جديد لدفع عجلة التكيف في الأجل القصير قبل فوات الأوان. يمكن لهذا التحالف أن يمكننا من زيادة الاستثمار، على سبيل المثال، في تشاطر التكنولوجيا الجديدة للتنبؤ والنمذجة المتقدمة، وذلك حتى نتمكن من التنبؤ بمزيد من الوضوح والدقة بكيفية تصرف الظواهر المناخية. ويمكن أن يبلغنا عن مصدر الفيضانات وإلى أين تتجه الحرائق. ولذلك سنضغط من أجل إدراج تحالف للتكيف في المؤتمر الثامن والعشرين القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة. لأنه فقط من خلال العمل معا يمكننا إحداث فرق حقيقي، ليس فقط من خلال تعلم الدروس من بعضنا البعض ولكن من خلال تبادل أفضل الممارسات والحلول.

خذوا على سبيل المثال رقم الطوارئ للإنذار المبكر في اليونان، 112. خلال حرائق الغابات المدمرة في بلدي قبل خمس سنوات، لم يكن ذلك الرقم موجودا. لقد سُويت بلدة ساحلية بأكملها بالأرض ولقي أكثر من 100 شخص حتفهم. تعلمنا من هذا الخطأ – وقمنا بتصحيحه – وهذا الصيف أدى الرقم 112 دورا كبيرا في تقليل الخسائر في الأرواح. وأتساءل ما الفرق الذي كان سيحدثه رقم الطوارئ هذا في ماوي خلال حرائق هاواي المدمرة – أو في ليبيا على سبيل المثال؟ إن هذه الأنواع من الحلول الفعالة من حيث التكلفة هي بالضبط التي تمثل نوع التكيف التكنولوجي الذي نحتاج إليه عالميا للمضي قدما، وذلك من خلال أفكار بسيطة ولكنها منقذة للحياة. كل هذا أمر بالغ الأهمية لأن التزامنا الأول في نهاية المطاف هو حماية الحياة البشرية.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى التحدي الكبير الثاني في عصرنا، ألا وهو الهجرة. إن بلدي في صدارة أزمة الهجرة العالمية. لقد وفرت اليونان على مدى العقد الماضي المأوى والحماية لمئات الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء. وبذل خفر سواحلنا قصارى جهده لإنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح في البحر. واسمحوا لي أن أكون واضحا: ستظل اليونان دائما بلدا منفتحا ومرحبا بأولئك الفارين من الاضطهاد والعنف، وكذلك المهاجرين لأسباب اقتصادية الذين يسعون إلى مستقبل جديد من خلال اتباع المسارات القانونية. ففي نهاية المطاف، اقتصادنا ينمو مرة أخرى، ونحن نجتذب استثمارات أجنبية كبيرة، وهناك العديد من فرص العمل في بلدي. ولكن يجب علينا أيضا ملء تلك الشواغر بشروطنا الخاصة، وليس بالشروط التي تحددها عصابات إجرامية. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي معا لوضع نهج أكثر شمولا وتنسيقا – نهج يعالج الأسباب الجذرية للهجرة، ويعالج

بشكل أكثر فعالية الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويعزز المسارات القانونية للتنقل.

فيما يتعلق بإدارة الأسباب الجذرية للهجرة، يجب أن نتحدى الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية السلبية في المصدر، في البلدان الأصلية، ولكن أيضا في بلدان العبور. وهذا يعني المزيد من الشراكات المبتكرة والمصممة خصيصا بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لدفع التنمية المستدامة قدما وتعزيز القدرة على الصمود، وخلق الوظائف والفرص في البلدان الأصلية. فلا أحد يريد مغادرة وطنه والمخاطرة بحياته للعثور على عمل على بعد آلاف الأميال. وبالقيمة الحقيقية، يتعلق الأمر بالاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والتحول الأخضر والرقمي، وكلها يمكن أن تحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة. يتعلق الأمر بخلق الحوافز لتنمية القطاع الخاص. ويتعلق الأمر بدعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة، مع تعزيز الحوكمة الرشيدة وتمكين المرأة دائما.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مباي ثيون (السنغال).

عندما يتعلق الأمر بالهجرة، فإن سياسة اليونان صارمة ولكنها عادلة. إننا نركز على منع الهجرة غير النظامية وتحسين فعالية نظم العودة. لكننا نركز أيضا على تسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، مع معالجة طلبات اللجوء على وجه السرعة. وهذه القضية لن تختفي. في الواقع، هناك في الأسابيع الأخيرة أدلة عبر البحر الأبيض المتوسط على أن الضغط على حدودنا، للأسف، يتزايد مرة أخرى. وهذا هو السبب في أن منع المغادرة يجب أن يكون نقطة البداية. يجب أن نكسر نموذج العمل التجاري للمتاجرين وشبكاتهم إذا أردنا منع الناس من الشروع في مثل هذه الرحلات الخطرة. وبالعمل معا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، يجب أن نعزز مراقبة الحدود وآليات المراقبة لكشف واعتراض المهربين وأنشطتهم. ويمكننا أن نفعل ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون بين وكالات مراقبة الحدود. ويجب أن نعزز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على التحقيق مع المسؤولين عن التربح من اليأس البشري ومحاكمتهم، فضلا عن تعطيل شبكات الأموال من خلال تعزيز الأدوات اللازمة لتحديد أصول المتاجرين وتجميدها.

ونحن بحاجة إلى نهج شامل لكل المسارات، وزيادة الوعي العام بالمخاطر التي تشكلها طرق التهريب. وفي الوقت نفسه، كما قلت، يجب أن نوفر مسارات قانونية من خلال لم شمل الأسرة، والتأشيرات الإنسانية، ولكن أيضا تنقل اليد العاملة، وهو ما فعلته اليونان باتفاقيات ثنائية جديدة مع دول مثل مصر وبنغلاديش. ولكن، قبل كل شيء، إذا أردنا حل المشكلة في البحر الأبيض المتوسط فيجب أن نعمل مع البلدان الشريكة لنا – تركيا، بالطبع، ولكن أيضا مع جيراننا في شمال أفريقيا.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى علاقات اليونان مع جارتها الشرقية، تركيا، ولكن اسمحوا لي أن أفعل ذلك بروح الانفتاح. فبدلا من النظر إلى الماضي، أريد اليوم أن انظر إلى المستقبل. مما لا شك فيه أن التوترات الجيوسياسية طويلة الأمد بين اليونان وتركيا لا تزال قائمة. بيد أن أكبر تحديين مشتركين لنا، وهما تغير المناخ والهجرة، هما تحديان للحاضر والمستقبل. لقد أخبرت الرئيس أردوغان بذلك عندما التقينا أمس. ولا تفهموني خطأ – فخلافنا الرئيسي بشأن تعيين حدود مناطقنا البحرية في بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط كان ولا يزال بالغ الأهمية، ولكن يمكن حله وفقا للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبروح علاقات حسن الجوار. لقد أحرزنا تقدما جيدا خلال الأشهر الماضية فيما يتعلق بتطبيع علاقتنا، ومن مصلحتنا المشتركة أن نستمر في هذا الطريق.

وإذ أنتقل إلى قبرص، فإن المسألة تظل للأسف، في جوهرها، مسألة غزو واحتلال غير مشروعين، انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. والتزامنا بسيادة قبرص وسلامتها الإقليمية وحل الدولة الواحدة على أساس اتحاد لمنطقتين وطائفتين هو التزام ثابت. إنها مسألة مصداقية وتصميم على الدفاع عن القيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ويظل إيجاد حل عادل وقابل للتطبيق ومقبول للطرفين لمسألة قبرص أولوية قصوى بالنسبة لليونان. وسنواصل تقديم

الدعم الكامل للجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتيسير استئناف المفاوضات، دائما على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد تناولت اثنين من أهم ثلاثة شواغل نتشاطرها اليوم كمجتمع عالمي. واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتطرق إلى المسألة الثالثة بسرعة.

في العام الماضي أدان معظمنا في هذه القاعة ذاتها غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا – وهو عمل عدواني سافر حطم حرمة الحدود السيادية وكلف الكثير من الأرواح البريئة. لقد وقف المجتمع الدولي بشكل عام بحزم ضد استفزاز بوتين ومحاولته الكارثية لإعادة كتابة التاريخ. ومع ذلك، فإن التأكيد من جانب روسيا اليوم هو أن منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين الذين يدعمون أوكرانيا سيفقدون في نهاية المطاف الجرأة على مواصلة هذه المعركة. واسمحوا لي أن أكون واضحا: ينبغي ألا يحدث ذلك ولن يحدث. ولن نبتعد أبدا عن أوكرانيا، لأن القيام بذلك يعني التخلي عن مبادئ السلام والديمقراطية والتقيد بالقانون الدولي ذاتها التي يعتز بها الكثيرون في هذه القاعة. وقد أرسل قادة منطقة البلقان بأسرها تلك الرسالة بصوت عال وواضح، في 21 آب/أغسطس في أثينا، في مؤتمر القمة الإقليمي الذي استضفناه مع الرئيس زيلينسكي.

وفي الختام، سواء كانت المسألة تتعلق بالتصدي لتغير المناخ أو إدارة الهجرة أو مكافحة التهديد الذي تتعرض له طريقة حياتنا الديمقراطية، فإن جميع التحديات التي نواجهها هائلة. لقد قلنا مرات عديدة، الفشل ليس خيارا. والقيادة الحقيقية مطلوبة منا جميعا. ولا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي ونأمل في حدوث معجزة. ويشرفني أن أقود بلدا متوسط الحجم يحاول أن يبذل قصارى جهده لمعالجة قضايا شديدة التعقيد، ولكن حان الوقت لكي ترتقي الجهات الفاعلة الرئيسية إلى مستوى المسؤولية وتؤدي دورها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، من المنصة.

خطاب السيد بوشبا كمال داهال، رئيس وزراء نيبال

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء نيبال.

اصطُحب السيد بوشبا كمال داهال، رئيس وزراء نيبال، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد بوشبا كمال داهال، رئيس وزراء نيبال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد داهال (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم.

وأعرب عن بالغ تقديري للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، لما يبذله من جهود دؤوبة لتعزيز الأمم المتحدة والنهوض بقضية تعددية الأطراف. وليس هناك وقت أفضل من هذا على الإطلاق للتداول بشأن موضوع إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي، لا سيما في وقت نفتقر فيه للثقة والتعاون وتطغى فيه أزمات الثقة على العالم.

يتعرض صون السلام والأمن العالميين، وهو الهدف الأساسي لميثاق الأمم المتحدة، لضغوط شديدة اليوم جراء تجدد المنافسة الجغرافية السياسية واستقطاب القوى والنزعة القومية الاقتصادية. ويزداد الإنفاق على الأسلحة في حين أصبحت الموارد اللازمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 شحيحة.

وعلينا أن نصحح ذلك المسار وأن نركز على أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والازدهار والتقدم. لقد آن الأوان لبناء الثقة وتعزيز الشراكات والتعاون والعمل في تضامن في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات ذات نطاق وطابع غير مسبوقين.

لدي ذكريات جميلة عن مخاطبتي هذه الجمعية في عام 2008 (انظر A/63/PV.11) بصفتي رئيس وزراء بلد كان قد حقق لتوه تحولا ذا أبعاد تاريخية – حيث انتقل من النزاع المسلح إلى عملية سلام شاملة

للجميع يتولى زمامها البلد؛ ومن حكم ملكي إقطاعي دام قرونا إلى نظام جمهوري ديمقراطي؛ وإلى نظام حكم ديمقراطي متعدد الأحزاب يكفل مشاركة جميع شرائح مجتمعنا.

وقد قطعنا شوطا طويلا على مدى 15 عاما. ونجحنا في الانتقال من خلال عملية سلام بقيادة وطنية. وفي عام 2015، أصدرت جمعية تأسيسية منتخبة دستورا ديمقراطيا عزز القيم المعترف بها عالميا المتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية القائمة على المشاركة وإجراء الانتخابات بصفة دورية والتمثيل النسبي الشامل للجميع والحرية الكاملة للصحافة والقضاء المستقل وسيادة القانون.

وأسفرت الدورتان المتعاقبتان من الانتخابات الاتحادية والإقليمية والمحلية عن زيادة مشاركة النساء وطبقة الداليت والشباب والمجتمعات المحلية الممثلة تمثيلا ناقصا على كافة مستويات الحكم. وتمكنا من كفالة تمثيل المرأة بنسبة 41 في المائة في المجالس المحلية، في حين أن الدستور يكفل مشاركة المرأة بحد أدنى 33 في المائة في مجالس المقاطعات والبرلمان الاتحادي.

لقد أثبتنا بقوة أن سيادتنا تكمن في الشعب النيبالي، الذي يشكّل المصدر الحقيقي لسلطة الدولة. ونحن على مقربة الآن من النهاية المنطقية لعملية السلام الفريدة النابعة من الداخل والتي نملك زمامها وطنيا. ويتصدر استكمال مهمة العدالة الانتقالية المتبقية جدول أعمالي السياسي. وما فتئت، بصفتي رئيسا للوزراء وأحد الموقعين على اتفاق السلام الشامل، أبذل جهودا حثيثة لسد الفجوات وبناء توافق في الآراء بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

وقُدم مشروع تعديل قانون يتعلق بالعدالة الانتقالية إلى البرلمان الاتحادي لمعالجة شواغل الضحايا وتحقيق التوازن الصحيح بين السلام والعدالة والجبر وكفالة أن يمتلك مجتمعنا زمام عملية العدالة الانتقالية على نطاق واسع. ويتخذ مشروع القانون المُعدل، الذي صيغ من خلال عملية تشاورية أوسع نطاقا، نهجا يركز على الضحايا ويقر بأن الجبر حق مكفول للضحية. وفي هذه العملية، لن يكون هناك عفو شامل في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويتمثل الهدف النهائي في إقامة سلام دائم في البلد وتعزيز الوئام في المجتمع من خلال تحقيق السلام والعدالة والمصالحة.

وأناشد المجتمع الدولي أن يبدي حسن نواياه وأن يدعم استكمال المرحلة الأخيرة من عملية السلام وأدعوه إلى الاعتراف على النحو الواجب بهذا المثال النادر للنجاح في تحويل مسار النزاع نحو السلام. وبما أن المسار السياسي في نيبال قد اتخذ شكلا مستقرا، فإن تركيزنا ينصب الآن على خطة التحول الاقتصادي. وندرك أنه لا يمكن الحفاظ على الإنجازات السياسية إلا من خلال تحقيق النمو والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وفي ضوء ذلك، ينصب التركيز الرئيسي للحكومة الحالية على تعبئة كل طاقتها ومواردها لتسريع وتيرة التنمية وكفالة الحكم الرشيد.

إننا نعمل على الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام 2026؛ ونحن ملتزمون بالخروج من تلك القائمة على نحو سلس ومستدام ولا رجعة فيه. ونعمل حاليا على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية للانتقال السلس وخروجنا من قائمة أقل البلدان نموا. وقد وضعنا أهداف التنمية المستدامة في صميم رؤيتنا وأولوياتنا الإنمائية. ومع ذلك، تهدد أزمات من قبيل جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ واحتدام المنافسة الجغرافية السياسية التقدم الذي أحرزناه بشق الأنفس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك، ندعو إلى تعزيز مستوى الدعم الدولي المقدم في شكل مساعدات إنمائية واستثمارات أجنبية مباشرة وتشجيع للصادرات ومخصصات حقوق سحب خاصة ونقل للتكنولوجيا ومساعدات تقنية. وترحب نيبال بدعوة الأمين العام إلى زيادة تمويل أهداف التنمية المستدامة بمقدار 500 بليون دولار سنويا.

وبصفتنا الرئيس الحالي لمكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا، فإننا لا نزال نتعاون بهمة مع زملائنا من أقل البلدان نموا في جميع المحافل ذات الصلة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، من أجل حماية مصالحنا الجماعية وتعزيزها. ونؤكد ضرورة تعميم برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا في جميع عمليات الأمم المتحدة

الهامة ونظمها الإنمائية وأطر التعاون الإنمائي لشركائنا. وندعو إلى إرساء نظام تجاري دولي عادل ومنصف يعود بالنفع على أقل البلدان نموا. ويجب أن تُترجم السياسات المنسقة التي تهدف إلى تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها ومبادلتها، على النحو المتوخى في برنامج عمل الدوحة، إلى واقع ملموس.

لقد وصل تغير المناخ حد الأزمة، والوقت يداهمنا. ومن المؤكد أنه سيترتب على تقاعسنا عن العمل أو قلة عملنا عواقب وخيمة على البشرية. ولذلك، يجب أن نرفع سقف طموحاتنا ونلتزم بتحقيقها في إطار زمني محدد.

وتتحمل البلدان الجبلية المعرضة لآثار تغير المناخ مثل نيبال العبء الأكبر الناجم عن تغير المناخ. إن جبال الهيمالايا تشكّل مصدر المياه العذبة لأكثر من بليوني شخص. وقد تسبب الاحترار العالمي في الانحسار السريع للجليد فيها. وهو لا يقوض صحة جبالنا فحسب، بل إنه يهدد أيضا حياة الملايين من الناس الذين يعيشون عند السفح وسبل عيشهم. والخسائر البشرية والمالية الناجمة عن الفيضانات والجفاف وغيرها من الظواهر المناخية المتطرفة مروعة.

ومن جانبنا، فإننا نظل ملتزمين تماما بالتنفيذ الفعال لاتفاق باريس وتحقيق أهدافه. وقد وضعت نيبال هدفا طموحا هو الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2045. وقدمنا بالفعل مساهمتنا المحدثة المحددة وطنيا وواءمنا سياساتنا وخططنا الوطنية معها. وتشمل أولوياتنا الحفاظ على موارد الأراضي والغابات والمياه وإدارتها على نحو مستدام واتخاذ تدابير فعالة للتكيف وتخفيف الآثار وتشجيع بناء اقتصاد أخضر وقادر على الصمود. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل على كفالة حصول جميع المواطنين على الطاقة النظيفة. وسيشكّل تيسير الحصول على تمويل مناخي أساس اتباع مسارات تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ومن المهم بنفس القدر التبكير بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار، بالإضافة إلى الوفاء بالتزام توفير 100 بليون دولار ومضاعفة تمويل أنشطة التكيف مع تغير المناخ. ومن المفارقات أن بلدي، نيبال – الذي تشكل الغابات ذات التنوع البيولوجي الثري 45 في المائة من مساحته والجبال العالية 15 في المائة – يطلق كميات أقل بكثير من انبعاثات غازات الدفيئة ويسهم في الوقت نفسه إسهاما كبيرا في الحفاظ على البيئة، ومع ذلك فإنه يعاني ظلما من أزمة المناخ. ويجب معالجة ذلك التضارب من خلال آلية تعويض للبلدان التي تسهم إسهاما إيجابيا في خضرنة الكوكب.

من دواعي الأسف أن نشهد زيادة في النزاعات داخل البلدان وفيما بينها. وتعارض نيبال أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها بما يمس سلامة أراضي أي بلد واستقلاله السياسي وسيادته. ولا تزال شعوب ليبيا وسورية واليمن تتحمل وطأة النزاعات التي طال أمدها، ولا بد لتلك المعاناة أن تنتهي. ونرى أنه يجب تهيئة الظروف التي تسمح للهدنة التي تحققت في اليمن بوساطة من الأمم المتحدة بالتحول إلى سلام مستدام. ويجب أن يفسح الجمود الذي طال أمده في ليبيا المجال أمام تحقيق السلام والمصالحة. ويستحق الشعب الفلسطيني أن ينعم بالسلام وأن يشهد نهاية النزاع الذي طال أمده. وتؤكد نيبال من جديد تأييدها لحل الدولتين الذي تعيش في ظله إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود معترف بها دوليا استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونظل نؤيد إيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة للنزاعات في جميع أنحاء العالم تنبع من العناصر الوطنية. فالسلام القائم على شمول الجميع والتمكين والازدهار الاقتصادي والعدالة أمامه فرصة أفضل بكثير لأن يكون أطول أمدا.

لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل يهدد السلام والأمن في العالم. ومما يبعث على القلق استمرار تكديس مخزونات الترسانات النووية وتزايد سباق التسلح والزيادة المطردة في الإنفاق العسكري. وتكرر نيبال دعوتها إلى النزع الكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية، في إطار زمني محدد. وترى نيبال، بوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، أن العمليات الإقليمية، بما فيها عملية كاتماندو، تعزز النظام العالمي لنزع السلاح.

يتطلب ملء الفراغ في الحوكمة الدولية للفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي تنظيما متعدد الأطراف. فالاستخدامات المزدوجة المحتملة للذكاء الاصطناعي تستدعي إجراء مداولات عاجلة ومستنيرة بشأن منع إساءة استخدامه المحتملة وتعزيز التعاون الدولي. وتدين نيبال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتدعو إلى إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن.

إن التزام نيبال بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها التزام كلي لا يتزعزع. ونؤمن باتباع نهج متكامل إزاء الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. وتولي نيبال أهمية كبيرة لكفالة سلامة العمال المهاجرين وأمنهم وكرامتهم ورفاههم، كما ندعو إلى التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لضمان أن تصب الهجرة في صالح الجميع.

تواصل نيبال الاسترشاد في سياستها الخارجية بمبادئ اتفاقية بانتشيل ومبدأ عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلام العالمي. وتشكّل الصداقة والمودة والأخوة الروح الأساسية التي تحرك تفاعلاتنا الدولية. ونود أن نعزز العلاقات مع جيراننا وجميع البلدان الصديقة الأخرى على أساس المساواة في السيادة وعدم التدخل والاحترام المتبادل. ونظل ثابتين في التزامنا بتعددية الأطراف التي تتمحور حول الأمم المتحدة. وتواصل نيبال، وفاء منها بالتزامها، الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين من خلال مشاركتها المستمرة في عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ 65 الماضية. ودأبنا، بوصفنا ثاني أكبر بلد مساهم بقوات وأفراد شرطة في العالم، على نشر حفظة السلام التابعين لنا استجابة لكل نداء ومن دون أي محاذير، حتى في أصعب الحالات. ويُشهد لحفظة السلام التابعين لنا بصفة خاصة بالتفاني والروح المهنية والكفاءة، وهو ما أقرت به على نطاق واسع الأمم المتحدة والحكومات والمجتمعات المضيفة على حد سواء. ونكرر دعوتنا إلى كفالة أن يكون للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة نصيب عادل من المناصب القيادية في مقر الأمم المتحدة والميدان.

إننا نعلم أن هيكل الحوكمة العالمية اليوم يجسد إلى حد كبير عالم الأمس. ويكتسي الإصلاح الحسن التوقيت أهمية أساسية إذا أريد لمؤسساتنا المتعددة الأطراف أن تحافظ على أهميتها وأن تجسد حقائق اليوم. وتؤيد نيبال إصلاح مجلس الأمن بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر ديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة. وندعو إلى تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو يوسع أدوار هاتين الهيئتين الحيويتين. إننا بحاجة إلى تعددية أطراف شاملة للجميع وفعالة يمكنها الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الناس والكوكب وتلبيتها. لقد طال انتظار الإصلاح الهيكلي للهيكل المالي الدولي. ويجب الاستماع إلى أصوات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكفالة تمثيلها تمثيلا مجديا. فما من سبيل لمعالجة أوجه عدم المساواة المتأصلة والفجوات التي نعاني منها إلا من خلال بناء هيكل مالي دولي أكثر ديمقراطية وشمولا وإنصافا وتمثيلا.

في الختام، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن تحقيق السلام والرخاء للجميع، في كل مكان، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء نيبال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بوشبا كمال داهال، رئيس وزراء نيبال، من المنصة.

خطاب الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطُحب سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بسمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ الصَّباح (الكويت): بداية، تتقدم دولة الكويت بأحر التعازي وصادق المواساة للمملكة المغربية الشقيقة في ضحايا السلاسل الزلزالية التي أصابتها وأدت إلى وفاة وإصابة آلاف الضحايا. وأنقل ذات التعازي والمواساة للأشقاء في دولة ليبيا إثر الإعصار والفيضانات العارمة التي اجتاحتها وأدت إلى سقوط عدد من الضحايا والمصابين، داعين المولى عز وجل بالرحمة والمغفرة للضحايا وأن يلهم ذويهم جميل الصبر والسلوان ومتمنيين الشفاء العاجل للمصابين.

ويسرني أن أتقدم بالتهنئة لشخصكم وبلدكم الصديق لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن ما تملكونه من خبرة واسعة في العمل الدولي سوف يمكنكم من إدارة أعمالها بكل حنكة واقتدار. وأود كذلك أن أشيد بالجهود التي بذلها سلفكم، السيد تشابا كوروسي، خلال رئاسته للدورة السابقة. ولا يفوتني أن أثمن عاليا المساعي البناءة والقيادة الحكيمة لمعالي الأمين العام لهذه المنظمة العريقة وجهوده في إنفاذ الرسالة السامية للأمم المتحدة وتمسكه بنصوص ميثاقها المرتكز على حفظ السلم والأمن الدوليين.

أقف هنا مجددا لمخاطبة المجتمع الدولي عبر إحدى أسمى منصاته وذلك في ظل ما تشهده الساحة الدولية اليوم من تحديات وتقلبات باتت تهدد عالمية تعدد الأطراف تحت طائلة اختبار حقيقي بين قابلية الاستدامة والصمود أو التوقف والجمود. فسيل المخاطر والتهديدات المحيطة بعالمنا اليوم – من تفجر للنزاعات بين الدول وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتصاعد ظاهرة الإرهاب وتفاقم مستويات الفقر، فضلا عن التهديدات المرتبطة بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ وتحديات الأمن الغذائي، إضافة إلى تزايد التهديدات والمخاطر الحديثة في الفضاء الرقمي وتأثيرها على الأمن السيبراني، كل ذلك وأكثر بات يتطلب تعاونا دوليا قائما على الشراكة والمسؤولية. وفي هذ الصدد، نؤكد أهمية ما ورد في مبادرة الأمين العام التي تحمل عنوان "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، والتي شخصت ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات تتطلب تضافر الجهود لمعالجتها على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والاستفادة مما تملكه منظمتنا من إرث متراكم وتنوع للأدوات وتعدد للآليات.

لقد حرصت دولة الكويت منذ قرابة عقدين من الزمن، إيمانا منها بمبدأ حسن الجوار، على مساعدة العراق للنهوض بنفسه من خلال العمل الوثيق والمتواصل الهادف لإعادة العراق إلى وضعه ومكانته الإقليمية والدولية الملائمة التي تمكنه من تحقيق آمال وتطلعات شعبه الشقيق. غير أننا تفاجأنا بصدور حكم عن المحكمة الاتحادية العليا في جمهورية العراق الشقيق يقضي بعدم دستورية قانون التصديق على اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله التي أبرمت بين دولة الكويت وجمهورية العراق في عام 2012 والتي تم التصديق عليها وإيداعها لدى الأمم المتحدة في عام 2013. هذا علاوة على ما تضمنه الحكم من مغالطات تاريخية تجاه دولة الكويت. وقد تفاجأنا أيضا بقرار حكومة جمهورية العراق قبل أيام بإلغاء بروتوكول المبادلة الأمني الموقع بين قيادة القوة البحرية الكويتية وقيادة القوة البحرية العراقية في عام 2008، وهو ما سيصاحبه تداعيات سلبية على الأمن المائي وتنظيم الملاحة في خور عبد الله.

ولذلك ستعتبر دولة الكويت اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله وبروتوكول المبادلة الأمني ساريين لما لهما من أهمية في حفظ الأمن وسلامة الملاحة. فهما يحولان دون خلق الفوضى وخرق الحدود والاحتمالية الكبيرة لتدفق تجارة الأسلحة والمخدرات، وهما أمران رئيسيان لتمويل مختلف الميليشيات الإرهابية. ومن هذا المنبر السامي الذي انطلقت منه مسيرة الدبلوماسية متعددة الأطراف الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تؤكد دولة الكويت على ضرورة اتخاذ حكومة جمهورية العراق إجراءات ملموسة وحاسمة وعاجلة لمعالجة تداعيات الحكم والمغالطات التاريخية الواردة به بما يحفظ علاقات حسن الجوار.

ويشدد بلدي على ضرورة الالتزام بأمن واستقلالية وسلامة أراضي كلا البلدين والاتفاقيات المبرمة بينهما والقرارات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 833 (1993)، الذي خطط الحدود البرية والبحرية بين البلدين حتى العلامة البحرية 162. وندعو العراق الشقيق إلى إثبات حسن النوايا واستكمال اجتماعات الفرق الفنية المعنية بترسيم الحدود لما بعد العلامة 162، وفقا للقوانين والمواثيق الدولية. هذا وتحتفظ دولة الكويت بكامل حقها في اتخاذ ما تراه مناسبا

من إجراءات على المستويين القانوني والدولي لحفظ حقوقها الشرعية والقانونية الثابتة، وفقا للقرارات الدولية وقواعد القانون الدولي التي ما فتئت تحرص على احترامها وتطبيقها في علاقاتها مع كافة الدول.

إن الأشقاء من الشعب الفلسطيني الحر يعانون منذ 75 عاما من عجز المجتمع الدولي عن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك كافة الأعراف والقوانين الدولية. ومن هنا نؤكد مركزية القضية الفلسطينية في عالمينا العربي والإسلامي. وقد تقدم بلدي، في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة، بمرافعة خطية إلى محكمة العدل الدولية من أجل أن تصدر فتوى بشأن الآثار المترتبة عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونؤكد موقفنا الثابت والمبدئي في دعم الحقوق الفلسطينية المرتكزة على قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وصولا إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود 4 حزيران/يونيه 1967.

أما بالنسبة للسودان الشقيق، فإن ما يشهده من أحداث مؤسفة جراء الاشتباكات المسلحة مدعاة للقلق البالغ. وندعو هنا كافة الأطراف المعنية إلى ضرورة الوقف الفوري للقتال واللجوء إلى منطق الحوار والعودة إلى المسار السياسي السلمي بما يحفظ أمن السودان واستقراره ووحدة أراضيه. ونعرب عن دعمنا لكافة المبادرات الإقليمية والدولية الجارية في هذا الشأن، بما فيها المبادرة السعودية – الأمريكية.

وفيما يتعلق بالأوضاع في اليمن الشقيق، نجدد دعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، عبر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، من أجل استئناف العملية السياسية والتوصل إلى تسوية شاملة وفق المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار 2216 (2015)، بما يحفظ أمن اليمن واستقراره ووحدة أراضيه.

وفيما يخص سورية، نؤكد ضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى حل سياسي بملكية سورية خالصة بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار 2254 (2015).

وعلى الصعيد الإقليمي، وترسيخا لقواعد حسن الجوار الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نجدد دعوتنا لجمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة، للبدء في حوار مبني على احترام الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على سلامة وأمن وحرية الملاحة البحرية من أي تهديدات. ويؤكد بلدي أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة الكويتية – السعودية، بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فقط. ولهما وحدهما كامل الحقوق في استغلال تلك الثروات. وتؤكد دولة الكويت أيضا رفضها القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

وإننا، إذ نتطلع لتعزيز الحوار العالمي المرتكز على نشر ثقافة التعايش والتسامح والسلم على كافة المستويات، لا يزال أتباع الدين الإسلامي يواجهون هجمات استفزازية غير مسؤولة من قبل عدد من المتطرفين عبر حرق نسخ من المصحف الشريف في عدد من عواصم ومدن بعض الدول تحت مبررات واهية باسم حرية التعبير والرأي، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الدولية نحو اتخاذ خطوات جادة للحد من خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي اللذين يستهدفان المسلمين.

وقد قامت دولة الكويت من خلال رؤيتها التنموية تحت شعار "كويت جديدة" بمواكبة ومتابعة كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية الدولية لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي متفاعل مع محيطه الإقليمي والدولي، بصورة تكون معها السياسة الخارجية حاضرة في هذه العملية التنموية الموسعة وفق دبلوماسية ترتكز على عنصر المبادرة النابع من إرث إغاثي وإنساني جبل عليه الآباء والأجداد.

وفي ظل ما يشهده عالمنا من تدهور بيئي، قام بلدي بشكل طوعي ومدروس بإحراز تقدم واضح في الوفاء بالتزاماته بحسب الإمكانات المتاحة، خاصة في مجال إعادة تأهيل قطاعات النفط والصناعة والنقل، بهدف التقليل أو الحد من الانبعاثات وتنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءتها والاستعانة بالطاقة البديلة والمتجددة، فضلا

عن تعهدنا بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050 في القطاعات النفطية. إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت ولاتزال رائدة في دعم المجتمع الدولي المتعدد الأطراف لإيمانها بمركزية تضافر الجهود نحو التصدي للتحديات المشتركة.

ونتطلع إلى نجاح الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقدها بإمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وما ستولده من حشد للدعم الدولي اللازم للمبادئ التوجيهية لتنفيذ عناصر اتفاق باريس. ويرحب بلدي ويثمن إعلان المملكة العربية السعودية الشقيقة تأسيس منظمة عالمية للمياه، مقرها الرياض، تهدف إلى تطوير وتكامل جهود الدول والمنظمات لمعالجة تحديات المياه بشكل شمولي سعيا لضمان استدامة موارد المياه. كما لا يفوتني أن أنقل ثناء بلدي وترحيبه باستضافة دولة قطر الشقيقة معرض إكسبو البستنة بعنوان "صحراء خضراء، بيئة أفضل" سعيا لتشجيع الحلول المبتكرة نحو استدامة المناطق الصحراوية.

وفي الختام، انطلاقا من إيمان دولة الكويت الراسخ بالمساواة والعدالة وحقوق الإنسان، فإننا نتطلع لدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنيل دولة الكويت عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024–2026 في الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وسنسعى من خلال عضويتنا إلى تلبية تطلعات العالم النامي من خلال مد جسور التعاون والعمل بما يسهم في التوصل إلى حلول شاملة وعادلة تعالج القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان وفقا لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية، بعيدا عن الانتقائية وازدواجية المعايير وسياسة فرض الأمر الواقع.

ولا يسعني إلا أن أجدد تمسكنا بالنظام الدولي المتعدد الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، بما يكفل تطوير الحوكمة الدولية وتعزيزها لضمان تحقيق رسالتها السامية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وخدمة البشرية جمعاء.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): باسم الجمعية، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألكسندر شالنبرغ، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا.

السيد شالنبرغ (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع في هذه القاعة اليوم في وقت لا شك في أنه من أصعب الأوقات في التاريخ الحديث. فبمجرد أن نلقي نظرة واحدة على الأخبار، سنجد أننا نشهد أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك حرب عدوانية واسعة النطاق تشنها روسيا على أوكرانيا وأزمة مناخ عالمية متفاقمة وما يصاحبها من ظواهر مناخية قصوى تلحق الدمار بجميع أنحاء العالم فضلا عن ارتفاع معدلات الفقر والانقسامات الاجتماعية وتراجعالمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالي حقوق الإنسان والتنمية على مدى العقود الماضية. ويبدو أن العالم في حالة يرثى لها، ويتساءل المرء ما إذا كان الأسوأ لم يأت بعد.

إننا نعيش بالفعل فترة من عدم اليقين – فترة زمنية فاصلة، إذا جاز التعبير. فالنظام القديم يتلاشى والنظام الجديد لم يظهر بعد. وأجدني في بعض الأحيان أقارن وضعنا الحالي بزلزال: الأرض بأكملها لا تزال تهتز والصفائح التكتونية لا تزال تتحرك ولا نعرف بعد أين ستضع رحالها. غير أننا نشعر غريزيا أن خطوط الصدع ستكون أعمق وأوسع في نهاية المطاف. إننا نشهد بالفعل تحولات وتصدعات في نظمنا التجارية ونظمنا الأمنية ونظمنا المتعددة الأطراف – ولا عجب أن ذلك تسبب في إيجاد شعور بانعدام الأمن وعدم الارتياح وبأننا نعيش في حالة طوارئ دائمة.

وفي عصر التحول هذا، يتوقع مواطنونا عن حق أن يحصلوا على إجابات. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه من مسؤوليتنا، بصفتنا سياسيين، أن نصوغ رؤى مفعمة بالأمل وواقعية في نفس الوقت. وذلك يعني أننا يجب أن ننظر إلى العالم كما هو، بوضوح وصفاء ذهن، لا من

خلال عدسات وردية اللون. ويعني أيضا أننا يجب أن نكون حذرين من القوى الشعبوية المستقطبة التي تنشر أخبارا مزيفة وتقدم إجابات تبدو سهلة على أسئلة معقدة والتي تريد منا أن نصدق أننا قادرون على حل المشكلات ببساطة عن طريق إنكارها ورفع الجسر المتحرك والانفصال عن الواقع، سواء تعلق الأمر بتغير المناخ أو التكنولوجيات الكاسحة من قبيل الذكاء الاصطناعي أو التبعيات السياسية والاقتصادية المتبادلة أو التعددية القطبية المتنامية في الجغرافيا السياسية.

ولا يمكننا أن نغمض أعيننا عن الواقع المعقد لعالمنا الحديث. فبكل بساطة لا توجد حلول سحرية أو حلول سريعة؛ بل إنها ستكون شكلا آخر وخطيرا جدا من التمني. وفي النهاية، ينبغي لنا أن ندرك، لا سيما في أوروبا، أن الأمنيات لا يمكن أن تشكّل أبدا أساسا صلبا للسياسة. وقد ثبت لنا ذلك بشكل مؤلم في 24 شباط/فبراير 2022، عندما غزت روسيا أوكرانيا بوحشية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أيباري (أوغندا).

وبالنسبة لبلد مثل النمسا – بلد محايد عسكريا وموجه نحو التصدير ويقع في قلب القارة الأوروبية – تكمن الإجابة بوضوح في التعاون. نحن ندرك أن تلبية احتياجات لمواطنينا – أن نجعل حياتهم أكثر أمنا ونهيئ لهم الفرص الاقتصادية ونتصدى للتحديات العالمية – تتطلب منا أن نعمل بالشراكة مع الآخرين. ولذلك نحن منشغلون بشدة بتعزيز تعددية الأطراف. إنها في الواقع جزء من تكوين النمسا – إن لم يكن لشيء فلأن فيينا هي الموطن الفخور لأحد مقار الأمم المتحدة وأكثر من 50 منظمة دولية.

ونحن نعلم أن النظام الدولي القائم على القواعد هو درعنا الواقي الوحيد في مواجهة عالم تصنع فيه القوة الحق وتحكمه النزعة الانفرادية واستعمال القوة. وبصراحة، أرى أنه لا يمكن لأحد في هذه القاعة أن ينكر أن النظام الدولي القائم على القواعد – على الرغم من كل عيوبه التي أقر بها – قد خدمنا جميعا بشكل جيد على مدى العقود الثمانية الماضية: من خلال اقتصاد عالمي حر ومفتوح؛ ومن خلال الدبلوماسية الوقائية وجهود حفظ السلام، اللتين جلبتا الاستقرار إلى جوارنا، وهو جهد ما فتئ أصحاب الخوذ الزرق النمساويون يدعمونه منذ عام 1960؛ ومن خلال مجموعة المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تعالج مسائل متنوعة من قبيل نزع السلاح وتغير المناخ؛ ومن خلال نظام حقوق الإنسان الذي أنشأه قبل 75 عاما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأكده قبل 30 عاما إعلان وبرنامج عمل فيينا.

ومع ذلك، يجب أن نسأل أنفسنا بأمانة: هل النظام المتعدد الأطراف لا يزال قادرا على تحقيق الغرض المنشود منه؟. هل بإمكانه أن يستمر لمدة 80 عاما أخرى؟ إن الجواب بسيط وواقعي: لا، ليس ذلك ممكنا ولن يكون. إننا بحاجة إلى إصلاحه حتى يتسنى لنا الحفاظ عليه. لأن ما نراه، وما أسمعه بصوت عال في هذه القاعة، هو أن النظام الدولي القائم على القواعد ليس جامعا بما فيه الكفاية. ولم يعد مجلس الأمن يجسد عالم اليوم. ويتعين عليه أن يوفر مقاعد لعدد أكبر من البلدان التي استبعدت وقت إنشائه، بما في ذلك لبلدان من أفريقيا. ويمكنني أن أؤكد للأعضاء أن النمسا ستواصل الضغط من أجل الإصلاح، بما في ذلك من خلال ترشحنا لشغل مقعد غير دائم في المجلس في عام 2026.

إن النظام المتعدد الأطراف ليس استباقيا أو فعالا بما فيه الكفاية. لم يكن له تأثير يُذكر في أماكن مثل أفغانستان، حيث تُحرم النساء بشكل ممنهج من أبسط حقوقهن الأساسية في الحصول على التعليم والمشاركة في الحياة العامة؛ وفي منطقة الساحل، حيث لا تخدم سلسلة الانقلابات التي وقعت سوى الجنرالات، وليس المواطنين. وهو لم يتمكن من منع روسيا، إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، من غزو جارتها أوكرانيا ذات السيادة في نوبة من نوبات عدوان الإمبريالية الجديدة.

ما أتحدث عنه هنا هو المصلحة الذاتية المستنيرة. إنني أقف هنا اليوم بصفتي ممثلا لبلد صغير له تاريخ عظيم. فبعد الحرب العالمية الأولى، تقلص بلدي من إمبراطورية يزيد عدد سكانها عن 50 مليون نسمة إلى دولة يقل عدد سكانها اليوم عن 10 ملايين نسمة ولا تشكّل سوى جزء صغير من أراضيها السابقة. ومع ذلك، أين نقف اليوم في

النمسا؟ النمسا اليوم بلد ناجح ومزدهر يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي وحماية البيئة. وعاصمتها، فيينا، فازت مرارا وتكرارا بلقب المدينة الأكثر ملاءمة للمعيشة في العالم.

وأرى أن في ذلك رسالة إلى البلدان والقادة الذين يريدون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والذين يسيئون استغلال التاريخ ذريعة لتبرير عنفهم اليوم. إنهم يسيرون على الطريق الخطأ. فلا يمكننا أن نبني المستقبل ونحن عالقون في الماضي.

لقد تعلمنا نحن النمساويين من تاريخنا. تجارب الماضي بالتحديد هي التي تجعلنا نهتم كثيرا بتعددية الأطراف. ببساطة، لا يوجد بديل أفضل لحماية ازدهارنا وأمننا والتصدي للتحديات العالمية. ولذلك نولي اهتماما كبيرا لشراكاتنا مع أصدقائنا وجيراننا في أوروبا وداخل الاتحاد الأوروبي ومع منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن شركائنا الاستراتيجيين في جميع أنحاء العالم ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة والقطاع الخاص. وقد زادت اتصالاتنا مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونعمل مع الشركاء الأفارقة بروح الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وهو أمر مهم جدا.

لقد قلت في البداية إنه يجب علينا أن ننظر إلى العالم كما هو. والحقيقة المرة هي أننا منقسمون أكثر من أي وقت مضى. وفي كثير من الأحيان، حتى في هذه القاعة، نوجه الكلام إلى بعضنا البعض دون أن نستمع إلى بعضنا البعض. إننا نتكلم بدلا من أن نستمع. ولذلك أود اليوم أن نتذكر جميعا لماذا بنيت هذه القاعة في المقام الأول. لقد بنيت لتتيح لنا حيزا لإجراء حوار حقيقي لا لتصبح غرفة الصدى أو ناديا تجتمع فيه البلدان ذات التفكير المماثل؛ ولتكون مكانا ندافع فيه عن مبادئنا وقيمنا دون إنكار وجهات النظر الأخرى. نعم، إنه المكان الذي نجري فيه مناقشات ساخنة ومفاوضات صعبة، لكن بوسعنا دائما أن نتوصل إلى حل وسط في النهاية.

ولأكون واضحا جدا، أنا لا أدافع عن العدمية ولا الاختزال الأخلاقي. إننا نعلم تماما أين نقف. وستظل النمسا تدافع دائما عن القيم والمبادئ التي نعتز بها، بكل فخر وحزم. وإنني على قناعة راسخة بأن مجتمعاتنا القائمة على الحرية والتعددية وإعمال الحقوق الفردية هي أفضل ضمان لأمن مواطنينا وازدهارهم. وفي الوقت نفسه، أرفض بوضوح فكرة أن تكون "إما معنا أو ضدنا" وفكرة إلغاء مجتمعات وثقافات بأكملها والعودة إلى الوعظ أو توجيه أصابع الاتهام أو تزكية الذات، وذلك درس يتعين علينا نحن الأوروبيين أيضا أن نتعلمه وبسرعة.

دعونا لا نخدع أنفسنا. العالم ببساطة ليس أبيضا وأسودا. فالأمر ليس بهذه البساطة. في رأيي، لن تكون هذه إدارة مسؤولة لشؤون الحكم. قد ينجح ذلك مع فقاعة وسائل التواصل الاجتماعي، لكنه لا يجسد الواقع. ولن يسفر سوى عن تعزيز قشور مجتمعاتنا الخارجية، وليس مركزها. ولذلك ستظل النمسا نصيرا لتعددية الأطراف المنطقية والعملية بينما نتكيف ونبتكر ونعيد تقويم تعاوننا الدولي. وهذه أمور صعبة وتتطلب التحمل والصبر الاستراتيجي والكثير من الشرح وجرعة صحية من الواقعية، ولكن إذا نجحنا سنكون جميعا أفضل حالا. وسنخرج من عصر التحول هذا أقوى وأكثر ازدهارا وقدرة على الصمود.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد صالح النظيف، وزير الشؤون الخارجية والتشاديين بالخارج والتعاون الدولي في جمهورية تشاد.

السيد النظيف (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): يسعدني ويشرفني أن أتكلم اليوم، في الذكرى السنوية لانضمام بلدي إلى الأمم المتحدة، لأعرض وجهات نظر تشاد على الجمعية العامة للأمم المتحدة – المحفل الأنسب بلا منازع لمناقشة تحديات مستقبلنا المشترك.

وقبل أن أمضي قدما، أود أن أهنئ سعادة السيد دينيس فرانسيس، الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأتمنى له كل النجاح في مهمته ونؤكد له أن سيحظى بكامل دعمنا خلال اضطلاعه بها. وأود أن أهنئ معالي السيد تشابا كوروشي، الرئيس السابق للجمعية، وأشكره على فترة ولايته الرائعة.

ولا يفوتني أن أشيد إشادة مستحقة بالسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على ما يبديه من التزام وقيادة مقتدرة في

توجيه مصير منظمتنا، التي تواجه تحديات أكبر وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

إن حلمنا المشترك ببناء عالم ينعم بالسلام والاستقرار يمكن للأجيال الحالية والمقبلة أن تزدهر فيه قد انهار على مر السنين. فالحياة الأفضل والأكثر إشباعا التي كنا نأمل جميعا في تحقيقها تنحسر بشكل متزايد أمام القلق وعدم اليقين. ويتخذ النزاع المسلحة والإرهاب وتغير المناخ والهجرة الواسعة النطاق وتخلف النمو والفقر والأزمات السياسية والاقتصادية والمالية أبعادا غير مسبوقة. وكل يوم، نشهد فظائع ومشاهد مؤلمة تهز مشاعرنا الإنسانية. ويتعين على آلاف اللاجئين والنازحين، الفارين من النزاعات أو الكوارث الطبيعية، أن يواجهوا البرد أو الحرارة بأمل ضئيل في العثور على ملاذ آمن.

وفي هذه اللحظة، يتوجه شعب تشاد بدعواته وصلواته إلى إخوانه وأخواته في المغرب وليبيا من ضحايا المآسي الأخيرة، كما يقدم خالص تعازيه لهم.

ولذلك نرحب بالموضوع المهم للدورة العادية الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وهو "إعادة بناء الثقة وإحياء التضامن العالمي: التعجيل بالعمل على تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل تحقيق السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع". وما من شك أن ذلك الموضوع الرئيسي معبر للغاية. فالكلمات المستخدمة ذات دلالة رمزية وبلاغة. نعم، لقد حان الوقت لإعادة بناء الثقة وإحياء التضامن لأن الأمم المتحدة تظهر بشكل متزايد أوجه قصورها عندما يتعلق الأمر بتجسيد تلك القيم القوية رغم أنها تشكّل جوهرها ذاته. وتمس حاجة العالم حقا إلى الثقة، لأن عالمنا فقد اتجاهاته ومعاييره، لا سيما جراء الكيل بمكيالين. وبكل تأكيد يشكّل التضامن أولوية عليا لأن هذه القيمة العزيزة والثمينة للبشرية تآكلت إلى حد كبير.

ومن الضروري اليوم أكثر من البارحة أن توحد الدول قواها وتحشد طاقاتها لتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع استثمارات قوية من جميع بلداننا، لا سيما البلدان الأكثر تقدما. وينبغي اتباع مسار العمل هذا، الذي يوصى به بشدة، دون استبعاد أو تحيز، حتى تصبح هذه الثقة المنشودة حقيقة ملموسة.

وأود الآن أن أطلعكم بإيجاز على كيفية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في بلدي، تشاد. في الواقع، منذ اعتماد خطة عام 2030 في أيلول/سبتمبر 2015 (القرار 1/70)، التزمت حكومة تشاد بتفعيل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الواردة فيها. ويتعزز ذلك الالتزام بأهمية أهداف التنمية المستدامة في ضوء السياق والتحديات الإنمائية التي تواجهها تشاد، لا سيما في المجالات المستهدفة من قبيل تنمية رأس المال البشري والحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان، والإدارة المستدامة للبيئة وتوطيد السلام والاستقرار.

ومن ذلك المنطلق، تدرج الحكومة أهداف التنمية المستدامة ضمن أولوياتها الطويلة الأجل في رؤيتها لعام 2030: تشاد التي نصبو إليها وفي خطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2021 التي مُددت حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، علاوة على خطة التنمية الوطنية الجديدة التي ستُعتمد للفترة 2024-2028.

ومما يؤسف له أن أهداف التنمية المستدامة تُنفذ في تشاد على خلفية تتسم بجملة أمور منها انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية؛ والهجمات المتكررة التي تشنها جماعة بوكو حرام؛ والأزمة الصحية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وتغير المناخ؛ والنزاعات القبلية في البلدان المجاورة وما يترتب عنها من آثار مباشرة على سكاننا؛ والنزاع السياسي والعسكري.

تفاقمت الحالة الآن جراء الحرب الدائرة في السودان المجاور. فقد أحصينا حتى الآن وفود أكثر من 400 000 لاجئ جديد بالإضافة إلى 600 000 لاجئ كانوا قد استقروا بالفعل في تشاد منذ عدة سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، يفد اللاجئون إلى تشاد من جوارنا المباشر وأماكن أخرى. ولذلك، يبلغ عدد اللاجئين من بين إجمالي عدد سكان تشاد البالغ 17 مليون نسمة ما يقرب من مليوني شخص. وعلى تشاد أن تتحمل ذلك العبء الثقيل جدا. وهنا يدعو بلدي المجتمع الدولي بأسره إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتضافرة وعالمية لمواجهة تلك الكارثة الإنسانية، التي يرجح أن تكون أسوأ كارثة يواجهها عالمنا.

وعلاوة على ذلك، ترحب تشاد بتنظيم مؤتمري قمة على هامش الجمعية العامة: أحدهما بشأن تغير المناخ؛ والآخر بشأن التغطية الصحية للجميع.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تأمل تشاد، شأنها شأن غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تمكن الدينامية التي أطلقها الأمين العام بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية لمكافحة تغير المناخ من تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس والتوجيهات الناشئة عنه.

وفيما يتعلق بالتغطية الصحية للجميع، التي التزمت بها العديد من بلداننا لفترة طويلة، فإنها تظل في نهاية المطاف الحل الأنسب لتلبية احتياجات الرعاية الصحية الجيدة التي يمكن للجميع الوصول إليها بتكلفة أقل، فضلا عن تعزيز أنظمتنا الصحية التي انهكتها بالفعل جائحة كوفيد-19. وتولي الحكومة التشادية هذه المسألة القدر اللازم من الاهتمام.

وكما يعلم الأعضاء، تعيش تشاد منذ الوفاة المفاجئة والمأساوية للرئيس إدريس ديبي إتنو – رحمه الله – عملية انتقال سياسي تتسم بشمول الجميع والشفافية. وكانت المرحلة الأولى من العملية الانتقالية هي إبرام اتفاق الدوحة بين الحكومة والحركات السياسية والعسكرية في البلد في آب/أغسطس 2022. وقد أتاح ذلك الاتفاق للعديد من التشاديين المنفيين أو اللاجئين العودة إلى البلد. وأثمرت الإرادة السياسية الواضحة لمنح بلدنا بداية جديدة وتمكين إعادة تأسيسه عن إجراء حوار وطني شامل للجميع وسيادي جمع الأغلبية الساحقة من القوى النشطة في البلد لمدة 45 يوما.

واليوم تعمل حكومة الوحدة الوطنية التي انبثقت عن تلك الاجتماعات جاهدة من أجل إجراء استفتاء دستوري يحدد شكل الدولة. وسيمهد اعتماد الشعب صاحب السيادة للقانون الأساسي الجديد الطريق لاستعادة النظام الدستوري تدريجيا بحلول الموعد النهائي الذي حدده الحوار الوطني الشامل للجميع والسيادي.

وبإيعاز من رئيس الدولة، رئيس المرحلة الانتقالية، نُفذت إصلاحات إدارية وقضائية وأمنية وعسكرية جريئة؛ ولا تزال هناك إصلاحات أخرى قيد التنفيذ. وفي غضون ذلك، ساعدت بوادر الاسترضاء القوية، التي تراوحت بين إفساح المجال السياسي ومنح العفو الرئاسي، في تهدئة الأجواء داخل الطبقة السياسية. وأثمرت دينامية الحوار التشاركي تلك أيضا عن إنشاء إطار للتشاور بين مختلف الأحزاب السياسية.

(تكلم بالعربية)

وفيما يتعلق بالأزمة السودانية، تكرر تشاد دعوتها إلى وقف دائم لإطلاق النار. وترى أنه لا يمكن حل الأزمة عسكريا. وإنما الحل في الحوار السياسي الشامل بين الأشقاء السودانيين.*(تكلم بالفرنسية)*

وقبل يومين، وبالتحديد في 19 أيلول/سبتمبر في افتتاح الجمعية العامة، تساءل الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن الحوكمة العالمية، التي يرمز إليها مجلس الأمن ونظام بريتون وودز، بعبارات قوية هي أن:

”بديل الإصلاح ليس بقاء الحال كما هو عليه، بل المزيد من التشرذم. إما الإصلاح أو التمزق.“ (A/78/PV.4، الصفحة 2)

وهل ثمة شيء آخر يُقال في ضوء التصاعد الحالي في أوجه التنافس الجغرافية السياسية، علاوة على خطر اندلاع حرب باردة جديدة تضر بالسلام العالمي في وقت تواجه فيه التعددية أزمة خطيرة. وبالنظر إلى ذلك الواقع القاسي، تؤيد تشاد الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن، على النحو الوارد في الموقف الأفريقي المشترك، المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وأخيرا، تؤيد تشاد، باسم المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، نهج الحل القائم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش في أمن إلى جانب دولة إسرائيل. وبالمثل، وباسم المبدأ ذاته، تكرر تشاد دعوتها إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، الذي يضر بالشعب الكوبي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روبرت دوسي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتوغوليين في الخارج في جمهورية توغو.

السيد دوسي (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة لمؤسستنا المشتركة، أود بداية باسم بلدي، توغو، وباسم فخامة الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي، أن أتقدم بتهانئي الحارة للسيد دينيس فرانسيس، الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو، على انتخابه رئيسا لهذه الدورة وما يبديه من مهارة في إدارة أعمالها.

(تكلم بالإنكليزية)

وأتوجه كذلك بالتهاني الحارة إلى سلفه، السيد تشابا كوروشي، الذي ترأس أعمالنا في العام الماضي، وقبل كل شيء إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يبذل قصارى جهده لاستعادة صورة الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة حديثة رغم مما يشهده مسار الإصلاح من مماطلة وتعقيد.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أنقل تعازي ومواساة رئيس جمهورية توغو، السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، وشعب توغو إلى المملكة المغربية وليبيا الشقيقين، شعبا وحكومة، على إثر ما شهده البلدان، على التوالي، من زلزال وفيضانات.

وإذ نجتمع هنا اليوم، من الجلي أن عالمنا ليس في حالة جيدة. إن العالم مريض للغاية، ومرضه يدعونا إلى تحمل مستوى عال من المسؤولية مثل تلك التي تقع على عاتق الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

فهل تتناسب التزاماتنا مع حجم التحديات التي نواجهها؟ تلك هي المسألة التي لا يمكننا أن نغفل عنها إذا كان ما نطمح إليه في الأمم المتحدة هو حقا تحسين حالة العالم بغية منح شعوبنا ومختلف بلداننا المزيد من الفرص وقدرا أكبر من السلامة والأمن والاطمئنان. لقد أصبح عالمنا أقل أمنا بشكل متزايد. ولو يعد هناك وجود تقريبا للثقة وروح التضامن بين الدول، وتقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة للعمل على إصلاح الأمر من خلال إعادة اكتشاف أنبل التزاماتنا.

إن اختيار الموضوع الذي تسترشد به المناقشة العامة لهذه الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وهو "إعادة بناء الثقة وإحياء التضامن العالمي: التعجيل بالعمل على تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل تحقيق السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع"، وما لهذا الموضوع من أهمية لا يجسدان بوضوح وبشكل لا لبس فيه حالة العالم غير المستدامة والمضطربة وغير المستقرة فحسب، بل وتصميمنا على المستوى الرفيع على القيام بالأشياء على نحو أفضل. ويجب أن نشعر بالقلق إزاء ظهور مصادر جديدة للتوتر في العالم.

(تكلم بالفرنسية)

إنني من بلد، توغو، وقارة تتعرضان حاليا لضغوط كبيرة. ماذا حدث لك يا أفريقيا؟ أين أفريقيا الحريات وأفريقيا التي عاش فيها آباؤنا وأفريقيا التي خرجت منها أمهاتنا؟ إنها مجروحة ومكدومة. إن قارتنا، أفريقيا، تواجه هشاشة متعددة القطاعات – هشاشة ناجمة عن ضعف إيراداتنا وانخفاض مستويات التنمية والأزمات الصحية الكبرى وآثار تغير المناخ وتعطل سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية. إنها نقطة ضعف بسبب التعدي على الفضاء الإلكتروني الأفريقي من قبل مجرمي الإنترنت والمعلومات المضللة، ونقطة ضعف بسبب تكرار النزاعات المسلحة وانتشار الحروب، ونقطة ضعف بسبب انتشار الإرهاب الدولي في القارة، مما يهدد السلم والاستقرار الدوليين.

لقد تطور الإرهاب بمعدل ينذر بالخطر في السنوات الأخيرة في قارتنا بمنطقة الساحل والقرن الأفريقي والجنوب الأفريقي. تتعرض أفريقيا لخطر أن تصبح ملاذا آمنا للإرهاب الدولي وأن تظل الحلقة الأضعف في نظام الأمن العالمي. وقد بدأت بلداننا الساحلية على خليج غينيا تدفع ثمنا باهظا بسبب الإرهاب الذي نجت منه لفترة طويلة.

وللتصدي بفعالية للتهديد الإرهابي اتخذت توغو تدابير مبتكرة متعددة القطاعات، على النحو المنصوص عليه في وثيقة استراتيجيتها لمكافحة التطرف العنيف، المعتمدة في 5 تموز/يوليه 2022. تتيح هذه الاستراتيجية تحقيق التوازن بين النُهُج الأمنية والإنمائية من خلال الجمع بين التدابير التنفيذية والقانونية والتدابير المحلية الأكثر مرونة.

وتشمل الاستراتيجية برنامجا للطوارئ في منطقة سافانا، بميزانية إجمالية تقدر بأكثر من 324 مليون دولار لتنفيذ مشاريع مختلفة في قطاعات المياه والطاقة والصحة والبنية التحتية والتعليم والزراعة بحلول عام 2025. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة توغو لجميع شركائنا في مكافحة الإرهاب، ونأمل أن تتعزز الشراكات المختلفة باطراد بغية وضع حد لتلك الدوامة الإرهابية.

وبالنظر إلى العديد من حالات الضعف والأزمات في أفريقيا، والتي لا تستثني أي بلد في القارة، تعمل حكومة توغو على المستوى الوطني للنهوض بخطة التنمية من خلال خارطة طريق طموحة للفترة 2020-2025. وقد نفذت توغو سلسلة من المشاريع ذات الأولوية التي تعود على شعبنا بفوائد اقتصادية واجتماعية وهيكلية. ولا تزال الصحة، من خلال إدخال التغطية الصحية الشاملة، والأمن الغذائي، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والعمل اللائق من أجل النهوض بالجميع، والرخاء المشترك، مجالات ذات أولوية للعمل الحكومي.

وتتواصل جهود الحكومة لجعل توغو بلدا منفتحا على العالم. فنحن ملتزمون بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي، الذي يساعد على اجتذاب المستثمرين وضمان مكانة توغو كوجهة مفضلة.

وتتماشى الإجراءات المتعددة الأوجه التي نتخذها مع التزامات الأمم المتحدة وأفريقيا في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، وتتماشى مع السعي لتحقيق التنمية المستدامة الذي يتقاسمه جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويضع ذلك البرنامج حماية البيئة والحفاظ عليها في الصدارة. إنه تعبير عملي عن تصميم توغو على الانضمام إلى الجهود الدولية لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ.

ولضمان الإدارة والحماية المستدامتين للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ركزت حكومة توغو أولوياتها، من ناحية، على الإدارة والحماية المستدامتين للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وتنظيم صيد الأسماك، والحد من تعرض الناس والممتلكات للظواهر المناخية المتطرفة، ومن ناحية أخرى على مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتعزيز الاقتصاد الأزرق.

وفيما يتعلق بالحماية المستدامة للبيئة البحرية والساحلية، وضعت توغو برنامجا إقليميا للإدارة الساحلية المتكاملة ومكافحة تآكل السواحل. وتهدف توغو إلى حماية 90 في المائة من ساحلها بحلول عام 2025.

وأخيرا، في سياق الحفاظ على النظم الإيكولوجية واستعادتها ومكافحة التصحر، أطلقت توغو برنامجا وطنيا رئيسيا لإعادة التحريج من أجل زراعة بليون شجرة بحلول عام 2030، وحظرت استيراد وتسويق واستخدام الغلايفوسات، وجميع المنتجات التي تحتوي عليه، وشجعت استخدام المبيدات الحيوية للآفات والأسمدة الحيوية في بلدنا.

وفي مجال مصادر الطاقة المتجددة، أقيمت شراكات استراتيجية ومتنوعة لتوفير خدمات موثوقة وحديثة ومنخفضة التكلفة في المناطق الريفية. ولذلك أنشئ صندوق لتمكين الجميع من الحصول على الكهرباء، يسمى صندوق "تينغا"، وذلك من أجل تمكين توغو من ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة وميسورة التكلفة بحلول عام 2030.

ومن خلال مشروع "سيزو" يتم توفير مجموعات الطاقة الشمسية لسكان الريف الضعفاء في جميع أنحاء البلد، بينما تواصل الحكومة بلا كلل تركيب محطات توليد الطاقة الكهروضوئية ومحطات الطاقة الشمسية المصغرة، مما يساعد على تعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في سياسة إدارة الطاقة في توغو.

وبناء على ذلك، نرحب بالالتزامات والإعلانات التي تم التعهد بها في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما إنشاء صندوق محدد لتمويل الخسائر والأضرار التي لحقت بالبلدان الضعيفة المتضررة بشدة من الكوارث المرتبطة بالمناخ. إن هذه خطوة رئيسية نحو تحقيق العدالة المناخية التي ما فتئت البلدان النامية تدعو إليها.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للحد من انبعاثات غازات الدفيئة واستخدام الوقود الأحفوري، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، نأمل أن تمكننا الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

التي ستعقد في دبي في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، من رؤية تقدم كبير في تنفيذ الالتزامات التي قطعناها.

لقد كان مؤتمر قمة الطموح المناخي، الذي عقد هنا في 20 أيلول/سبتمبر، لحظة مناسبة لإظهار وجود إرادة حقيقية للإسراع في تنفيذ انتقال عادل نحو عالم منصف وأكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ.

وفي بيئة القارة المليئة بالتحديات، والتي تتسم بانتشار الإرهاب الدولي وظهور مناطق توتر جديدة، تسعى أفريقيا إلى شق طريقها إلى الأمام، وتؤيد توغو جهود تحقيق السلام في أفريقيا. إن الإرهاب وعدم الاستقرار في أفريقيا مسألتان من مسائل الأمن الدولي ويجب أن تعاملهما الأمم المتحدة على هذا الأساس. فلا بد من دعم منطقتنا في غرب أفريقيا، التي تمر فيها عدة دول بمرحلة انتقالية في سياق أمني متقلب، بروح من التضامن الفعال.

يجب أن نستثمر في السلام أكثر مما نستثمر في الحرب. وإذا كان زعماء النزاعات المختلفة في العالم يستمعون إلينا، أود أن أقول لهم إن الحرب هي إنكار للكرامة الإنسانية. وقد قال إيمانويل كانط، فيلسوف حركة التنوير العظيم، إذا كان صانعو القرار في الحروب سيرسلون أطفالهم إلى الجبهة فلن تكون هناك حروب أبدا. إن توغو بلد سلام، وتوغو تعارض الحرب لأي سبب من الأسباب. فمنذ استقلالنا في 27 نيسان/أبريل 1960 لم تشن توغو أبدا حربا على جيرانها. ولم تهاجم توغو أبدا جيرانها أو أي بلد آخر. ولم تكن توغو أبدا قاعدة خلفية لأي شكل من أشكال العدوان على بلد شقيق.

إن توغو بلد سلام. السلام عنصر متوارث لدى شعب توغو. لقد كانت توغو دائما بلد يقوم بالوساطة ويحبذ الحوار والتفاوض والتفاهم بين الشعوب والحكومات. في 6 كانون الثاني/يناير أُطلق سراح 49 جنديا إيفواريا بفضل وساطة رئيس جمهورية توغو، الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي، مما وضع حدا للتوتر بين حكومتي كوت ديفوار ومالي. واستضافت توغو محادثات سلام مختلفة على أراضيها. ويمكننا الاستشهاد بها. فقد كانت هناك محادثات تشاد في عام 1982، وسيراليون في عام 1991، والحرب الليبرية في عام 1991، وكوت ديفوار في عام 2000، وغيرها الكثير.

إننا ندعو إلى وقف التصعيد ووقف الأعمال القتالية في مختلف بؤر التوتر في العالم، ولا سيما في غرب أفريقيا. لقد عانت أفريقيا كثيرا من الحروب، ويجب أن تكون لدينا قناعة يولدها الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية من أجل الاستثمار في منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية. إن الشيء السيئ في الحرب، كما قال كاتبنا إيمانويل كانط، هو أنها تصنع أشرارا أكثر ممن يمكنها القضاء عليهم.

إن التدخل الخارجي يسبب النزاعات والأزمات في أفريقيا. وهو يؤدي بشكل عام إلى تعقيد البحث عن حلول لأزماتنا ويقوض المبادرات الأفريقية لإيجاد حلول للأزمات الأفريقية. ولم يعد موضع ترحيب في أفريقيا التي تدرك مسؤولياتها في حل مشاكل السلام والأمن والتنمية. لم تعد أفريقيا تريد تدخلات خارجية. أفريقيا تريد أن تظل على حالها وسيدة مصيرها.

لقد تأثر السودان، البلد الشقيق في القارة الأفريقية، خلال الأشهر القليلة الماضية بنزاع مسلح يثير قدرا كبيرا من القلق. وإدراكا من توغو لأهمية السلم والأمن بالنسبة للتنمية المستدامة والشاملة، وهي التي جعلت من هذين المجالين أحد المحاور الرئيسية لسياستها الإنمائية، فقد استضافت تحت رعاية رئيس الجمهورية، الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي، حوارا تشاوريا وتعاونيا بين قادة دارفور السياسيين والعسكريين في لومي في تموز/يوليه، وذلك بهدف المساهمة في حل النزاع السوداني.

وأدت تلك المشاورات إلى يجاد حل توفيقي لوضع حد للعنف وإنشاء ممر إنساني. وبغية تحقيق التنفيذ الكامل للالتزامات التي قُطعت في لومي، وبالتالي تخفيف معاناة السكان المدنيين، نحث الأطراف السودانية في النزاع على تفضيل طريق الحوار والتشاور من أجل تسوية سريعة للخلافات لصالح السودان على أفضل وجه. ونأمل أن يساعد نهج توغو، الذي يدعم المبادرات الأخرى، على وضع حد للنزاع، الذي من الغريب أنه لا يحظى بالاهتمام الواجب من المجتمع الدولي.

وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، اتسمت السنوات الأخيرة أيضا بانتقال غير دستوري للسلطة، مع إقامة أنظمة انتقالية، يضطرنا ظهورها من جديد، إلى جانب القضايا التي تثيرها، إلى إعادة التفكير في أنظمة حكمنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وستُدرس هذه المسائل ومسائل أخرى كثيرة في منتدى لومي للسلام والأمن، المقرر مناقشة أولها يومي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر، في إطار موضوع تعزيز الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في أفريقيا. إن الهدف من ذلك هو دراسة كيفية وضع استراتيجيات لمواجهة تحديات الانتقال السياسي بطريقة منسقة وذات صلة وفعالة.

ومع الأزمات السياسية والأمنية التي تقوم بتغيير أفريقيا تزداد ضرورة اتخاذ موقف يتسم بالتكيف. ومن ثم قررت توغو وعدة بلدان أخرى في لومي في أيار/مايو إنشاء التحالف السياسي الأفريقي، الذي يقصد به أن يكون إطارا للتشاور والحوار السياسي والعمل المشترك، وذلك على أساس روابط الأخوة التاريخية ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول والاعتماد ووحدة العمل.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، لا نريد أن نعود إليه مرة أخرى. لقد قلنا بالفعل إن أفريقيا لم يعد بإمكانها أن تبقى على هامش الجهاز المسؤول عن ضمان السلم والأمن الدوليين. ولم يعد بوسع مجلس الأمن أن يظل حكرا على المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وحلفائهم. لا شيء يمكن أن يبرر الإبقاء على الوضع الراهن. إن البنية الإيديولوجية والمؤسسية لعالم ما بعد الحرب قد عفا عليها الزمن الآن. ولا يمكن أن يستمر الوضع الراهن.

إننا في عهد جديد في علاقات أفريقيا ودول الجنوب مع العالم، وفي الدينامية الجديدة لم تعد أفريقيا تنوي البقاء في ظل أي قوة عظمى. لقد ولى الوقت الذي ادعت فيه كيانات أخرى أنها تتكلم باسم أفريقيا التي لا تستمع إليها حتى هنا في الأمم المتحدة وعلى المسرح الدولي. فيتعين على شركاء أفريقيا، الجدد والقدامى، الذين لا يزالون مترددين في قبول الاتجاه الجديد الذي اتخذته أفريقيا في عملية التطور التاريخي، أن يغيروا موقفهم ونهجهم إزاء أفريقيا التي تغيرت تغيرا جذريا. لقد مر عالمنا خلال العقود القليلة الماضية بثورات صامتة عظيمة، تكمن أهميتها الكبيرة في التجدد النوعي الذي تحدثه في العلاقات بين الأمم، والذي يرافقها طوال تاريخها. إن واقع العالم هو أنه لم يعد هناك احتكارا لمراكز الثقل. فمركز العالم الآن هنا وليس في أي مكان آخر. لا أحد هو مركز العالم. وعلى أي حال، فإن ما هو واضح وما أود أن أذكره هنا هو أن أفريقيا تنظر الآن إلى علاقاتها مع الدول الكبرى من زاوية مصالحها الخاصة.

(تكلم بالإنكليزية)

في العام الماضي، وعلى نفس هذا المنبر، أخبرت الجمعية بأن أفريقيا لم تعد تريد أن تنضم إلى الدول العظمى، أيا كانت (انظر A/77/PV.11). إن الدور المنوط بأفريقيا في القرن الحادي والعشرين يستحضر الصورة التي لا تزال لدى بعض الدول عن قارتنا: منطقة نفوذها. ويجب أن نشعر بالقلق إزاء مكانة أفريقيا على الساحة العالمية. فمكانة أفريقيا اليوم ليست هي التي ينبغي أن تحتلها على الساحة الدولية. إن الدول الكبرى تريد أن تحول أفريقيا إلى كيان يستخدم كوسيلة لخدمة قضاياها فحسب، ومن الواضح أنها لا تريد للقارة أن تتمكن من الاضطلاع بدور هام.

لقد تضاءلت الشروخ التي خلفتها الحقبة الاستعمارية بين ما يسمى بأفريقيا الناطقة بالفرنسية والإسبانية والبرتغالية والعربية والإنجليزية، وكذلك أيديولوجيات فترة ما بعد الحرب الباردة التي هيمنت على الجزء الثاني بأكمله من القرن العشرين. واليوم تريد أفريقيا أن تكون نفسها. ونقول اليوم، كما قلنا في العام الماضي، إننا نفضل الناطقين بالأفريقية.

وتترقب أفريقيا أن تحظى بمزيد من المساواة والاحترام والإنصاف والعدالة في علاقاتها وشراكاتها مع بقية العالم ومع الدول الكبرى، أيا كانت. إن الأفارقة اليوم يريدون أن يكونوا شركاء حقيقيين. ومن المؤكد

أن أفريقيا لا تملك نفس الأبواق التي تمتلكها أي قوة عظمى في العالم، ولكن صوت أفريقيا له أهمية، ويجب أن يعتد به إذا أردنا أن تكون أفريقيا شريكا في المسائل الدولية الرئيسية.

(تكلم بالفرنسية)

إن مسألة إصلاح الهيكل العالمي المتعدد الأطراف تثير قلق أفريقيا لدرجة أنها ستكون في صميم المؤتمر التاسع لعموم أفريقيا لعام 2024، الذي سيعقد في لومي. وبالنسبة لأولئك الذين لا يعرفون، لقد حان الوقت الآن لصحوة أفريقية، في عموم أفريقيا. وكجزء من الدافع لدى عموم أفريقيا، وتماشيا مع الأهداف النبيلة لآباء الاستقلال في أفريقيا، تدعو أفريقيا والأفارقة إلى أن تسمع أصواتهم على الساحة الدولية بطريقة ذات سيادة وحرة ومستقلة، ويترقبون ذلك.

إن أفريقيا تعرف ما تريد. وشعوب أفريقيا وبلدان الجنوب محبطة لأنها تشعر بالإهانة والتجريد من إنسانيتها. وأحيانا يسألون أنفسهم: من أنتم لتحتقروا إنسانيتنا بهذه الطريقة؟ من أنتم لتحتقرونا هكذا؟ من أنتم لإذلالنا هكذا؟ وتعمل منظمتنا القارية، الاتحاد الأفريقي، على أن تنقل على أفضل وجه أمل أفريقيا السليمة وصوتها، التي ترغب في أن تكون ذات سيادة وحرة ومستقلة على المسرح الدولي. ونعمل أيضا على تحقيق تلك الغاية كجزء من التحالف السياسي الأفريقي، الذي أطلق في لومي.

ليس من الضروري أن يكون التنافس بين الدول الكبرى منافسات أفريقية في المقام الأول. والتحدي الماثل أمامنا، بوصفنا دولا أفريقية، هو تجنب المشاركة في منافسات لا تخصنا. يجب أن نخوض معاركنا الخاصة، التي تشمل الكفاح ضد الاستعمار الجديد، والكفاح ضد الفقر، والتصنيع في القارة، وتحقيق الرخاء الاقتصادي، والكفاح من أجل السلام، والكفاح ضد نزع الهوية الأفريقية عن أفريقيا ومن أجل تحقيق النهضة والكرامة الأفريقية، والكفاح من أجل تحرير أنفسنا تماما من التبعية الأجنبية، والالتزام بضمان تمثيل أفضل لقارتنا في مجتمع الأمم والقارات. إن نضالنا ليس نضال الغرب ولا نضال الشرق، ناهيك عن نضال أي جانب أو جزء من العالم. يجب أن نركز على ما نواجهه من صعوبات حالية ومستقبلية.

ولا يمكن اختزال السياسة الدولية في نطاق حبيس، حيث نضطر إلى اتخاذ موقف لصالح جانب ضد آخر. إننا نريد إصلاح النظام الدولي، بحيث يقوم على القيم والمبادئ التي يحترمها الجميع وتحترم حق الشعوب في أن تتخذ مواقفها بحرية على النحو الذي تراه مناسبا على الساحة الدولية. إن حق الشعوب في تقرير المصير يعني ضمنا حق كل دولة في التصرف كما تشاء على الساحة الدولية في حدود احترام التزاماتها الدولية.

وفيما يتعلق بالتحديات عبر الوطنية الرئيسية في عصرنا، مثل تغير المناخ ومكافحة الإرهاب الدولي، فقد تتداخل آراؤنا مع آراء الآخرين، ولكنها يجب أن تظل آراءنا المدروسة بعمق، والتي تقرر وفقا لخططنا الخاصة. لم يعد الأمر يتعلق بأفريقيا التي نريدها ونرغب في الاضطلاع بدور ثانوي في ديناميات التغيير العالمي. فأفريقيا التي أتكلم عنها لم تعد مستعدة لقبول ميل بعض البلدان إلى جعل خططها الجغرافية الاستراتيجية من شواغل الأفارقة.

إن التحديات التي تواجه عالمنا كبيرة حقا، والاتجاهات الجديدة لأفريقيا فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية تحركها ديناميات التجديد والتحول النموذجي. لقد حان الوقت لصحوة أفريقية وفي عموم أفريقيا، حيث استعادت قارتنا وعيها بنفسها وبمسؤولياتها، داخليا وتجاه بقية العالم على حد سواء. وتحتاج أفريقيا إلى شراكة تحترم الكرامة الكاملة لكل فرد. نريد أن نكون شركاء وليس رعايا. نريد أن نخدم شعوبنا، وليس المصالح الأجنبية.

وعلى نحو ما نقول مرارا وتكرارا، فإن تلك الدينامية الجديدة ليست موجهة ضد أحد. إنها تعبير عن أفريقيا جديدة، أفريقيا أفريقية، أفريقيا تنطق باسم أفريقيا التي تريد أن تكون حرة وذات سيادة ومستقلة وتمتلك زمام أمرها. باختصار، هذا واضح لشباب أفريقيا. وتلك الكلمات واضحة. الأمر هكذا. الأمر هو أننا سئمنا من الوصاية. لقد سئمنا من الاستخفاف بآراء شعوبنا وبشعبنا وقادتنا. سئمنا من التنازلات. سئمنا من الغطرسة. سئمنا، سئمنا، سئمنا.

الرئيس بالنيابة *(تكلم بالإنكليزية)*: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة دومينيك هاسل، وزيرة الخارجية والتعليم والرياضة في إمارة ليختنشتاين.

السيدة هاسلر (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع هذا العام في ظل تحديات متزايدة الصعوبة. ففرصتنا للتصدي لتغير المناخ تتقلص بسرعة. وإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حالة جمود؛ بل ويتراجع جزء مما تحقق. ولم يسبق أن وقعت نزاعات أكثر من ذلك في أي وقت مضى منذ إنشاء الأمم المتحدة. لقد بلغ عدد النازحين مستويات قياسية، وتضاعف انعدام الأمن الغذائي منذ عام 2020. وأصبح الأطفال معرضون لمعاناة أكثر من أي وقت مضى، وأصبح توافق الآراء السياسي الذي تمس الحاجة إليه بشأن جداول الأعمال الرئيسية أكثر صعوبة.

تزداد حالة الشلل التي أصابت قدرة الأمم المتحدة على العمل كمنظمة سلام من أجل عالمنا. ومن مسؤوليتنا المشتركة حماية النظام الدولي للأجيال المقبلة. فمن خلال حمايتنا له تكون لدينا فرصة لجعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر إنصافا ومرونة. ونحن مستعدون، مع الدول الأعضاء، للتعامل مع هذه المهمة بحس المسؤولية العميقة، وكذلك بشجاعة وثقة في قدرتنا على النجاح.

هناك عنصر مشترك لمختلف التحديات التي نواجهها – سيادة القانون، التي تعني أن العلاقات بين الدول يحكمها القانون، وأن هذا القانون هو نتيجة لاتفاقات دولية، وأنه ينطبق على الجميع، وأن هناك عواقب إذا انتُهك. هذه هي الروح التي أرشدت من اجتمعوا في سان فرانسيسكو عام 1945 للاتفاق على ميثاق الأمم المتحدة – وهو أنجح المعاهدات التي اعتُمدت على الإطلاق وأكثرها تأثيرا.

إن الأمم المتحدة في جوهرها منظمة سلام. لقد نهضت من رماد حربين عالميتين مدمرتين، وتقدم وعدا قويا للأجيال المقبلة يتناوله ميثاق الأمم المتحدة: بأننا، المجتمعين في هذه الجمعية، لن نسمح لشن حرب غير مشروعة بأن يجلب الدمار والمعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار للشعوب التي نمثلها.

وبصفتنا قادة، علينا أن نسأل بروح النقد الذاتي: هل نحاول جاهدين بما يكفي لوضع تلك الوعود موضع التنفيذ؟ إن الحرب غير المشروعة هي أكبر تحد لهذه المنظمة. وما من شك في أن الحرب غير المبررة، والاستعمارية في جوهرها، التي تشنها روسيا على جارتها أوكرانيا، أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، هي أفظع وأفدح وأوضح انتهاك لحظر الاستخدام غير القانوني للقوة منذ إنشاء الأمم المتحدة. وبالنسبة لنا، فإن الوقوف معا ضد ذلك العمل العدواني يعني، في المقام الأول، الدفاع عن النظام الدولي. ومن المؤكد أن هذا النظام هو الضمان الأمني الوحيد، خاصة بالنسبة لنا كدولة صغيرة، وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن هذه الجمعية هي الأساس المتين لتعددية الأطراف الحقيقية، القائمة على مبدأ المساواة في السيادة. وبهذه الصفة ارتقت الجمعية بشكل مثير للإعجاب إلى مستوى التحدي الذي أحاله إليها مجلس الأمن، الذي أصيب بالشلل بسبب استخدام حق النقض. لقد دعونا معا إلى انسحاب جميع القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية بشكل كامل. وحددنا معا معايير السلام العادل الذي نريد جميعا أن نراه في أقرب وقت ممكن، واتخذنا معا القرار القانوني بأن الإجراءات التي اتخذتها روسيا ضد أوكرانيا ترقى إلى مستوى عمل عدواني. ولا يزال يتعين علينا أن نتخذ الخطوة الواضحة التالية معا: ضمان المساءلة الجنائية عن ذلك العمل العدواني للأفراد الذين أمروا به، بما يتماشى مع القانون الدولي. وسنواصل محادثاتنا مع جميع الحاضرين لتمكيننا من تحقيق ذلك. فذلك يخدم هدف تحقيق السلام العادل لأوكرانيا وفقا للشروط التي حددناها في هذه الجمعية، كما سيكون له أيضا أثر محفز أوسع نطاقا.

إننا من خلال ضمان المساءلة الجنائية عن أبرز انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة سنحمي أنفسنا أيضا، وخاصة الدول الصغيرة بيننا، وسنحمي سيادتنا وسلامتنا الإقليمية. إن نظامنا الدولي يقوم على حظر الاستخدام غير القانوني للقوة. ولكي يكون هذا الحظر فعالا يجب أن تدعمه المساءلة وسيادة القانون. وهذه بطبيعة الحال مهمة المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت قبل 25 عاما، والمختصة بالنظر في أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، ومن ضمنها جريمة العدوان. ويجب أن نمنح المحكمة اختصاص ممارسة الولاية القضائية الكاملة

بأسرع ما يمكن حتى تتمكن من الوفاء بمهمتها فيما يتعلق بالاستخدام غير القانوني للقوة.

يشكل العدوان تحديا أساسيا لنا جميعا، نحن الذين وقعنا على ميثاق الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة في جوهرها منظمة سلام، ويجب أن تظل كذلك. وبالنسبة لبلايين البشر، يجسد هذا المبنى الوعد بأننا سنتصدى بشكل جماعي لأولئك الذين يقوضون السلم والأمن علنا. ولهذا السبب انضمت ليختنشتاين إلى هذه المنظمة قبل أكثر من ثلاثة عقود. هذا هو التعهد الذي قُطع في سان فرانسيسكو من أجل الأجيال المقبلة، وهو ما يتوقعه شعبنا. وقد تطورت الأمم المتحدة تطورا هائلا منذ إنشائها. لقد كانت القوة الحاسمة في النهوض بالقانون الدولي. وأصبح دورها كمقدم للمساعدة الإنسانية لا بديل له. وتضطلع وكالاتها وبرامجها بمهام بالغة الأهمية للأفراد في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن مهمتها الأساسية كانت، ولا تزال، صون السلم والأمن، وهذا هو الدور الذي نواجه تحديا لحمايته.

إنها مهمة صعبة. والحقيقة هي أن مجلس الأمن كثيرا ما يكون عاجزا عن التصرف. ومن المرجح أن تصبح الانقسامات السياسية العميقة بين الأعضاء الدائمين حقيقة واقعة لسنوات قادمة. ويجري تخفيف الآثار الضارة لحق النقض، ولكنها لا تزال قائمة، وغالبا ما يكون لها أثر مدمر على الأشخاص المتضررين. إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل هو اختبار جماعي جوهري لنا كافة. ويجب أن نثبت قدرتنا على إيجاد سبل لضمان العمل الجماعي حين يفشل مجلس الأمن في مهامه. ولذلك سيتعين على هذه الجمعية أن تضطلع بدور محوري في الخطة الجديدة للسلام. ويمكننا أن نفعل المزيد لجعل ممارسة مجلس الأمن متماشية مع القانون الذي أيدناه جميعا عند الانضمام إلى الأمم المتحدة.

نحن نفخر بأننا قدمنا إلى هذه الجمعية مبادرة حق النقض، التي تكفل المساءلة والتوازن المؤسسي. وينبغي أن نركز الآن على ضمان ألا يشارك أطراف النزاع في صنع القرار بشأن تلك النزاعات. هذا ببساطة هو القانون الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وما برح تطبيقه مهملا حتى الآن.

ما فتئ تغير المناخ يتصدر مناقشاتنا في السنوات الأخيرة. وقد شهدت هذه القاعة اجتماعات لمؤتمرات قمة الواحد تلو الآخر بشأن هذه المسألة. ومرة أخرى هذا العام نذّكر بإلحاح بمحدودية الفرصة المتاحة لنا لمعالجة أزمة المناخ، إذ أن جميع مناطق العالم تتأثر بتداعيات تغير المناخ، من الظواهر الجوية بالغة الشدة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر. ولكن الذين أسهموا بأقل قدر في أسباب الأزمة في المقام الأول هم الأكثر تضررا. إننا حقاً نخوض أعتى المعارك من أجل حياتنا كما قال الأمين العام غوتيريش. ولكننا، ونحن نجتمع هنا، لسنا على المسار الصحيح للانتصار في هذه المعركة. ويحدونا الأمل في أن نرى تقدما كبيرا في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيُعقَد في أبو ظبي في وقت لاحق من هذا العام. بيد أن ذلك وحده لن يكون كافيا. وبالنسبة لتغير المناخ أيضا، يجب أن نسترشد بالقانون. ولهذا السبب أيَّدنا بقوة طلب فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مسألة تغير المناخ. ونحن على يقين بأن المحكمة ستساعدنا في توضيح الصورة فيما يتعلق بالمسائل القانونية المعقدة المتصلة بتغير المناخ، وبالتالي ستساعد في معركتنا المشتركة لمكافحة ذلك الخطر الوجودي الشديد.

لقد كانت تلك المبادرة، التي قادتها فانواتو، مثالا آخر على قيادة الدول الصغيرة، وشهادة على تعددية الأطراف الحقيقية والفعالة. إن الدول الصغيرة مثلنا – ونحن في الواقع أغلبية في هذه الجمعية – تحتاج إلى الأمم المتحدة. ولكن الأمم المتحدة تحتاج إلينا أيضاً، والآن أكثر من أي وقت مضى. نحن – الدول الصغيرة – الذين نجنب تلقائيا مصالحنا الوطنية. ونحن ندرك أن نجاحنا يجب ألا يتحقق على حساب خسارة آخرين. إننا نتطلع إلى الشراكات كأمر طبيعي وكسبيل للنجاح، ونعمل من أجل إرساء سيادة القانون بوصف ذلك مصلحة ذاتية مستنيرة. وفي وقت يتسم ببناء تحالفات متنافسة، لا غنى عن قدرتنا واستعدادنا لوضع أرضية مشتركة لنجاح الأمم المتحدة في المستقبل. ويمكننا أن نؤدي، بل وسنؤدي، دورا مهما في تشكيل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

لا تزال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إحدى أنجح صور الأرضية المشتركة من العقد الماضي. فهي تؤدي دورا متزايد الأهمية

في تشكيل سياسات الحكومات، وهي متأصلة بعمق في وعي شعوبنا. قد تكون أهداف التنمية المستدامة الاتفاق الأكثر شيوعا الذي توصلت إليه الأمم المتحدة في العقود الماضية. ولكن في منتصف عملية التنفيذ، تبدو الصورة قاتمة إلى حد ما. فعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع أعلى مما كان عليه قبل جائحة مرض فيروس كورونا. وعادت مستويات الجوع إلى ما كانت عليه قبل 15 عاما. وبالوتيرة الحالية، فإن المساواة الكاملة بين الجنسين ليست على بعد عقود فحسب، بل في الواقع على بعد قرون. وينعكس عدم إحراز تقدم في بلداننا في صعوبة التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن سبل المضي قدما. ولا بد الآن من عكس مسار هذه الاتجاهات السلبية. إن خطة عام 2030 هي خارطة الطريق العالمية الوحيدة التي وضعناها للتغلب على الأزمات المتعددة التي نواجهها اليوم.

ويتجلَّى التزام ليختنشتاين القوي بأهداف التنمية المستدامة أيضا في استعراضها الوطني الطوعي الثاني، الذي تشرفت بتقديمه في وقت سابق من هذا العام. لقد زاد إنفاقنا على المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 22 في المائة مقارنة بمستواه في عام 2018. والغرض من ذلك هو المساعدة على عكس مسار الاتجاهات السلبية في مجالات الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والحصول على التعليم، فضلا عن حماية المناخ. ويجري الآن تقييم جميع مشاريع القوانين الحكومية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. إن التزامنا بخطة عام 2030 هو تعبير حقيقي عن تعددية الأطراف، التي نحتاج إلى رؤية المزيد منها.

تشكل المساواة بين الجنسين جزءا أساسيا من هذه الخطة. ولن ننسى الأعداد التي لا تُحصى من النساء اللواتي يعانين من العنف والقمع في أنحاء العالم. وسنواصل شجب حالات الاضطهاد الجنساني الممنهج، من أفغانستان إلى إيران. وسنستمر في الدعوة إلى تمكين المرأة ودعم شجاعة النساء اللواتي ينهضن للمطالبة بالتغيير السياسي، من بيلاروس إلى ميانمار. إننا بحاجة إلى أصوات النساء ودورهن النشط في سياستنا الوطنية وفي المناصب القيادية الدولية، ولا سيما في عمليات السلام.

إن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبرى ستشكل مستقبلنا جميعا. وكما أبرزنا في البداية، بتوقيعنا على ميثاق الأمم المتحدة قطعنا للأجيال المقبلة وعدا بمستقبل مزدهر لهم جميعا. ولم يعد بوسعنا أن نبقى مكتوفي الأيدي ومنقسمين بشأن القضايا الرئيسية. ولذلك علينا أن نواجه مسائل صعبة ومصالح مختلفة. وحتى لو لم يكن حل هذه المشاكل سهلا يجب ألا يغيب عن بالنا أبدا الغرض الرئيسي للأمم المتحدة، وهو ضمان السلم العالمي. وهذا يتطلَّب مساهمة جميع الدول، كبيرها وصغيرها. إن سيادة القانون والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتسامح والقدرة على الدخول في حوار هي شروط أساسية للسلام. وبروح سان فرانسيسكو ستواصل ليختنشتاين الدعوة بقوة إلى تلك القيم في إطار المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لمعالي السيدة كاثرين كولونا، وزيرة الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية.

السيدة كولونا (*تكلمت بالفرنسية*): يُشرِّفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم فرنسا.

أفعل ذلك وأنا أعلم مدى أهمية جمعيتنا المشتركة، هذه الجمعية لجميع دولنا، التي قررت أن توحد مصائرها بحرية وأن تعمل من أجل المصلحة المشتركة. وبهذه الروح أتكلَّم أمام الدول الأعضاء – روح أولئك الذين أرادوا منذ قرابة ثمانية عقود من بين أنقاض العالم أن يستهلوا عهدا جديدا في العلاقات بين الدول؛ عهداً يفهم فيه الجميع أن الدفاع عن مصالحهم يتطلب احترام المبادئ المشتركة؛ وعهداً يفهم فيه الجميع أن القوي اليوم قد يصبح ضعيفا غدا، ويمكن فيه أن يكون أعداء الأمس أصدقاء اليوم. وهذا هو المسار الذي تسلكه فرنسا وألمانيا. إنه عهدٌ تؤطَّر فيه السلطة بالقانون، عهدٌ يتم فيه أخيرا التصدي للتحديات المشتركة للبشرية معاً، بدلا من أن يعتمد كل واحد على نفسه.

هذا ما تعلمنا أن نفعله بالتغلب في أوروبا على قرون من النزاع من خلال التعاون والثقة. وهذا السعي من أجل المصلحة المشتركة،

وروح الأمم المتحدة، هو الذي يُحرِّك العمل الدولي لفرنسا. إنها روح دولة واثقة من مبادئها، متحدة ومستعدة دائما للعمل بشكل جماعي من أجل المصلحة المشتركة.

ما هي مبادئنا؟ هي تلك التي أعادت هذه الجمعية تأكيدها بأغلبية ساحقة عندما أدانت العدوان الروسي على أوكرانيا في ثلاث مناسبات سابقة. ولا شيء، لا أخلاقيا ولا قانونيا، يمكن أن يبرر غزو الجار، ومحاولة ضم أرضه من خلال مناورات حقيرة، واستشهاد السكان. وتدافع فرنسا عن المبدأين البسيطين المتمثلين في المساواة بين الدول واحترام سلامتها الإقليمية وسيادتها، وهي مبادئ لا يمكن لأحد أن يساوم عليها.

وتدافع فرنسا أيضا عن مبدأ الأمن الغذائي. وعلى الرغم من التشوش والدعاية التي ينشرها بعض الناس في كل منعطف، من يستطيع أن يصدق أن شخصا يدمر الحبوب وصوامع الحبوب لديه أدنى اهتمام بالأمن الغذائي العالمي، بينما هو في الواقع عدوه؟

إن ما نراه هو تعبير عن وحشية خالصة لا تتورع عن استخدام أي سلاح، حتى الجوع، في محاولة لإحياء حلم إمبريالي.

وفي ذلك السياق، تتخذ بلدان أخرى، مثل فرنسا، إجراءات ملموسة بتمويل شحنات المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى أكثر الدول هشاشة، وتيسير تصدير الحبوب الأوكرانية من خلال ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي، وتمويل برامج طموحة في جميع أنحاء العالم لتطوير الزراعة المحلية ودعم المقاصف المدرسية.

وتدافع فرنسا أيضا عن مبدأ حرمة التراث التاريخي للأمم – تراث ثقافات البشرية. في الموصل وتمبكتو أمس، وفي أوديسا ولفيف اليوم، وفي كل مكان، تدعم فرنسا جهود أولئك الذين يدافعون عن الكنوز التاريخية التي تهدد الكراهية بتدميرها.

وأخيرا، تؤيد فرنسا بوضوح مبدأ مكافحة الإفلات من العقاب. ويمكن رؤية دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية في كل مكان – في منطقة الساحل الأفريقي من أجل محاكمة الجهاديين الذين دحرتهم فرنسا بالأمس ويهددون مرة أخرى منطقة بأكملها. وبالطبع في أوكرانيا، حيث تُرتكب يومياً جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق السكان.

ما يحدث في أوكرانيا يهمنا جميعا. وإذا سمحنا بانتهاك مبادئنا المشتركة هناك فسوف يتم انتهاكها في كل مكان. وإذا سمحنا بمكافأة العدوان فسيكون هناك المزيد من الاعتداءات هناك أو في أي مكان آخر.

الحرب العدوانية الروسية هي أيضا ضربة للبلدان الأكثر ضعفا. وهذا يعني أن علينا جميعا واجب التضامن اليوم. في عام 2022 أصبحت فرنسا رابع جهة فاعلة في هذا التضامن بانضمامها إلى ثلاث قوى صديقة – الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. هذه هي نتيجة استثمار صبور أفتخر بتقديمه.

وتتضامن فرنسا مع المهددين بالجوع. النداء الذي تم إطلاقه قبل بضعة أيام للحفاظ على البنية التحتية الزراعية؛ والزيادة الهائلة في مساعداتنا الغذائية لتبلغ قرابة بليون يورو الآن، ويستفيد منها 67 بلدا، منها نيجيريا والسودان هذا الأسبوع؛ واستضافة الاجتماع المقبل للتحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية في باريس يومي 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر؛ ومشاورات تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول، والتي تهدف إلى تحقيق زيادة للموارد بقيمة 2 مليار دولار، كلها أمثلة على هذا التضامن.

كما تسعى جهودنا التعاونية إلى تمكين الجميع من الحصول على التمويل اللازم لمكافحة الفقر وتحقيق تحولات في مجال الطاقة، بما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة الطموحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك تولى الرئيس الفرنسي زمام المبادرة بتنظيم مؤتمر قمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد في باريس يومي 22 و 23 حزيران/يونيه، والذي رسم مسارا لزيادة التمويل العام والخاص لمواجهة تحديات التعاون الدولي. وقد أسفر مؤتمر القمة ذلك عن نتائج إيجابية فورية، مثل التوقيع على شراكة عادلة للتحول في مجال الطاقة في السنغال والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن ديون زامبيا.

وتم الوفاء بالالتزامات التي تعمل فرنسا منذ سنوات على تحقيقها، مثل إعادة تخصيص 100 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة.

إن خطة باريس لصالح الشعوب والكوكب، التي انبثقت عن مؤتمر قمة حزيران/يونيه، تُحدِّد مبادئ واضحة للتصدي لتحديات الفقر وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي من أجل ضمان ألا يضطر أي بلد إلى الاختيار بين تلك الأهداف. وأدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تصدق على خطة باريس.

إن جهودنا التعاونية هي أيضا جهود بلد تجاوز وعوده التي قطعها بتمويل العمل المناخي بأكثر من بليون يورو ليصل الآن إلى 7,6 بليون يورو حتى عام 2022. إنه بلد سيواصل العمل بلا كلل لحماية رئتي الكوكب. ولذلك ستستضيف فرنسا في حزيران/يونيه 2025 مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات، الذي تشترك في تنظيمه مع كوستاريكا، من أجل تعزيز حماية بالوعة الكربون الأساسية – أي المحيطات – قدر الإمكان. وإنني أعول على دعم الدول الأعضاء والتزامها بحماية الغابات وبناء الشراكات من أجل حفظها.

وجهودنا التعاونية هي جهود بلد سيكون دائما ملتزما بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. إننا سنحتفل في باريس وجنيف في كانون الأول/ديسمبر المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وستكون هذه فرصة للإشادة بأولئك الذين يناضلون من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات وحماية الكرامة الإنسانية. تلك هي الحقوق التي نتطلع إليها جميعا في شتى أنحاء المعمورة. وإنني أُفكِّر مليا في حقوق المرأة، لا سيما في أفغانستان، حيث تتعرض المرأة للقمع لمجرد كونها امرأة من قبل نظام طالبان الذي جعل بشكل مأساوي سياسة الفصل والعنف ضد المرأة مبدأ أساسيا لهويته السياسية.

كما أن تضامننا هو مع أولئك الذين يقاتلون من أجل الآخرين، ويخاطرون أحيانا بحياتهم. وأنا أفكر في حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فضلا عن 116 عاملا في المجال الإنساني قتلوا وأولئك الذين أصيبوا أو اختطفوا في عام 2022. يجب علينا أن نوفر لهم حماية أفضل، وستظل فرنسا منخرطة تماما إلى جانبهم، كما فعلنا هذا الأسبوع مع شركائنا في المجال الإنساني هنا في الأمم المتحدة.

واستنادا إلى تلك المبادئ، ستكون فرنسا مستعدة دائما للقيام بعمل جماعي لخدمة المصلحة المشتركة.

وفيما يتعلق بالمناخ، يمكننا اليوم أن نرى كيف يمكن أن يؤدي غياب الطموح إلى كوارث. لقد اتسم هذا العام بالظواهر الجوية بالغة الشدة والحرائق والفيضانات في جميع أنحاء العالم، والتي أسفرت عن عشرات الآلاف من الضحايا. ولا بد أن يثير قلقنا التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والموجز الذي صدر قبل الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولا ينبغي أن نشيح بنظرنا بعيداً. بل على العكس من ذلك، يجب أن نتخذ إجراءات سريعة وجماعية للتصدي لتلك التحديات المشتركة، التي لا يمكن لأي دولة على هذا الكوكب أن تفلت منها. إنه أمر مُلِح لكن تحقيقه ممكن.

وللقيام بذلك لدينا طريقة مجربة وقد ساعدتنا على تحقيق النتائج في الماضي. إنه بروتوكول مونتريال الذي مكّن البشرية من حل مشكلة طبقة الأوزون. إنها الطريقة التي استخدمناها معا للتوصل إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2015. وهي أيضاً الطريقة التي ينبغي أن تُمكِّن الصك الدولي الملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام من أن يدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن لحماية المناطق البحرية؛ وهي الطريقة التي ستساعدنا على تحقيق الأهداف الطموحة لاتفاق كونمينغ – مونتريال بشأن التنوع البيولوجي وأن نعتمد – كما نأمل، حيث أنه ضروري – اتفاقا ملزما قانونا للقضاء على التلوث البلاستيكي.

هذه الطريقة، التي هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق للذهاب إلى أبعد من مجرد زيادة الوعي والعمل بتصميم والتزام ومسؤولية، هي تعددية الأطراف. وبالنظر إلى تدمير المناخ وتدمير بيئتنا الطبيعية وفقدان تنوعنا البيولوجي على نطاق واسع، يمكن للدول الأعضاء أن تُعوِّل على فرنسا لمواصلة الأخذ بزمام المبادرة.

والأسلوب المتعدد الأطراف هو أيضا الذي يمكننا من حل العدد المتزايد من الأزمات الدولية. في ناغورنو – كاراباخ، يجب على

المجتمع الدولي أن يكفل للسكان، الذين خضعوا لحصار لا هوادة فيه لمدة تسعة أشهر وحملة قصف وتدمير مؤخرا، ضمان الحصول على حقوقهم وأمنهم. ولا يمكن أن تكون الإملاءات المفروضة على السكان المدنيين المحاصرين حلا، بينما يجب أن تتوقف التهديدات الموجهة ضد أرمينيا نفسها والهجمات التي شوهدت بالفعل على أراضيها.

ونحن في أفريقيا نؤمن بالحلول الأفريقية للأزمات الأفريقية، وندعم المنظمات الإقليمية الأفريقية كلما طلبت الدعم من شركائها. نحن نفعل ذلك في النيجر، حيث تدعم فرنسا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى استعادة النظام الدستوري الذي تقوَّض بالقوة، حيث يواجه الرئيس المنتخب ديمقراطيا محمد بازوم محاولة انقلابية.

وفي السودان، ما فتئت الحرب الفتاكة تستعر منذ أكثر من خمسة أشهر. المدنيون هم الضحايا الرئيسيون الذين يتحملون وطأة النزاعات المروعة. ولذلك من واجب المجتمع الدولي أن يواصل العمل بلا كلل لإيجاد حلول لتحقيق السلام. نطلب مرة أخرى من الأطراف المتحاربة وقف القتال وتجنب استهداف المدنيين والسماح بهدنة إنسانية والتوصل إلى حل سياسي شامل.

كما لا يمكننا أن نتعوَّد على النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي استمر لفترة طويلة تحركه نفس الدوافع ويلحق الضرر بنفس الناس. وهناك أيضا تقدم فرنسا الدعم لآليات حل النزاعات الإقليمية لتسهيل التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض. لقد كانت فرنسا، وستظل، حليفا موثوقا وثابتا للمنظمات الإقليمية الأفريقية في كفاحها من أجل السلام والتنمية والديمقراطية والأمن في القارة.

وفي الشرق الأوسط المتغير، تضطلع فرنسا بدورها أيضا، وتدعم الحوار والتعاون بلا كلل. وسنواصل المشاركة، بدعوة من شريكنا العراقي، فيما يسمى بعملية بغداد، وهي صيغة غير مسبوقة للحوار بين جميع بلدان المنطقة، التي ستجتمع قريبا مرة أخرى للعمل هذه المرة على مشاريع ملموسة لتلبية الحاجة الواضحة إلى التعاون بين تلك البلدان.

وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، سنواصل أيضا جهودنا من أجل السلام الذي يضمن لكل من الشعبين دولة وحدودا آمنة ومعترفاً بها على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس. إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم.

وفي بيئة متغيرة يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تتكيف. إن فرنسا تدعم برنامج الأمين العام الطموح للإصلاح وتساهم بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024. ويجب علينا أيضا أن نستعيد الزخم لإصلاح مجلس الأمن. وأفكر بالطبع في توسيع مجلس الأمن، الذي أيدنا فيه منذ وقت طويل تمثيلا أفريقيا أكبر، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين، والترشيح لمجموعة الأربعة. وأفكر أيضا في إطار حق النقض في حالة وقوع فظائع جماعية، مما يمهد الطريق لتجديد فعالية مجلس الأمن.

ووفاء لتقاليد فرنسا فإنها ستكون حاضرة حتى نتمكن معا، بوصفنا أممنا المتحدة، من التصدي للتحديات العالمية والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والهجمات على مبادئنا المشتركة. وللقيام بذلك، يمكن للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، أن يعول على دعم فرنسا الثابت. لقد حان الوقت للعمل معا من أجل خير الجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد دان يورغنسن، وزير التعاون الإنمائي والسياسة المناخية العالمية في الدانمرك.

السيد يورغنسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد خرج العالم عن المسار الصحيح. هذه هي الحقيقة المثيرة للقلق. قبل ثمانية أعوام اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكانت الدانمرك قد تولت لتوها رئاسة الجمعية العامة. وكان اعتماد أهداف التنمية المستدامة لحظة فخر، لا للدانمرك وحدها بل ولنا جميعا – لحظة تاريخية أطلقنا فيها، نحن الأمم المتحدة، خطة تحويلية.

واليوم نحن بحاجة ماسة إلى إجراءات تحويلية على نطاق واسع. يجب أن نعيد أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح. وعلينا تسريع وتيرة التحول الأخضر وحث خطى التكيف مع المناخ، ويجب

علينا تنشيط تعددية الأطراف وإدخال الأمم المتحدة ومؤسسات الحوكمة العالمية الأخرى بقوة في القرن الحادي والعشرين.

هذه مهام جُسام، ولكنها ليست مستحيلة ولا اختيارية. إن من واجب جيلنا أن يعيد العالم إلى المسار الصحيح، وأن يكسر الحلقة المفرغة لانعدام الثقة والانقسام التي تقوض قدرتنا على العمل الجماعي وأن نستعيض عن تلك الحلقة المفرغة بالثقة والتضامن، على النحو الذي أبرزه الموضوع الرئيسي للجمعية العامة لهذا العام. إن الثقة لا تقوم على الوعود التي نقدمها، إنما على الوعود التي نفي بها.

وفي منتصف الطريق إلى عام 2030، فإن 15 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة هي على المسار الصحيح إلى التحقُّق. أما الأهداف الباقية فإنها تسير ببطء، أو حتى تتحرك في الاتجاه الخطأ. إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو اليوم لا يزال مهماً كما كان دائما. تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع. ومع ذلك تتعرض حقوق الإنسان للضغوط في مختلف أنحاء العالم. وينطبق هذا بصورة خاصة على النساء والفتيات – أي أكثر من نصف سكان العالم.

إننا وللمرة الأولى في جيل نشهد تزايد معدلات الفقر المدقع. فمستويات الجوع تتجاوز ما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وأمَّا الصدمات المناخية فهي تعصف بالفئات الأكثر ضعفا بوتيرة متسارعة. إن أكثر من 360 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في أنحاء العالم.

تقع على عاتق الحكومات مسؤولية إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة في الداخل. ولكن بالنسبة لبعض البلدان، فإن قول هذا أسهل من فعله. وفقا لتقديرات الأمين العام، تحتاج البلدان النامية إلى مبلغ مذهل قدره 3,9 تريليون دولار من الآن وحتى عام 2030 من أجل تحقيق هذه الأهداف. ولسد هذه الفجوة، من الضروري أن يقدم الآخرون يد العون. إنها مسؤوليتنا المشتركة التي سننهض بها.

على مدى أكثر من 40 عاما حققت الدانمرك هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، ونحن نشجع باستمرار البلدان الغنية الأخرى على إعطاء الأولوية لذلك الهدف أيضا. ولكن، حتى لو التزمنا جميعا بهدف الـ 0,7 في المائة الذي حددته الأمم المتحدة، فإنه لن يغطي سوى 10 في المائة من فجوة التمويل. إنه ببساطة غير كافٍ. ويجب علينا إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ من خلال حشد الموارد المحلية والدولية، بما في ذلك رأس المال الخاص.

وستزيد الدانمرك هذا العام تمويلها المناخي القائم على المنح إلى أعلى مستوى له على الإطلاق – 745 مليون دولار، سيتم تخصيص حوالي 60 في المائة منها لأنشطة التكيف. وفي العام المقبل سنضاعف مساهمتنا في صندوق المناخ الأخضر إلى حوالي 234 مليون دولار. كما أننا نعمل على زيادة دعمنا للمؤسسة الدنماركية لتمويل التنمية، مما يُمكنها من مضاعفة مساهمتها السنوية في تمويل العمل المناخي في البلدان النامية ثلاث مرات، من 300 مليون دولار اليوم إلى حوالي 900 مليون دولار بحلول عام 2030. وهذا العام تتوقع الدانمرك، وهي دولة يقل عدد سكانها عن 6 ملايين نسمة، أن تساهم بأكثر من 1 في المائة من هدف المائة بليون دولار. ونتوقع أن تكون مساهمتنا حتى أعلى من ذلك في العام المقبل. إن الوفاء بوعودنا بالنسبة للدانمرك هو مسألة تحمل المسؤولية العالمية، فضلا عن إظهار التضامن الدولي.

ولحشد التمويل من أجل التنمية والعمل المناخي يجب أيضا أن نستفيد بشكل أفضل من الإمكانات الهائلة للمؤسسات المالية الدولية. ويتعين على بنوك التنمية، بما في ذلك البنك الدولي، ألا تجمع بلايين، بل تريليونات الدولارات للعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة.

إن أعباء الديون المتزايدة تُبقي على الاقتصادات المتعثرة في طريق مسدود. ويُشكِّل المشهد الجديد للدائنين تحديا للآليات القائمة لمعالجة الديون. إنه تحدٍ يتعين علينا أن نتصدى له معاً كمجتمع عالمي وبمشاركة بناءة من جميع الدائنين. وتشارك الدانمرك مشاركة فعالة في تلك الجهود. وسنسعى حثيثاً من أجل تحقيق أعلى الطموحات في الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

في مراكش، وكذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب-28).

يجب إعادة النظر في الهيكل المالي الدولي. من يُقرِّر؟ ومن المستفيد؟ وهل هذا عدل؟ هل يفلح هذا؟ هذه مناقشة يجب علينا إجراؤها. ويجب أن يعكس الهيكل المالي الدولي عالم اليوم، بدلا من عالم الأمس.

حالة الطوارئ المناخية تزداد سوءا. إن عام 2023 في طريقه ليصبح العام الأكثر دفئا على الإطلاق. وما لم نفعل شيئا مؤثراً فإن الظروف المناخية الشديدة اليوم ستصبح قريبا الوضع الطبيعي الجديد. تحث الدانمرك أكبر الدول إطلاقاً لانبعاثات الكربون في العالم على خفض هذه الانبعاثات والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري والالتزام بالطاقة المتجددة.

ويجب علينا في الوقت نفسه زيادة جهودنا بشكل كبير للتكيف مع تغير المناخ ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ. وعلى الرغم من أن أفقر أجزاء العالم وأكثرها ضعفا أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ إلا أنها تعاني من أكثر العواقب تدميرا.

ينبغي لنا جعل كوب-28 نقطة تحول في التغلب على هذا الظلم العالمي. وكما ورد في إعلان نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل اللذين أصدرهما القادة الأفارقة، لا ينبغي لأي بلد أن يختار بين تطلعات التنمية والعمل المناخي. ونحن نوافق على ذلك. الحقيقة هي أنه لم يعد من المنطقي التحدث عن التنمية المستدامة دون مراعاة تغير المناخ. إننا نضيع وقتا ثمينا وموارد محدودة إذا لم نحرص على تكامل جهودنا من أجل التنمية المستدامة والعمل المناخي.

لقد خرجنا عن المسار الصحيح، ولكي نعود إلى المسار الصحيح، يجب علينا أيضا أن ننظر في المؤسسات الأساسية لنظامنا المتعدد الأطراف وأن ندخلها في عصرنا. إن العالم يستحق مجلس أمن أكثر تمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة، مجلسا أفضل استعدادا للتصدي للتحديات العالمية. ومن الضروري أن يُعبِّر مجلس الأمن بشكل أفضل عن الواقع العالمي، وكذلك عن رغبات واحتياجات وهموم الناس في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك الحد من استخدام حق النقض، أيضا من خلال ضبط النفس الطوعي وتعزيز المساءلة أمام الجمعية العامة. وقد شاركت الدانمرك وستظل تشارك بنشاط في تلك المناقشة.

ولتحسين وتعزيز قدرتنا الجماعية على منع نشوب النزاعات واستدامة السلام يجب أن نتبع نهجا جديدا. وتعد الخطة الجديدة للسلام التي وضعها الأمين العام مساهمة في أوانها في هذه المناقشة. وترحب الدانمرك بدعوتها إلى تجديد التركيز على منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وبوصفنا عضوا حاليا في لجنة بناء السلام ومانحا رئيسيا لصندوق بناء السلام، نعلم أنه من أكثر الأدوات قيمة وكفاءة في مجموعة أدوات الأمم المتحدة. ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في العام القادم – والعملية المفضية إليه – فرصة في الوقت المناسب للمضي قدما بالمناقشات بشأن تلك المسألة وغيرها من مسائل الإصلاح، وذلك على أساس اقتراح الأمين العام الوارد في خطتنا المشتركة (A/75/982).

إن الثقة في التعاون المتعدد الأطراف تستند إلى الاحترام العالمي للقواعد التي يقوم عليها التعاون وإلى المساءلة عن انتهاكات تلك القواعد. إن عدم احترام روسيا الصارخ لأهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ومنها مبدأ السيادة الإقليمية، يمثل مأساة للأمم المتحدة. إنه تعبير عن عالم وحشي فقد فيه القانون الدولي الاحترام بين الدول والقوة فيه دائما على حق. الحرب ليست مجرد مأساة لا توصف لشعب أوكرانيا. إن لها آثارا مدمرة على الناس في أنحاء العالم الذين يعانون من نقص الأغذية والعواقب العالمية الأخرى لتلك الحرب التي لا طائل منها.

تدعم الدانمرك جميع الجهود الهادفة لوضع حد للعدوان الروسي على أوكرانيا. إننا نقف بحزم مع أوكرانيا وحقها القائم على الميثاق في الدفاع عن أراضيها، وندعم صيغة السلام للرئيس زيلينسكي من أجل سلام عادل. ونشجع جميع الأعضاء على أن يحذوا حذونا. وتسعى الدانمرك إلى المساءلة الكاملة عن حرب العدوان الروسية غير القانونية على أوكرانيا. ويشمل ذلك المسؤولية عن الجرائم بموجب القانون

الدولي، فضلا عن التعويضات. إن ضمان مساءلة روسيا وممثليها هو مسؤولية مشتركة لنا جميعا، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل في حقيقة أننا، في أعقاب هجوم روسيا على أوكرانيا وعلى ميثاق الأمم المتحدة، قد شهدنا تأييدا ساحقا للميثاق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن نبني على هذا الزخم. ليس لدينا خيار آخر. إن المشاكل الرئيسية في عصرنا مترابطة، وحلولها مترابطة أيضا. ولا يمكننا حل مشاكل عصرنا إلا من خلال التعاون الدولي. ويجب ألا نسمح للسلوك غير الرشيد لدولة عضو واحدة بأن يُخرج جهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة عن المسار الصحيح ويدمرها.

لقد كانت الدانمرك بالأمس فخورة بالتوقيع على معاهدة أعالي البحار التاريخية التي اعتمدناها في وقت سابق من هذا العام. إن هذه المعاهدة توفر صكوكا ملزمة قانونا لحماية وصون صحة محيطاتنا – وهي مهمة حيوية للنهوض بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. كما أنها تحمل قيمة رمزية هائلة. وهي تُبيِّن أنه على الرغم من التوترات والانقسامات المتزايدة لا يزال بإمكاننا أن نجتمع معا وأن نجد أرضية مشتركة.

وهذا أمر مشجع للغاية في وقت يصعب فيه أن تأتي أنباء إيجابية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستقوم الدانمرك بدورها في التوصل إلى نتائج ملموسة وتسويات وحلول في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة الماثلة أمامنا. هذه هي روح التعاون التي نريد أن نأتي بها إلى الأمم المتحدة ونأمل أن نأتي بها إلى مجلس الأمن في عامي 2025 و 2026. ونعتقد أن روح التعاون هذه ستعيد العالم إلى المسار الصحيح.

رفعت الجلسة الساعة 21/05.